جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: علوم سياسية
التخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالب(ة) :

أسمـاء حضــري

يوم: 2025/06/17

سياسات التعاون الأوروبي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية

لجنة المناقشة:

أسماء بن لمخربش	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيسا
سليمة بن حسيـن	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
أسماء قطاف تمام	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية :2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

شكـــر وعرفـان

بعد حمد لله الذي وفقني وأعانني ويسر لي أموري لإتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة

الدكتورة "سليمة بن حسين"

على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى إرشاداتها القيمة وتوجيهاتها المستمرة لي التي كانت بمثابة عونا لي في كل خطوات البحث

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني في إتمام هذا العمل

من قريب أو بعيد.

كما لا أنسى فضل كل أساتذتي بكلية الحقوق والعلوم السياسية

بجامعة بسكرة بدون استثناء.

بما فيهم أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل.

إهـداء

إلى الغائب الحاضر دوما...

أبي رحمه الله

إلى أمي حفظها الله

إلى أخي وأختي

إلى مهيار ويافا

مقدمـــة

مقدمـــــة:

شهد العالم مع نهاية الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفياتي بروز العديد من الظواهر الجديدة، التي بدورها أعادت صياغة المفاهيم المتعلقة بالأمن، من خلال الأخطار الجديدة التي أضحت تصنف ضمن قائمة التهديدات الأمنية المعاصرة. وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية إحدى أهم القضايا الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، كتحدي أمني جديد يشغل إهتمام المجتمع الدولي.

وباعتبار الاتحاد الأوروبي جزء من النظام العالمي فقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين أبرز التهديدات ذات الطابع الأمني التي تواجهه وتستهدفه في أمنه، فأوروبا التي استقبلت أعدادا كبيرة من المهاجرين منذ فترات طويلة أصبحت تعاني من مشكلات وإنعكاسات ومصاعب أمنية وإقتصادية وإجتماعية جراء إستفحال الظاهرة، وهو ماحتم على الدول الأوروبية مواجهة قضية الهجرة غير الشرعية، بمجموعة من الإجراءات والقوانين أو من خلال إيجاد آليات ضمن إستراتيجيات محلية أو مشتركة مع الدول المصدرة للظاهرة.

والجزائر كدولة متوسطية ذات أهمية جيوإستراتيجية بالنسبة للإتحاد الأوروبي بالإضافة لكونها منطقة عبور، فهي من بين الدول التي تفطنت لهذه الظاهرة التي أصبحت تواجهها بصفة مباشرة هي الأخرى، من خلال الإنخراط في تلك الإستراتيجيات بعد أن سعى الاتحاد الأوروبي الى دمجها ضمن سياسة الجوار الأوروبية والتي مثلت التحول في سياساتها في التعامل تجاه تلك القضية.

- **أهميــة الموضـوع :**

1. الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة في أنها موضوعا مستجدا يتماشى و التحولات الدولية الراهنة إنطلاقا من تغير المفاهيم التقليدية للأمن وطبيعة التهديدات الأمنية ، وهذا من خلال الوقوف على الجهود والخطط الدولية المشتركة المبذولة لمحاربة هذه التهديدات المشتركة، ومنها ظاهرة الهجرة الغير شرعية.

خاصة في الأقاليم المتقاربة مثل الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية ومنها الجزائر، لما يشكله الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية من أهمية في السياسة والعلاقات الدولية.

2. الأهمية العملية:

يكتسي الموضوع أهمية عملية من خلال التعرف على احدى سياسات الإتحاد الأوروبي المشتركة في إطار التعاون الدولي لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار مايسمى بسياسة الجوار الأوروبية. والتوقف عند أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية في ظل هذه السياسة ، ومدى قدرة طرفـي الشراكة على مواجهة واحدة من التهديدات الأمنية التي عرفت تزايد ملحوظ في الآونة الأخيرة.

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- ✓ التعرف على الإطار المفاهيمي المتعلق بمتغيرات ومصطلحات الدراسة من خلال التعرف على سياسة الجوار الأوروبية من حيث مضامينها وأسبابها وأهدافها ، بالإضافة إلى الإطار النظري المفسر للعلاقات الأوروبية الجزائرية في ظل هذه السياسة.
- ✓ التعرف على الموقف الجزائري من سياسة الجوار الأوروبية وتحوله، انطلاقا من الرفض إلى التحفظ إلى الإنضمام إلى هذه السياسة.
- ✓ إبراز المقاربة الأمنية للاتحاد الأوربي في معالجة تهديد أمني جديد يحتاج لمقاربات ذات طبيعة مختلفة عن الطابع الأمني من خلال إظهار مدى توافق دول الاتحاد الأوربي وتحديدا الدول المصدرة للهجرة في وضع استراتيجية موحدة.
- ✓ الوصول إلى التحديات والمعوقات التي واجهت مسار هذه الشراكة، بالإضافة إلى التنبؤ بمستقبل هذه الشراكة.

- **أسباب إختيـار الموضوع:**

يقف وراء إختيارنا للموضـوع أسباب موضوعية وأخرى ذاتية للبحث فيه نذكر منها:

أ- الأسباب الموضوعيـة :

من بين الأسباب الموضوعية لتناول الموضوع بالبحث هو أن هذه الدراسة تحاول أن تقدم تصورا تحليليا لطبيعة التعاون الدولي لمكافحة ظاهرة أمنية أصبحت تعرف إنتشارا واسعا كما برز الاهتمام بها حديثا على الساحة الدولية .

أيضا من بين الأسباب الموضوعية لإختيار الموضوع ، هو التعرف على العلاقات الأوروبية الجزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبي ، خاصة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، وسبل التعاون الأمني المشترك للتصدي لهذه التهديدات.

ب – الأسباب الذاتيـــة :

من بين الأسباب الذاتية التي دفعتنا لإختيار الموضوع ،الإهتمامات الشخصية بمثل هذه الدراسات من حيث قيمتها العلمية، وكذا حداثة الموضوع وصلاحية البحث فيه،كما يمكن أن يكون منطلق لدراسات جديدة لنا في المستقبل إن شاء الله .

- **الدراسات السابقة للموضوع:**

تم التطـرق لموضـوع الدراسـة من زوايا وجوانب مختلفة من قبل دراسات العديد من الباحثيـن والتي كانت بمثابة منطلقا للبحث وإطارا مرجعيا لدراستنا، نذكـر من بينهم :

الدراسة الاولى: أطروحة دكتوراه للباحثة بن حسيـن سليمـة (2019-2020) ، بعنـوان : "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار (2004-2017) "، بجامعة الجزائر3،

هذه الدراسة كانت ذات أهمية بالغة لموضوع دراستنا من حيث تناولها لسياسة الجوار الأوروبية وأهم ماجاء فيها، بالإضافة إلى تزويدنا بمسار العلاقات الأوروبية الجزائرية، من خلال عرض أهم مشاريع التعاون وخطط العمل المشتركة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في إطار هذه السياسة.

الدراسة الثانية: أطروحة دكتوراه للباحث محمد الصديق بن زعتات (2021-2022)، بعنوان: "التحديات الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب"، بجامعة بسكرة:

حيث تطرق الباحث إلى قيود ومعوقات تنفيذ هذه السياسة مع التركيز على أهم نقاط عجز و إخفاق الاتحاد الأوروبي ، في إشارة إلى أهم التحديات الداخلية والخارجية ليصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن سياسة الجوار الأوروبية قد فشلت في تحويل نفسها إلى سياسة خارجية أوروبية مشتركة، بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الإتحاد الأوروبي في هذا الصدد، فعدم فعالية سياسة الجوار الأوروبية لا تنبع من فشلها في المساهمة فيما يسمى بالهوية المعيارية للإتحاد وحسب، بل حتى من الجانب التنفيذي للسياسة في حد ذاتها.

الدراسة الثالثة: أطروحة دكتوراه للباحثة ترغيني أمال (2023-2024)،بعنوان:"العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية (2012-2023)، بجامعة بسكرة:

أشارت الباحثة في الدراسة لأهمية الجزائر كطرف في الشراكة من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوربي، وركزت على مشاريع التعاون المشتركة بين الطرفين من خلال الإلمام بالجوانب السياسية والأمنية والثقافية للعلاقات الأورو- جزائرية في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

الدراسة الرابعة: مقال اسمهان تمغارت (2013)، تحت عنوان: "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2004-2013)"، في العدد التاسع من مجلة دفاتر السياسة والقانون:

تناولت فيه الباحثة موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية الذي لم يكن موقفا ثابتا بل متغيرا ومتكيفا مع ظروف المنطقة. لتنتهي عند توضيح موقف الجزائر من هذه السياسة سنة 2012 ، وهي سنة انضمام الجزائر لهذه السياسة.

الدراسة الخامسة: مقال سليمة بن حسين (2018)، تحت عنوان: " مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية"، في العدد الثالث من مجلة العلوم القانونية والسياسية:

وقد تعرض هذا المقال لتطور موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية والذي شهد تغيرا من الرفض ، إلى التحفظ والترقب، إلى الدخول في مفاوضات الانضمام، مع إشارة الباحثة إلى مبررات الطرف الجزائري من كل موقف.

الدراسة السادسة: مقال للباحثتين أمال ترغيني، منى زنودة (2022) تحت عنوان:" السياسة الأوروبية للجوار والموقف الجزائري منها " الصادرة عن مجلة المفكر، في عددها الأول:

بحثت هذه الورقة حول السياسة الأوروبية للجوار أين تم ربطها بالجانب الأمني خاصة بعد فترة 2011، حيث حاولت الدراسة الإسهام بمجموعة من الأسباب التي جعلت الموقف الجزائري يتغير من السياسة،خاصة بعد أحداث الربيع العربي 2011 ، والذي ارجعته الباحثتين لحرص الجزائر على ضمان حماية أمنها وأمن المنطقة المتوسطية ومن أجل رعاية مصالحها وحمايتها في ظل الظروف الإقليمية التي عرفتها المنطقة العربية حينها.

وعموما يمكن القول أن مجمل هذه عن الدراسات قد ساهمت في إثراء موضوعنا وتزويدنا بمعلومات قيمة سواء من ناحية مضمون سياسة الجوار الأوروبية، أو من ناحية الشراكة الأورو- جزائرية ضمن هذا المجال، في حين سنركز في دراستنا على إبراز علاقات التعاون الأوروبي الجزائري في إطار سياسة الجوار الأوروبية في شقها الأمني للحد من خطر التهديدات الأمنية المشتركة مع التركيز على ظاهرة الهجرة الغير شرعية .

- **إشكالية الدراسة:**

تعتبر المنطقة الأوروبية كأحد أبرز المناطق التي تسجل نسبا مرتفعة لتوافد المهاجرين غير الشرعيين في العالم، ما أدى إلى إعتمادها على سياسات أمنية مشتركة مع العديد من الدول على غرار الجزائر باعتبارها بوابة القارة الإفريقية لأوروبا.

إنطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التي تعالجها هذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي آليات التعاون الأوروبي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية؟

الأسئلـة الفرعيـــة:

لتفكيك الدراسة بشكل أوسع يتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. **ما هي سياســة الجـــوار الأوروبيـة ؟**
2. **ما مفهوم مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية؟**
3. **ماهيالآليـــات المعتمدة بين الطرفين الأوروبي والجزائري لمكافحـة الظاهـرة؟**
4. **ما هي تحديات وآفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية للحد من الهجرة غير الشرعية؟**

- **الفرضيـــات:**

و بناءا على الإشكالية والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ وجود مصالح مشتركة ذات أولوية أمنية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، زاد من حتمية التعاون ضمن أطر عمل مشتركة لرفع التحديات المشتركة.
- ✓ فعالية التعاون الحقيقي في إطار سياسة الجوار الأوروبية تكون بتقديم الحلول للعراقيل التي تحول دون تحقيق العدالة في تلبية انشغالات ومصالح طرفي الشراكة.

- **الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:**

ركزنا في هذه الدراسة على المحدد الزماني وهو مابعد 2012 إلى غاية يومنا هذا وهي سنة إنضمام الجزائر لسياسة الجوا الأوروبية، إلا أننا لم نهمل البعد التاريخي للسياسة الأوروبية للجوار منذ نشأتها مرورا بسنة2011، حيث شهدت الساحة العربية تحولات سياسية وأمنية أدت إلى تصاعد رهيب في ظاهرة الهجرة غير الشرعية خصوصا من دول المغرب العربي أعقبه استنفار أوروبي بوضع استراتيجيات لمواجهة الظاهرة.

أما عن المحدد المكاني فقد تم تحديد مكان الدراسة بمنطقتين جغرافيتين متجاورتين، الأولى جنوب المتوسط والمتمثلة في دول المغرب العربي وتحديدا الجزائر باعتبارها نقطة عبورللمهاجرين، أما الأخرى هي الضفة الشمالية للمتوسط ممثلة في دول الاتحاد الأوربي ككتلة إقليمية مستقبلة لهؤلاء المهاجرين.

- **المناهج المستخدمة في الدراسة:**

لفهم وتحليل متغيرات الدراسة بشكل أوسع، إعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية:

* **المنهج الوصفي:** يهدف المنهج الوصفي إلى جمع المادة العلمية اللازمة للظاهرة المدروسة بهدف الوصول إلى نتائج علمية أو للإجابة على الإشكاليات المطروحة لموضوع الدراسة. وقد اعتمدنا على هذا المنهج لوصف مفاهيم الدراسة بحيث تم وصف سياسة الجوار الأوروبية ومراجعاتها وأبعادها الأمنية ، وكذا وصف الشراكة الجزائرية الأوروبية في إطار هذه السياسة.

* **المنهج التحليلي:** يهدف المنهج التحليلي إلى فهم الظواهر من خلال تحليلها إلى أجزاء أصغر، ثم دراسة كل جزء على حدى للكشف عن العلاقات والتركيبات الداخلية التي تشكل الظاهرة ككل، وقد إعتمدنا المنهج التحليلي لمعرفة التأثير والترابط المتواجد بين عناصر الظاهرة محل الدراسة.

* **منهج دراسة حالة:** تطلبت هذه الدراسة استخدام منهج دراسة الحالة الذي يمكن من فهم الحالة موضوع الدراسة ومدى تأثير العوامل المتأثرة بها من خلال الكشف عن أسبابها وعلاقتها مع بعض وهذا من خلال تسليط الضوء على الجزائر باعتبارها دولة محورية بالنسبة للإتحاد الأوروبي، وواحدة من بين الدول المنتمية إلى سياسة الجوار الأوروبية ، حيث يسمح لنا هذا المنهج بجمع البيانات والمعلومات حول إرتباط الجزائر بهذه السياسة ومدى فعالية ونجاح العلاقة الأورو– جزائرية ضمن هذه السياسة.

- **التقسيـم الهيكلي للدراســـة:**

بناء على المنهجية المتبعة وبغرض تحليل ودراسة الموضوع اعتمدنا على طريقة الفصول، حيث قسمنا الدراسة إلى فصلين رئيسيين.

الفصل الأول كان إطارا مفاهميا ونظريا للدراسة إشتمل على مبحثين، تناولنا في المبحث الأول تصورا لسياسة الجوار الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وأهم المفاهيـم المرتبطة بها.

وتطرقنا في المبحث الثاني إلى النظريات المفسرة لسياسة التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبية من خلال الوقوف على النظريات الثلاث: الواقعية الجديدة، الإعتماد المتبادل، مركب الأمن الإقليمي.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان سياسات تجسيد التعاون الأوروبي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية مشتملا على ثلاث مباحث.

حيث تناولنا في المبحث الأول عرضا للموقف الجزائري من سياسة الجوار الأوروبية إلى غاية الإنضام.

وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الاستراتيجية الأوروبية الجزائرية لمكافحة الهجرة الغير شرعية وعرجنا فيه على أهم الآليات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما المبحث الثالث فقد خصص لتقديم أبرز تحديات هذه الشراكة ونظرة مستقبلية تساعد في استشراف آفاق التعاون في إطار هذه السياسة.

- **صعوبـــات الدراســـة:**

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة، غياب المعلومات الخاصة بتحليل العنصر المتعلق بالهجرة غير الشرعية من بيانات وإحصائيات رسمية من المصادر الرسمية الجزائرية، عكس الاتحاد الأوروبي الذي يضع تقارير سنوية ومنشورات دورية يشرح فيها العلاقات الجزائرية–الأوروبية خصوصا في النواحي الاقتصادية، وهذا قد يعود إلى حساسية موضوع بحثنا، وذلك لأن الجانب الأمني في الجزائر له خصوصية كمجال حساس لا تتاح فيه المعلومات بشكل كامل، تجنبا لإساءة استخدامها أو استغلالها من أطراف معادية للجزائر.

الفصـــل الأول

الإطـار المفاهيمـي والنظـري للدراسـة

تمهيـــد:

يتطرق الفصل الأول إلى الجانب المفاهيمي والنظري للدراسة من خلال ضبط وتحديد بعض المفاهيم الأساسية الواردة في الدراسة إنطلاقا من مفهوم سياسة الجوار الأوروبية (تعريفها ،أهدافها هياكلها ووسائلها) كتمهيد للتطرق إلى مفهوم الشق العملي للموضوع المتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية ، لننتقل إلى أبرز المداخل النظرية المتعلقة بأهم النظريات المفسرة لسياسة التعاون الأوروبي الجزائري في ظل سياسة الجوار الأوروبي.

المبحث الأول: تصور سياسة الجوار الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية: مقاربة مفاهيمية

لم يمض على إعلان برشلونة 1995 سوى ثمانية سنوات ليعلن الإتحاد الأوروبي عن سياسة جديدة وهي سياسة الجوار الأوروبي سنة 2003، والتي جاءت بنمط جديد من العلاقات مع دول جنوب المتوسط وبمعاملة جديدة في القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية.[1]

المطلب الأول: مفهوم سياسة الجوار الأوروبية

يقصد بسياسة الجوار الأوروبية ، جملة التوجهات التي تتخذها الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، في تعاملها مع محيطها وشركائها سواء في الشرق أو الجنوب.[2] وتنبثق سياسة الجوار عن المؤسسات الأوروبية وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة

بـ "**أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب**".[3]

وقد تم اعتماد مفهوم سياسة الجوار الأوروبية لأول مرة عقب أشغال المجلس الأوروبي في مدينة "تيسالونيك" في جوان 2003، وكان الهدف منها إقامة نوع جديد من العلاقات مع الدول التي لها حدود مباشرة مع دول الإتحاد الأوروبي، وكانت الوثيقة الصادرة بمثابة المرحلة الأولى للإطلاق الرسمي لسياسة الجوار الأوروبية، ولم تكن هذه الوثيقة بصدد الإشارة إلى أولويات الإتحاد الأوروبي في تشكيل علاقات مستقبلية مع جيرانه فحسب، بل اتجهت إلى وصف وتوضيح مختلف الفرص والتحديات التي ستنتج و تواجه الإتحاد الأوروبي الموسع في علاقاته مع جيرانه تحت مايسمى بسياسة الجوار.[4]

---

[1]–مهدي بوعكومة،"واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الأورو–متوسطية"، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، العدد، جوان2018 ،ص320.

[2]– رتيبة برد، "حلقة الجوار الأوروبي: سياسة لأمننة المركز والسيطرة على المحيط"، **حوليات جامعة الجزائر1**، المجلد:36، العدد: 04، ديسمبر2022، ص187.

[3]–سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد05، ص346.

[4]–محمد الصديق بن زعتات، "**التحديات الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2021–2022، ص29.

وعندما شعر الاتحاد الأوروبي بضرورة التوقف عن ضم المزيد من دول أوروبا الشرقية كأعضاء، أطلق سياسة الجوار الأوروبية، التي ضمت دول أوروبا الشرقية التي لا تملك أي فرصة للعضوية، ودول البحر الأبيض المتوسط المجاورة التي عُرض عليها كل شيء باستثناء العضوية ضمن المؤسسات الأوروبية. وقد وُضعت سياسة الجوار الأوروبية في البداية كبديل لعضوية أوروبا الشرقية في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت مظلة أوسع لجميع الدول المجاورة التي لم تتلقَّ عضويةً، بل استجابةً شاملةً من الاتحاد الأوروبي، في إطار هدفه الأسمى المتمثل في حماية استقراره السياسي وازدهاره الاقتصادي من الفوضى[1].

وتم تطوير سياسة الجوار الأوروبية في سياق توسع الإتحاد الأوروبي الذي حدث عام 2004 وذلك بهدف تجنب بروز خطوط تقسيم جديدة بين الإتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه ، والعمل بدلا من ذلك على تعزيز الاستقرار والأمن والدفاع لجميع الأطراف المعنية .[2]

حيث قدم رئيس المفوضية السابق **رومانو برودي (Romano Praudi)** في نوفمبر 2004عرضا لسياسة الجوار الجديدة ووصف الجوار الأوروبي بحلقة الأصدقاء، ولخصها بأنها تفتح المجال أمام كل الفرص فيما يتعلق بالتبادل، وتغلقها أمام إمكانية الانضمام مستهدفة روسيا، أوكرانيا، مولدافيا، بيلاروسيا بلدان جنوب المتوسط وبلدان غرب البلقان الأوربية.[3]

وتقوم سياسة الجوار على تعاون شامل مستوحى من " فلسفة الجوار" ومختصر في الصيغة الشهيرة **لبرودي** " كل شيء إلا المؤسسات".[4] أي أن شركاء الإتحاد الأوروبي سيتقاسمون كل شيء فيما بينهم خاصة الجوانب الأمنية والإقتصادية ماعدا تقاسم المؤسسات، في المقابل ضرورة إقامة دول الجوار لإصلاحات واسعة على مستوى المؤسسات الداخلية لهذه الدول الجوارية .[5]

---

[1]-Michele Comelli and otherd, The European neighbourhood policy and the southern Mediterranean, Midde East Technical University Press
Ankara–Turkey, July 2009, available on the link :
https://www.files.ethz.ch/isn/126126/european_neighbourhood_policy.pdf

[2]–صقر الجبالي وآخرون، **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية**، رام الله: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس،2014، ص89.

[3]–سهام حروري، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"، **مجلة المفكر**، العدد 08، ص352.

[4]–جويدة حمزاوي،" سياسة الجوار الأوروبية: نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية1"، في الرابط:
https://caus.org.lb، تاريخ الإطلاع: 2025/03/20، على الساعة:21:40.

[5]–محمد الصديق بن زعتات، **مرجع سابق**، ص30.

تنص المادة 08 من معاهدة الإتحاد الأوروبي على ضرورة تطوير علاقات خاصة مع دول الجوار بهدف إنشاء منطقة من الرخاء الاقتصادي وحسن الجوار على حدود الإتحاد الأوروبي، فهناك (16) ستة عشر دولة تستهدفها سياسة الجـوار الأوروبي . يمكن تقسيمها تقريبا إلى أربع مناطـق جغرافيـة كالآتي:

- **دول جنوب البحر المتوسط:** مصر– تونس – ليبيا– الجزائر– المغرب.
- **شرق البحر المتوسط:** الأراضي الفلسطينية – الأردن– لبنان – سوريا– الكيان الإسرائيلي.
- **شرق أوروبا:** مولدوفيا – أوكرانيا – روسيا البيضاء.
- **جنوب القوقاز:** أرمينيا– جورجيا – أذربيجان.[1]

وبحكم القرب الجغرافي لأوروبا من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ، تتركز الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول في أربع عوامل رئيسية:

1. **تبعية الطاقة:** يعتمد الاتحاد الأوروبي لتلبية حاجته الطاقوية على الطاقة المستوردة من شمال إفريقيا.
2. **التجارة والاقتصاد:** نجد أن أكبر شركاء أوروبا التجاريون يقعون في دول المناطق المذكورة سابقا.
3. **الهجـــرة:** يستوطن أوروبا عدد كبير من المهاجرين من شمال إفريقيا وتشير التقديرات إلى أن حوالي 15% من سكان المغرب العربي يعيشون في أوروبا.[2]
4. **الأمن ومكافحـة الإرهاب:** يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي وجيرانه على أنهم مجتمع أمني متشابك، أي مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية لدرجة أنه لايمكن إدراك الأمن القومي لأي منها بمعزل عن الأخرى.[3]

---

[1]–أمال ترغيني، منى زنودة، "السياسة الأوروبية للجوار والموقف الجزائري منها"، **مجلة المفكر**، المجلد17، العدد01، 2022، ص459.

[2]–نسيمة طويل، "سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط"، **مجلة المفكر**، العدد:08، ص218.

[3]–رشيد ساعد، "**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**"، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2011–2012، ص129.

خريطة رقم (1) تمثل دول سياسة الجوار الأوروبية والدول المرشحة للانضمام

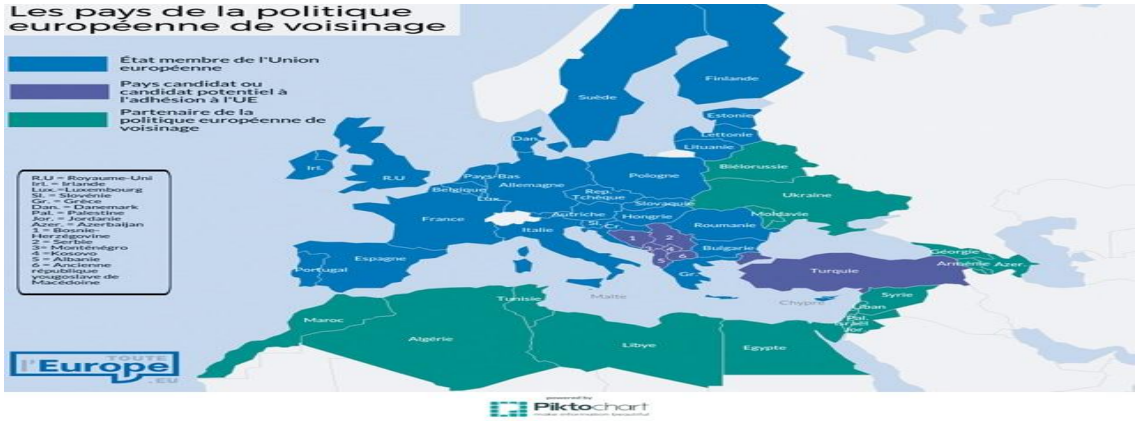

المصدر: https://confrontations.org/ue-et-voisinage-pour-une-approche-differenciee/

- **أهداف سياسة الجــوار الأوروبيــة:**

يهدف الإتحاد الأوروبي من هذه السياسة إلى تطوير علاقات تفضيلية مع البلدان المجاورة له في الشرق والجنوب حسب قاعدة التمايز الذاتي (**Autodifférenciation**)، وتقاسم مكاسب توسيع مع الشركاء ، بما يحقق استقرار جميع الشعوب المعنية وأمنها ، وتأسيس فضاء للرخاء وحسن الجوار قائم على قيم الإتحاد ومعاييره إلى جانب الهدف الرئيسي المتمثل في ضمان خلق بيئة مزدهرة مستقرة وآمنة مع دول الجوار دون إدماجها[1].

ومنه جاءت هذه السياسة من أجل خلق إعتماد متبادل بين دول الإتحاد الأوروبي ودول الجوار والتي تسعى إلى تفادي ظهور خطوط إنقسام جديدة في أوروبا (الستار الحديدي) وتعزيز الاستقرار والرخاء داخل حدود الإتحاد وفي جواره.[2]

ومن بين أهداف سياســة الجـوار الأوروبـي أيضـا:

- العمل مع الشركاء للتقليل من الفقر وخلق فضاء مشترك من الإزدهار والقيم المرتكزة على إقتصاد عميق وموحد وعلاقات سياسية واقتصادية مركزة.

[1]–جويدة حمزاوي، **مرجع سابق**.

[2]–محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع،2014، ص464.

- ترسيخ المنح الأوروبية المتعلقة بالفوائد المادية والعلاقات الإمتيازية بين الهياكل المختلفة في مجال الإصلاح الاقتصادي والسياسي.[1]
- تقوم سياسة الجوار الأوروبية على الإلتزام المتبادل بالقيم المشتركة بما فيها الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان.[2]
- تعزيز التعاون في المجالات السياسية والأمنية بهدف دعم التنمية الاقتصادية والإجتماعية وتعزيز النمو وإستحداث فرص العمل وتعزيز التجارة والتعاون في القطاعات الأخرى .[3]
- معالجة التحديات المشتركة مثل البيئة والصحة العامة ومكافحة الجريمة المنظمة.
- تأمين وضمان الحدود الآمنة و ترقية التفاعلات من "الشعب إلى الشعب".[4]

➢ **هياكـل ووسائل سياسة الجـوار الأوروبيـة:**

تبنى سياسة الجوار الأوروبية على الأنظمة القانونية والمؤسساتية القائمة على (اتفاقيات التعاون التعاون والشراكة إضافة إلى مسار برشلونة) وكذا إنشاء الأجهزة (الجمعيات أو مجالس التعاون اللجان واللجان الفرعية) من أجل تنفيذ ومراقبة الجوار.

فمرحلة تنفيذ خطط العمل ضرورية وحيوية على اعتبار أنه في هذه المرحلة يتم تحويل الألفاظ إلى أنشطة، فالأولوية الأساسية في هذه المرحلة هو نشاط الإتحاد بالتعاون مع الدول الشريكة وذلك لدعم جهودهم من أجل الإصلاح، فالتنفيذ الفعال يتطلب المشاركة النشطة لمعظم فروع اللجنة.[5]

تم إنشاء عشر لجان فرعية في إطار خطط العمل، ثم تشكيل بعض هذه اللجان من اللجان القائمة في إطار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ومن ثم تعزيزها، وقد تم إنشاء معظمها من أجل الإستجابة للحاجة إلى متابعة خطط العمل بشكل ملموس. ويتم تحديد اللجان الفرعية ومواضيع العمل حسب الأولويات التي عبرت عنها الدول الشريكة، تضم هذه اللجان موظفين وخبراء مؤهلين في القضايا التي تتم معالجتها،

---

[1]–محمد الصديق بن زعتات، **مرجع سابق**، ص60.

[4]–رضوان فاروقي،"آداء الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة والجوار الأورومتوسطية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد391، سبتمبر2011،ص33.

[3]–عبد المالك حطاب، نجية بلخثير، "تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد:06، العدد:1، 2022، ص455.

[4]–نسيمة طويل، **مرجع سابق**، ص218.

[5]–محمد الصديق بن زعتات، **مرجع سابق**، ص76.

من البلدان الشريكة والمفوضية الأوروبية ويديرها بشكل مشترك موظف من كل طرف متعاقد، تعقد هذه اللجان عادة اجتماعاتها في البلدان الشريكة حيث تتم دعوة سفراء الدول الخمس والعشرين الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بصفة مراقبين.

تقدم اللجان تقاريرها بالنسبة لبلدان الشراكة الأورو متوسطية للجنة الشراكة وتقدم تقريرا لمجلس الشراكة مرة واحدة في السنة، ولاتستطيع اللجان الفرعية تعديل التوجيهات التي يضعها المسؤولون عنها،يمكن فقط للجان الشراكة اقتراح تعديلات من هذا القبيل ويختلف تشكيل هذه اللجان بحسب البلدان ويتم عادة العمل على نفس المواضيع ولكن مع أولويات مختلفة كما لاتبدأ جميع اللجان الفرعية أعمالها في نفس الوقت.[1]

* ولتنفيذ وتجسيد خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية يعتمد الإتحاد الأوروبي على عدة وسائل يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ – المساعدات المالية:

اقترح المجلس الأوروبي نهجا مكونا من مرحلتين لإعادة هيكلة المساعدات الخارجية للاتحاد الأوروبي إلى البلدان التي تغطيها سياسة الجوار الأوروبية:

- ✓ **المرحلة الأولى والممتدة إلى غاية 2006:** انصب التركيز على تنسيق مختلف الآليات المالية القائمة **(PHARE,TACIS,MEDA,CARDS,INTERREG)** بغية دعم الأهداف الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية
- ✓ **المرحلة الثانية الممتدة مابين 2007 و2013:** باعتبارها آلية جديدة والتي تعمل على استبدال البرامج الموجودة والتي تغطي البلدان المعنية.[2]

وقد تم إنشاء آلية الجوار والشراكة الأوروبية **ENPI** قصد تقديم المساعدة المالية للدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية **ENP**، لتحل محل آلية ميدا **MEDA** التي كانت تدعم الشراكة الأورومتوسطية، وقد تم

[1]–رشيد ساعد، **مرجع سابق**، ص 134.

[2]–محمد الصديق بن زعتات، **مرجع سابق**، ص59.

تمويل هذه الآلية بحوالي 12 مليار يورو للفترة 2007-2013 قصد تحقيق أهدافها المسطرة ، كما خصص ما مجموعه أكثر من 9 مليار يورو خاصة لمنطقة الجوار الجنوبي خلال الفترة مابين 2007-2013.[1]

في عام 2021، طُرِحَت أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI)، مما عزّز نهج الاتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة من خلال الاستعانة بمصادر خارجية. ركّزت هذه الأداة على تعزيز قدرات الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على مراقبة الحدود، وتوطيد التنسيق بشأن قضية وقف الهجرة. وجمعت هذه الأداة أدوات تمويل متعددة للاتحاد الأوروبي لمبادرات السياسة الخارجية، بما في ذلك تلك التي تُركّز على إدارة الهجرة والنزوح القسري، في أداة تمويل واحدة. في شمال أفريقيا، كانت العديد من المشاريع الممولة من أداة NDICI استمرارًا مباشرًا لصندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني، لكنها عززت إطار الشروط، حيث تعتمد المساعدات المُقدّمة لدول العبور على استعدادها للتعاون مع إدارة الهجرة في الاتحاد الأوروبي[2].

ب – آليـات التعـاون:

تم وضع مجموعة من البرامج أو الآليات من أجل تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية تتمثل فيما يلي:

- **آلية تسهيل الإستثمارات:** هي آلية مبتكرة لسياسة الجوار الأوروبية ،تهدف إلى الحصول على تمويلات إضافية لمشاريع البنية التحتية في منطقة الجوار، وترتكزعلى القطاعات الرئيسية في مجالات الطاقة والبيئة والنقل وتوفير الدعم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع البنية التحتية.
- **آلية دعم تحسين الحكم والإدارة :** هي مبادرة مشتركة بين المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCNE) يوفر الإتحاد الأوروبي القسط الأكبر من ميزانيتها تقدر بـ:5.9 مليون يورو 2008-2010.[3]

[1]–منى زنودة، "دور الإتحاد الأوروبي في دعم الديمقراطية في الدول العربية بعد الربيع العربي"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد163، 2020، ص123.

[2]-Yasmine Zarhloule, Migrants at the Gate: Europe Tries to Curb Undocumented Migration, CARNEGIE, February 28, 2025, available on the link :
https://carnegieendowment.org/research/2025/02/migrants-at-the-gate-europe-tries-to-curb-undocumented-migration?lang=en

[3]–مهدي بوعكومة، **مرجع سابق**، ص339.

- **آلية التعـاون عبـر الحدود** :تكون في إطار برامج مشتركة تجمع بين مناطق الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة التي تشترك في حدود مشتركة ، يتم تمويلها من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية ERDF وقد تم إنشاء نوعين من البرامج: البرامج الثنائية التي تغطي حدودا برية مشتركة وبرامج متعددة الأطراف تغطي حوضا بحريا وبلغ عددها 15 مشروعا.[1]
- **آلية المساعدة الفنية وتبادل المعلومات:**أطلقت هذه الآلية سنة 2006 من طرف المفوضية الأوروبية للجوار والشراكة من أجل تقديم مساعدات قصيرة الأجل وتقديم المشورة في تنفيذ خطط العمل.
- **آلية التوأمة** :الهدف منها عملية الإصلاحات في البلدان المجاورة عن طريق نقل الخبرة الأوروبية للبلدان المعنية،أي وضع خبراء دول الإتحاد الأوروبي في الميادين الإدارية والقانونية تحت تصرف الدول التي ترغب في الإصلاح.[2]

المطلب الثاني: مفهوم سياسة الجوار الأوروبـية المراجعـــة

حفلت الحياة السياسية على المستوى الدولي وفي المنطقة العربية بشكل خاص، بأحداث من النوع المتميز مابين سنتي 2010-2014، وكان لبعض هذه التطورات تأثيرات واسعة على مجرى السياسة الدولية، كما شكلت هذه الأحداث، تحديا سياسيا للفواعل الرئيسية الإقليمية والدولية في المنطقة، إذ فرضت عليها تحدي السعي نحو بلورة مواقف سياسية من هذه الأحداث، تخدم مصالحها الإستراتيجية في المنطقة وكذلك فرضت عليها السعي نحو التكيف مع المخرجات السياسية لهذه الأحداث[3] .

وفي هذه الفترة لم تكن سياسة الجوار الأوروبية تستجيب لتطلعات كل دول الجوار للاتحاد الأوروبي، حيث تحفظت بعض دول الجوار عن الموافقة على بعض التزاماتها، كما رفضت بعض الدول هذه السياسة من الأساس لأنها لا تراعي مطالبها الخاصة، وأولوياتها في الشراكة مثل الجزائر . فكان من الملح مراجعة

[1] -أمال ترغيني، منى زنودة، **مرجع سابق**، ص458.

[2]-عبد النور خليفي،"**الشراكة الأورو- متوسطية: من اعلان برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط**"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3 ،2010-2011،ص219.

[3]- أمال ترغيني،"**العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2012/2023**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2023-2024، ص 155.

هذه السياسة، فجاءت **سياسة الجوار الأوروبية المتجددة** لتكون أكثر استجابة لخصوصية كل دولة شريكة في هذه السياسة[1].

وفي ضوء فشل سياسة الجوار الأوروبي على مدار العقد الماضي، قام مفوض السياسة الأوروبية للجوار المكلف بالمفاوضات والتوسيع **يوهانس هان johannes Hahn** والممثلة السامية نائبة اللجنة **فيديريكا موغيريني Mogherini Federica** في 14 مارس 2015 بنشر وثيقة تشاور حول مستقبل سياسة الجوار الأوروبية، تهدف إلى فتح نقاش عام حول "**إصلاح أساسي**" لهذه السياسة ظلت المشاورات مفتوحة لمدة أربعة أشهر وسمحت للمواطنين، الجمعيات، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الفكرية، والجامعات والسلطات العامة بتقديم رأي منطقي حول كيفية إصلاح هذه السياسة، إنتهت هذه العملية في نوفمبر 2015، حيث نشرت المفوضية الأوروبية **سياسة الجوار الأوروبية الجديدة** بعد عملية المراجعة المذكورة[2].

تستند سياسة الجوار الأوروبية إلى التزام الاتحاد الأوروبي وجيرانه بالعمل معا في المجالات الرئيسية ذات الأولوية. وتقوم هذه الشراكة على القيم المشتركة، وتعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والتماسك الاجتماعي. كما تضيف سياسة الجوار الأوروبية التي تمت مراجعتها **3 أولويات** مشتركة للتعـــاون:

- ✓ التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار.
- ✓ الأمـــن .
- ✓ الهجرة والتنقل[3].

---

[1]– وسام بن مبارك، "**تحديات الشراكة الأورو جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية (2023/2012)**"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2023–2024، ص37.

[2]– أمال ترغيني،"الهجرة غير الشرعية في سياسة الجوار الأوروبية المتجددة"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد:11، العدد:01، 2023، ص147.

[3]–سياسة الجوار الأوروبية،" سياسة الجوار الأوروبية هي إطار السياسة الخارجية الذي يهدف إلى تقريب الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الشرق والجنوب إلى المنفعة والمصالح المتبادلة."، في الرابط:

https://www.eeas.europa.eu/eeas/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B1-

تاريخ الإطلاع:2025/04/03، الساعة:13:40.

خريطة رقم (2) تمثل سياسة الجوار الأوروبية: الوضع في سنة 2012

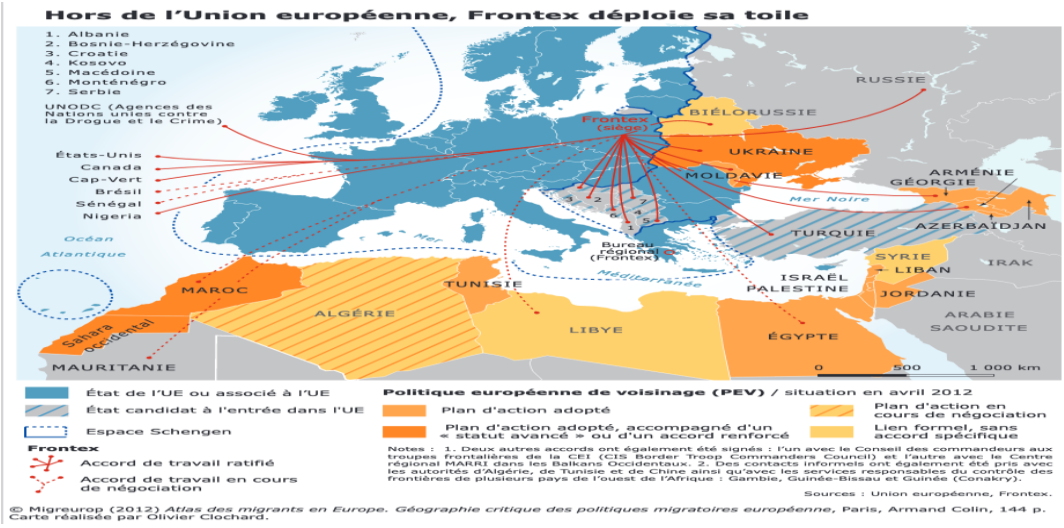

المصدر : **https://cafe-geo.net/legypte-carrefour-ou-impasse-migratoire/**

❖ **دوافع مراجعة السياسة الأوروبية للجـــوار:**

- **بدأ تنفيذ معاهدة لشبونة:**

في بداية الأمر، كان الدافع الأساسي وراء مراجعة سياسة الجوار الأوروبية لعام 2011 هو دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ في سنة 2009، حيث أدخلت هذه المعاهدة تنقيحات ذات صلة بسياسة الجوار الجديدة، وفي مقدمتها إدخال نصوص واضحة بشأن علاقات الإتحاد الأوروبي مع الشركاء وعليه يمكن القول أن إتفاقية لشبونة لسنة 2009 والتي عدلت أساس الإتحاد الأوروبي الدستوري أيضا لها آثارها على منطقة الجوار وعلى مقاربة الإتحاد حيالها، فبحسب البيان المشترك 2011

تسمح "إتفاقية لشبونة" للإتحاد الأوروبي بتقوية أداء سياسته الخارجية، فالتعاون مع البلدان المجاورة صار في الإمكان توسيع نطاقه بحيث يغطي مجموعة كاملة من المسائل في جو تكاملي وفعال[1].

- **الاضطرابات في جنوب المتوسط:**

استفاق العالم باسره في أواخر 2010، على انتفاضات الشعوب العربية المطالبة بإصلاحات ترتقي بمعيشة الفرد العربي وإنهاء الفساد، بل وذهبت الى أبعد من ذلك، وهو المطالبة برحيل رموز الأنظمة السابقة من على السلطة. كما أفرزت التحولات السياسة في المنطقة العربية لسنة 2011 مشكلتين خطيرتين لدول الإتحاد الأوروبي كان لهما تأثير كبير على الأمن الأوروبي: الأولى تدفق مئات آلاف المهاجرين إلى

[1]–أمال ترغيني، "العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2012/2023"، **مرجع سابق**، ص144.

دول أوروبا الغربية والثانية مشكلة الأوروبيين المشاركين في الصراع في سوريا، وأثرهم الأمني في حالة عودتهم إلى بلدانهم التي جاءوا منها ومدى إمكانية مشاركتهم أو إشراكهم في عمليات إنتحارية[1].

- **عدم الاستقرار في الجوار الشرقـــي:**

في الشرق، كانت الأزمات غير المحلولة في عام **2011** لا تزال كذلك في عام **2015** فمثلا: الانفصال في ترانسنيستريا (مولدوفا) وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا (جورجيا)، والصراع في ناغورنو كاراباخ (أذربيجان)، وكذا الأزمة الأوكرانية التي تعتبر من أهم وأبرز الأحداث التي جرت في الجوار الشرقي[2].

المطلب الثالث: مفهوم مكافحة الهجـرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبـية

إن التغيرات والتحولات التي شهدها العالم في القرن العشرين أدت إلى ظهور نمط جديد من الأخطار والتهديدات غير العسكرية ذات طابع مجتمعي، وهذا الأمر يتطلب استجابة ومعالجة جديدة ومختلفة حسب طبيعة هذه التهديدات فإدخال القضايا الأمنية غير التقليدية ضمن جداول أعمال ترتيبات الأمن الإقليمي والعالمي، جعل هناك قائمة طويلة من المشكلات الأمنية التي لا ترتبط بامتلاك واستخدام القوة العسكرية ومنها الهجرة غير الشرعية[3]، التي تعرف بأنها:

"عمليـة انتقـال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطريقة سرية مخالفة لقانــون الهجـرة كما هو متعارف عليه دوليا."[4]

ويقر تقرير الهجرة الدولية للأمم المتحدة بعدم وجود بيانات دقيقة عن الحجم الحقيقي للهجرة حول العالم وذلك لعدة اعتبارات أبرزها التعريف المعتمد دوليا للهجرة وتفاوته من بلد إلى آخر إضافة إلى جزئية الخلط بين المهاجرين والمهجرين واللاجئين وصعوبة حصر الهجرة غير الشرعية.[5]

---

[1]–وسام بن مبارك، **مرجع سابق**، ص38.

[2]–أمال ترغيني، "العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2023/2012"، **مرجع سابق**، ص ص143– 145.

[3]–أمينة حلال، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص92.

[4]–عبد اللطيف محمود، **الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي**، مصر: مركز الحضارة العربية،2003، ص14.

[5]–عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2012، ص15.

أما المفوضية الأوروبية فتعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص من جنسيات خارج الاتحاد الأوربي ،يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية ،عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار[1].

فقد أصبحت الهجرة مؤخرا من مظاهر العلاقات الأوروبية بالعالم الخارجي، واعتبرت"إدارة الهجرة" كمسألة أمنية تحتاج إلى عمليات تعاون وتنسيق على أكثر المستويات ومع أكثر الفواعل، نظرا إلى أنه يمكن التخفيف من تداعياتها فقط من خلال العمل المشترك. وقد تم "أمننة الهجرة" بوصفها رهانا أمنيا خلال الثمانينات عبر خطاب إجتماعي وسياسي، حيث أصبح ينظر إلى المهاجرين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، في حين أنها كانت في السابق تخضع لمعالجة إقتصادية ، وكان ينظر إلى المهاجرين كعمال مغتربين.[2]

فباعتبار أن الهجرة ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهان في الشمال والجنوب على حد سواء، ومن هنا بلورت الوحدات السياسية المشتركة سياسة أمنية مشتركة لمواجهة مخاطر التهديدات المشتركة للبحر المتوسط، لأنه لايمكن للأمن الأوروبي أن يكون منفصلا عن أمن منطقة جنوب المتوسط.[3]

فنجد الوثيقة التوجيهية للمفوضية الأوروبية لسياسة الجوار الأوروبية الصادرة في12ماي2004 وفي محور العدالة والسياسة تنص على مايلي:" **من المحتمل جدا أن تكون إدارة الحدود ضمن أولويات معظم برامج العمل ذلك أنه بفضل توحيد الجهود يستطيع الإتحاد الأوروبي وجيرانه إدارة أفضل للحدود المشتركة وتسهيل الانتقال المشروع للأشخاص**"[4].

وقد ظهرت اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع دول العبور بشأن قضية الهجرة غير النظامية في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الثانية. في عام 2004، أصبحت سياسة الجوار الأوروبية إطارًا لتفاعل الاتحاد الأوروبي مع جيرانه المتوسطيين غير الأوروبيين، وركيزةً أساسيةً لسياسته الخارجية. وركزت هذه السياسة،

[1]–محمد غربي وآخرون، **مرجع سابق**، ص298.

[2]–جويدة حمزاوي، **مرجع سابق**.

[3]– سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، **مرجع سابق**، ص347.

[4]– سياسة الجوار الأوروبية، الوثيقة الاستراتيجية، البيان 373 لعام2004، ماي2004.

على تعزيز العلاقات الثنائية القائمة على المصالح المشتركة في مجالات الهجرة والأمن والتنمية الاقتصادية. ومن خلال الدعم المالي والاتفاقيات التجارية وتسهيلات التأشيرات، سعت سياسة الجوار الأوروبية إلى تعزيز الإصلاحات الهيكلية، لا سيما الحوكمة الديمقراطية وتعزيز المؤسسات، في الدول المجاورة[1].

وبالتالي تمثل سياسة الجوار الأوروبي تطبيقا للإستراتيجية الأمنية الأوروبية على المستوى الإقليمي إلى جانب دول الجوار التي من أولوياتها مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة أوروبا.

ومن خلال ماسبق يمكن القول أن مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبي "**هي حالة يتحقق بموجبها ضمان الأمن والتصدي للمخاطر من خلال دعم سياسات التعاون الإقليمي وعن طريق إشراك دول المصدر في مكافحة الظاهرة**".

كما ينظر الإتحاد الأوروبي إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مراجعته لسياسة الجوار الأوروبية المجددة من خلال:

أنها ظاهرة عالمية تؤثر على شواطئ البحر الأبيض المتوسط. والتعاون مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في مجال الهجرة أمر أساسي من أجل التصدي للتحديات المشتركة وإغتنام الفرص ذات الصلة. كما أن هنالك أطر للتعاون والحوارات القائمة على المستويين الثنائي والإقليمي[2].

وتجدر الإشارة أن التخوف الأوروبي من الهجرة لاسيما السرية منها يكمن في ربطها بكل المخاطر والتهديدات وبالإسلام خاصة بعد أحداث11 سبتمبر2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتردد الأمر بنزعة عدائية على لسان المسؤولين والمفكرين والإعلاميين ورجال الدين في المجتمعات الغربية[3]. حيث ربطت النخب السياسية اليمينية في أوربا الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب و أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة ومشاكل الاندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسييس من قبل الحركات الإسلامية والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوربا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة.

[1] Yasmine Zarhloule, **Op.Cit.**

[2]– أمال ترغيني،"الهجرة غير الشرعية في سياسة الجوار الأوروبية المتجددة"، **مرجع سابق**، ص152.

[3]–مهدي بوعكومة، **مرجع سابق**، ص330.

وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بقضية الهوية ومن ثم تتحول إلى هاجس أمني مقلق لدى دول شمال المتوسط خاصة عندما ترتبط بمسارات العنف[1].

لهذا شكلت قضية الهجرة من بين أهم جداول أعمال الحوار مع البلدان الشريكة،إذ تعتبر دول الجوار إلى جانب أنها مصدر رئيسي للهجرة فهي بلدان عبور، ولمواجهة هذا التحدي كثف الإتحاد الحوار مع الشركاء وتمت الدعوة إلى تعزيز الهجرة القانونية والنقل خاصة لفئات معينة من الأشخاص مثل الطلاب وذوي الكفاءات وقمع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر.[2]

وعليه فإن الدوافع الرئيسية للاتحاد الأوروبي من إقامة علاقات شراكة مع دول جنوب المتوسط هو الحد أو على الأقل التقليل من العوامل المساعدة أو المؤثرة على حالة اللا إستقرار والتوتر في المنطقة المتوسطية مثل الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال، الجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب الدولي وبالتالي فإن غلبة الأهداف الأمنية والسياسية تأتي قبل الشراكة الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية[3].

خريطة رقم (3) حصيلة الهجرة غير القانونية إلى الإتحاد الأوروبي(2021-2022)

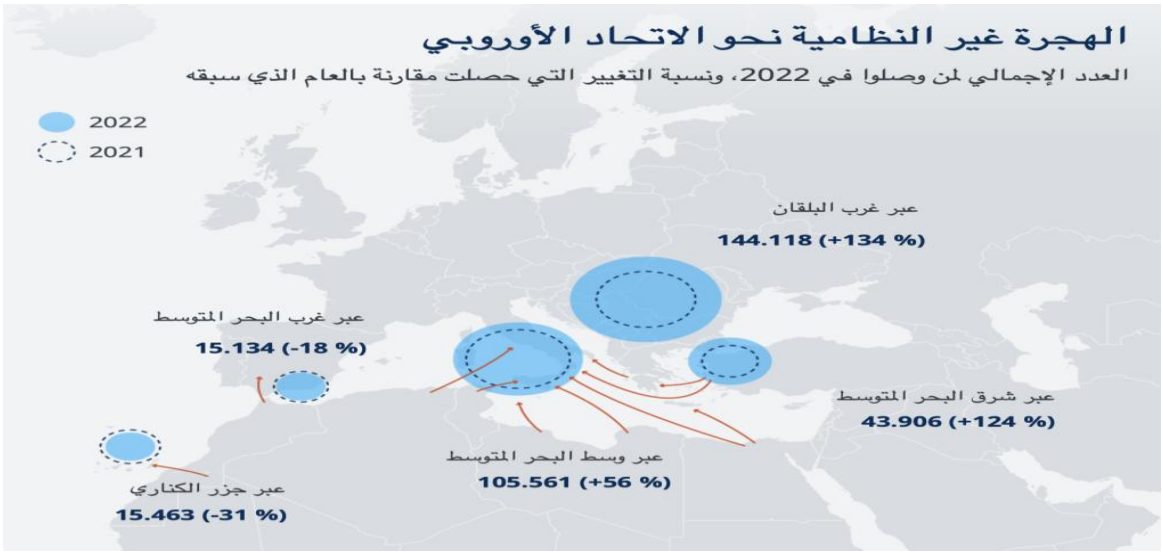

المصدر: https://www.infomigrants.net/ar/post/50122/%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1

[1]-خديجة بتقة، "**السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014، ص54.

[2]-خديجة بتقة، **نفس المرجع**، ص106.

[3]-عبد الوهاب بن خليف، **الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع،2009، ص360.

وبالتالي يمكن القول أن جل التهديدات الأمنية بما فيها الهجرة غير الشرعية جاءت مفروضة على الإتحاد الأوروبي خصوصا على مستوى الحدود الجنوبية المتوسطية، ولمكافحة هذه التهديدات تطلب الأمر الإستعانة بدول الجوار بصفتها المصدر الرئيسي لهذه التهديدات التي تمس الأمن الإقليمي ، لهذا تعتبر سياسة الجوار الأوروبية تطبيقا للإستراتيجية الأمنية الأوروبية على المستوى الإقليمي على إعتبار أن الإتحاد الأوروبي وجيرانه يشكلان معا مجتمعا أمنيا متشابكا أي أن كل الدول ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية لدرجة أنه لايمكن إدراك الأمن القومي لأي منها بمعزل عن الأخـرى.[1]

[1]–سهام يحياوي،"**أمننة الهجرة في العلاقات الأورو– متوسطية: دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورو– مغاربي**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو ،2014، ص110.

المبحث الثاني: النظريـات المفسـرة لسياسة التعـاون الأوروبـي الجزائـري في ظل سياسـة الجوار الأوروبيـــة

تتداخل العديد من المقاربات والنظريات التي تفسر ظاهرة التعاون والشراكة والتكامل الإقليمي بين الدول، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الإطار النظري المفسر لسياسة التعـاون الأوروبـي الجزائري في ظل سياسـة الجوار الأوروبية، من خلال إستعراض، أهم النظريات لتحليل وتفسير موضوع الدراســة.

المطلب الأول : الواقعيـــة الجديــدة

مع بداية سنوات الستينات والسبعينات تنامت ظواهر عابرة للقوميات على غرار "الاعتماد المتبادل" وتزايد فعالية الفواعل الأخرى من غير الدولة، وبما أن التحليل الواقعي يرتكز على مسلمات وفروض عجزت عن تحليل هذه الظواهر المتنامية، برز تيارالواقعية الجديدة كاتجاه عمل على تجديد وتوسيع قدرة المنظور الواقعي على تحليل الظواهر الدولية الجديدة.[1]

وتمثل الواقعية الجديدة المرحلة الأبرز في مراحل تطور النظرية الواقعية ، وقد تأسست هذه النظرية على يد **كينيث والتز Waltz Kenneth** ، في كتابه الشهير: **"نظرية السياسة الدولية" Theory of International Politics**، الصادر سنة1979،ويتمثل المنطلق الفكري الأساسي للواقعية الجديدة في اعتبار الفوضوية للنسق الدولي هي المحدد والموجه الرئيسي لسلوكيات الدول وخياراتها[2]. وقد اتسعت مفاهيم مدرسة الواقعية الجديدة ، في فكرة عدم الاتفاق على فوضوية العالم من خلال التوجهات الفكرية التي أطلقت عليها تسمية المدرسة الإنجليزية، حيث يرى زعيمها **Herdeley Bull** أن هناك التزامات بالأنظمة والقواعد بدون ريب في العلاقات الدولية ويكمن أحد هذه الإلتزامات في الإعتراف المتبادل بالإستقلال إلى جانب النظام المؤسس على توازن القوى في العلاقات بين الدول[3].

---

[1]–صباح بالة، "النظرية الواقعية في تفسير الدراسات الأمنية" في الرابط:
https://political-encyclopedia.org/dictionary /، تاريخ الإطلاع: 2025/04/02، على الساعة:11:36.

[2]–أحمد محمد وهبان،"النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد01، العدد02، جوان2016، ص23.

[3]–أندرياس فيرإيكه وآخرون، **أطلس العلوم السياسية**، تر: سامي أبو يحي، بيروت: المكتبة الشرقية،2012، ص179.

كما أن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب وهذا للتقليل من مخاطر اللا أمن مع ضمان مكاسب نسبية لكل طرف ، حيث مايجعل السياق الفوضوي للنظام الدولي أقل حدة هو التنافس الدولي الذي تفسره آليات "الأمن التعاوني" بحيث هذه الآليات تحد من الغش في العلاقات بين الدول ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة.[1]

وبذلك تحل الفوضوية الناضجة محل الفوضوية البحتة التي جاءت بها الواقعية التقليدية ، لأن أغلب الدول تدرك بأن أمنها مرتبط بأمن الدول الأخرى.[2]

ويعتبر مفهوم المكاسب النسبية إحدى أهم اسهامات الواقعية الجديدة إذ يشير إلى تلك الفوائد التي تسعى الدول لتحقيقها عند دخولها في علاقات تعاونية مع دول أخرى بهدف تحقيق مكاسب متساوية لجميع الأطراف أو تنسحب منه إذا ساورها شك بأن الفوائد سوف تكون بشكل غير متكافىء، عندما يحقق أحد الأطراف كسبا أكثر من الآخر.

وتجادل الواقعية الجديدة أن هناك حدودا معينة لهذا التعاون في ظل حالة الفوضى، الذي قد يؤدي إلى الفشل في تحقيق مكاسب محتملة، لأن احتمال عدم التعاون يترك الدول بحالة أسوأ بكثير من ذي قبل[3]. فتتوقع الدول حينما تدخل في علاقات تعاونية مع دول أخرى أن تؤدي المساعي التعاونية التي تنخرط فيها إلى تحقيق مكاسب متوازنة أو متساوية ومنصفة ، وفي هذا الصدد فإن تصور الدول وصانعي القرار لما هو متوازن ومنصف يساهم في تحقيق أو عرقلة التعاون الدولي، وهو الأمر الذي أكده الأستاذ **جوزيف غريكو** بالقول:"أنه في عالم العلاقات الدولية لاتوجد دولة بإمكانها أن تقبل تقديم مزايا سياسية لدولة أخرى دون أن تتوقع منها الحصول على مزايا نسبية في المقابل".[4] وبالتالي فإن المعاملة بالمثل بهذا المعنى في جوهرها تعبر عن فكرة التكافؤ أو التناسب في التنازلات التي تقدمها الدولة في مقابل توقعها لتعويضات من

---

[1]–رابح زاوي، "**الترتيبات الأمنية في حوض المتوسط وانعكاساتها على الدول المغاربية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2018–2019، ص23.

[2]– صباح بالة، **مرجع سابق**.

[3]–سليمة بن حسين، "**العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار2004/2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2019–2020، ص75.

[4]–مراد بن قيطة، "إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة"، **السياسة العالمية**، العدد:02، ديسمبر2018، ص126.

الدولة الأخرى، الأمر الذي جعل غريكو يعتقد بأن فشل ترتيبات التعاون مابين الدول في تحقيق تقاسم متوازن للمكاسب والتكاليف تنشأ الخلافات والأزمات بين الشركاء وتعجل بفشل المسار التعاوني.

وهذا ماطرحه جون بيليس عندما أشار إلى وجود إختلاف بين الواقعيين الجدد المتشائمين ونظرائهم المتفائلين حول أهمية المنظمات الدولية والتعاون الدولي بصفة عامة، حيث يرى المتشائمون أن هناك دوافع قد تعيق التعاون بين الدول كمخاطر التعرض للخداع .

وكذلك حرص الدول على مكاسبها النسبية ، في حين يرى المتفائلون أن التعاون ليس ممكنا فحسب بل يؤدي إلى خلق حالة من الأمن بالنسبة للدولة ويحافظ عليها.[1]

وتأسيسا لما سبق يمكن القول أن المدرسة الواقعية، بصورة عامة، تطغى عليها النظرة التشاؤمية، إلى حد كبير، بشأن التعاون الدولي طويل الأمد، حيث إن أسبابا مثل رؤية الدول لمكاسبها ومقارنتها بمكاسب الآخرين، والشكوك المتبادلة، والخوف من الغش والانحراف، والاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول في ظل الفوضى، تشكل في رؤيتهم عقبات جدية تعتري عملية التعاون، إلا في حالات تحقيق التعاون ذات الفائدة المؤكدة والقصيرة الأجل لتحقيق أهداف الدولة العليا التي يمكن أن تتغير بتغير الظروف.[2] كما أنه بالرغم من أن الفرضيات التي قدمتها الواقعية الجديدة حول المكاسب النسبية وعلاقاتها بظاهرة التعاون الدولي مهمة غير أنها تظل غير مكتملة من ناحية أنها لاتعالج طبيعة المكاسب النسبية التي من الممكن أن تكون أكثر أهمية من غيرها بالنسبة للدول ،أو تلك المكاسب التي تعظم المكاسب المطلقة للدولة في ظل تركيز واضح على الآثار الآمنة التي قد تترتب عن تلك المكاسب.[3]

المطلب الثاني : الإعتمـــاد المتبــادل

ظهرت مع نهاية الحرب الباردة موجة نشطة من الدراسات الجديدة في مجال الأمن تبلورت في الإبتعاد عن المقاربة التقليدية للأمن والتي محورها الدولة إلى مقاربة أكثر اتساعا لمفهوم الأمن ليضم فواعل جديدة إلى جانب الدول لها القدرة على التأثير في مجال الأمن.

[1]– أحمد محمد وهبان، **مرجع سابق**، ص41.

[2]– سليمة بن حسين، **مرجع سابق**، ص76.

[3]– مراد بن قيطة، **مرجع سابق**، ص128.

والسبب أن الحروب بين الدول انحسرت لصالح الحروب الداخلية التي ازداد عددها لأسباب عديدة إلى جانب قدرة الدولة على توفير الأمن لمواطنيها بصورة منفردة بسبب ظهور تهديدات جديدة تفوق قدرة الدول القومية كالمشكلات البيئية والنمو السكاني والهجرة وغيرها.

وقد دفع ظهور هذه التحديات منظري العلاقات الدولية إلى بلورة مفاهيم جديدة للأمن من بينها مفهوم الأمن القومي للدول، فهذه التحديات والتهديدات لايمكن معالجتها بصورة ناجعة إلا على أساس تعدد الأطراف وهو ماتجلى في اسهامات نظرية الإعتماد المتبادل[1].

ويعبر الإعتماد المتبادل في العلاقات الدولية عن مجموعة من الترتيبات التعاونية ذات الطابع الرسمي والمؤسساتي لتمكين الدول من التكيف مع تلك القضايا في العلاقات الدولية التي تؤثر فيها على النحو المشترك[2].

كما يرى كل من **روبرت كوهين** و**جوزيف ناي** أن الاعتمادية المتبادلة في السياسة العالمية تشير إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات المتبادلة بين الدول أو بين الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول، وهي تأثيرات غالبا ما تنشأ من التعاملات الدولية، ومن هنا أصبح العمل الجماعي المشترك وإعتماد الدول على بعضها البعض ضروريا[3].

فالإعتماد المتبادل من المفاهيم التي يمكن أن تصف العلاقات فيما بين الدول، خصوصا إذا إرتبط الأمر بتهديدات أمنية مشتركة، أو بعوامل التجاور الإقليمي المشترك والمصالح المتعددة المجالات، وهو ماتفرضه البيئة الدولية من تحولات إلى جانب عامل التعاون بشكل أساسي بين الدول المتقاربة في المصالح الأمنية.

---

[1]–خضر عباس عطوان، صفاء ابراهيم الموسوي، "الإعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي" في الرابط: **https://political-encyclopedia.org/library/1510 تاريخ الاطلاع:** 2025/04/02، على الساعة 22:34.

[2]–سليمة بن حسين، **مرجع سابق**، ص60.

[3]–زمن ماجد عودة، "الإعتمادية المتبادلة في إدارة المخاطر الأمنية: مكافحة الإرهاب أنموذجا"، **مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، المجلد:07، العدد:02، نوفمبر 2024، ص76.

كما يمكن افتراض من الناحية النظرية المبدئية أن العلاقات بين دول الإقليم المشترك أو الأقاليم المتجاورة والتي تواجه تهديدات أمنية مشتركة ، هي علاقات اعتماد متبادل سواء في المجال الاقتصادي وغيرها من المجالات من أجل تحقيق الأمن الشامل[1].

كما يورد المختصون عددا من الأسباب والعوامل عند تحليلهم لأسباب تنامي ظاهرة الإعتماد المتبادل نذكر منها:

1. زيادة حجم ونوع الاتصالات والمواصلات بين الدول جراء تطور التكنولوجيا.
2. زيادة التعقد والتشابك بين المصالح القومية للدول إلى جانب تزايد الإعتمادية في مختلف المجالات.
3. تنامي التهديدات الأمنية المشتركة ، نتيجة التجاور الإقليمي والترابط بين الدول[2].

أما من الناحية العملية فهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد أن العالم يمر اليوم بحالة متقدمة من الإعتمادية المتبادلة منها [3]:

أ- تبدل الأولويات في العلاقات الدولية حيث عرفت القضايا العسكرية تراجعا لصالح قضايا أكثر أهمية كالإقتصاد والبيئة وحقوق الإنسان.

ب- لم تعد القوة العسكرية ذات أهمية في حل الخلافات بين الدول التي أصبحت تسود بينها الإعتمادية المتبادلة .

ج- زيادة العلاقات وروابط التعاون بين المجتمعات الرسمية منها وغير الرسمية.

وفي سياق الإعتماد المتبادل كعامل محفز للسلم يرى أنصار هذا الإتجاه أن الإعتماد المتبادل يساهم في حل مشاكل الأمن جزئيا بإعتبار أن الدول تقاوم الاعمال الحربية التي تتعارض مع مصالحها خصوصا إذا تدعمت العلاقات إلى مجالات واسعة كالتجارة والإستثمارات والأسفار والإتصالات ، وهذا بفعل التحولات

---

[1]-ليندة عكروم،"**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2009-2010، ص46.

[2]-إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط5، الكويت: منشورات ذات السلاسل،1987، ص11.

[3]-أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،2007، ص294.

الدولية التي شجعت على تحديد مفهوم جديد للسيادة الدولية بصيغة أقل وطنية ليمتد الإعتماد المتبادل مع حاجيات التكامل الإقليمي بشكل واسع.[1]

كما يعتقد الليبراليون أن الإعتماد المتبادل بين الدول إلى جانب أنه مرادف للسلم فهو يخلق مصالح متبادلة لأنه يؤسس لشروط التعاون الدولي،إذ أنه هناك علائقية بين الإعتماد المتبادل والتعاون من جهة واحتمالات التقليل من النزاعات والحروب المسلحة من جهة ثانية وهذا يعود للأسباب التالية:[2]

- ✓ الإعتماد المتبادل والتعاون يوفران مصالح ومنافع مشتركة.
- ✓ يعززان التفاهم عن طريق زيادة التعاون والتبادل التجاري والإتصال.
- ✓ تصبح المؤسسات الدولية لها من التأثير في السياسات الدولية مايفوق الدول القومية نفسها،وعليه يصبح النظام الدولي نظاما ذا بنية تعاونية وجماعية.

والإعتماد المتبادل في حالة إعتماده كإستراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية بين الدول، سينعكس حتما في السياسات الأمنية والعقائد العسكرية بين الدول، لأن أغلب القرارات والإستراتيجيات الأمنية الدفاعية التي يتم اتخاذها تأتي كردود أفعال حول مختلف التهديدات في الساحة الدولية بما فيها التطورات التي تجري بين وحدات النظام العالمي الراهن.[3] ويمكن القول أن هناك علاقة جدلية بين الإعتماد المتبادل والأمن، من خلال ماتصل إليه العلاقات بين الدول والأقاليم في حال ارتبط الأمر بوجود تهديد أمني مشترك، فحسب دي سانتيس De Santis فإن عصر التبادلية بين الدول يقلص من النزاعات والخلافات وهو مايشجع العلاقات التعاونية أكثر. وعلى العكس عند مؤلفين آخرين من أمثال : صامويل هنتنغتون S. Huntington الذي يعتقدون أن الوصول بين الحضارات على وشك الحدوث. في حين أشار مورتن كابلن M. Kaplan إلى مايعرف بالإنبثاق الفوضوي العالمي كتحدي أمني شديد الخطورة يستدعي تكاثف الجهود بين الدول والمجموعات.[4]

---

[1]-Charles philippe David, Afef Benessaieh, « **La paix par l'intégration théories sur l'interdépendance et les nouveaux problemes de sécurité** » Revue Etudes Internationales ,vol XXVIII,N°2, 1997, p 227.

[2]–محمد الطاهر عديلة، "الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد:15، جوان2016، ص251.

[3]–خضر عباس عطوان، صفاء ابراهيم الموسوي، **مرجع سابق**.

[4] -Charles philippe David, Afef Benessaieh,"**op.cit**",p228.

وإذا كان الأمن في معناه التقليدي مرتبط بشكل كبير بغياب التهديدات العسكرية بالنسبة للدولة ، إلا أنه ومع التغير في طبيعة التهديدات التي تواجهها الدولة والتي أصبحت تأخذ أشكالا متعددة دون أن تكون ذات صفة عسكرية كالإرهاب وتجارة المخذرات إلى المشاكل البيئية والهجرة غير الشرعية، أصبح الأمن يعني بشكل واسع غياب التهديدات العسكرية منها وغير العسكرية،لذلك فالإعتماد المتبادل سيكون مصدر أمن عسكري أكبر مع الاهتمام بالرهانات الأمنية غير العسكرية[1].

مما سبق نستخلص أنه من أهم اشكال التعاون الأمني الإستراتيجيات الأمنية المشتركة سواء كانت رسمية أو غير رسمية والتي تصب كلها في إطار الحفاظ على المصلحة المشتركة بين دول الأقاليم المجاورة ، إذ يشترط قيام علاقات إعتماد متبادل وتنسيق مكثف بين الطرفين ،حيث لايمكن التخلي من خلالها عن المنافع والمصالح المشتركة ، حيث أنه كلما كانت هناك علاقات إعتماد متبادل قوية بين الدول والأقاليم كلما زادت إحتمالية نشوء علاقات تعاون أمني تخدم مصالح الطرفين.[2]

كما يمكن القول أن نظرية الاعتماد المتبادل، هي محاولة تنظيرية تسعى لإعادة تقسيم العالم إلى مجموعتين من الدول الأولى هي دول الشمال المتقدمة، والثانية هي دول الجنوب المتخلفة. ويترتب على هذا التقسيم الدولي للعمل في تصور الليبيرالية الجديدة، قيام شراكة إنتاجية بين دول الشمال ودول الجنوب، وهي شراكة في نظرهم تحقق السلام والأمن الاقتصادي لكلا المجموعتين[3].

المطلب الثالث: مركب الأمـن الإقليمـي

جاء إستخدام الأمن في صيغته الأولى بكونه مرادفا لحماية وبقاء الوحدة السياسية والمتمثلة في الدولة، حيث وظفه الباحثون لوصف الجهود التي تتخذهاالدولة لتأمين وجودها عند مواجهة التهديدات العسكرية للدول، وساد هذا الإستخدام في الفترة الممتدة من1950إلى1985 أي منذ نشأة الدراسات الأمنية كحقل دراسة إلى غاية نهضته في منتصف الثمانينات،هذه الفترة تزامنت مه هيمنة نموذج مركزية

[1]- **Ibid**, p 232.

[2]– ليندة عكروم، **مرجع سابق**، ص52.

[3]– سليمة بن حسين، **مرجع سابق**، ص87.

الدولة ،الذي يعني أن الدول هي الفواعل الأمنية الوحيدة وبالتالي بقاءها واستقلالها هي القيم الأساسية موضوع التهديد وتجسد هذا في مفهوم الأمن القومي.[1]

من خلال ماسبق نجد أن أغلب التفسيرات في الدراسات الأمنية في تلك الفترة كانت مقتصرة على متغير واحد المتمثل في الدولة وعلى النظرة الضيقة للأمن باقتصاره على حمايتها ككيان.

وبالعودة إلى فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية فهي ترجع إلى إنشاء تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناءنظام دولي جديد يحفظ السلم والإستقرار،بإعتبار بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين في حين يرجع مصدر آخر فكرة الإقليمية إلى دراسات التكامل لكافة فروعها خاصة منها التكامل الاقتصادي[2].

إن التعرف على خصوصيات المستوى الجهوي للأمن يمر بالضرورة من خلال تحديد المقصود بفكرة الإقليم:Région في العلاقات الدولية فحسب وليام طومسنWilliams Thomson يمكن تعريف النظام الإقليمي إنطلاقا من ثلاث عناصر[3]:

1- التقارب الجغرافي وانتظام التفاعل بين مكونات الكيان.
2- الإعتراف الداخلي والخارجي بمجموعة من الدول الأعضاء في فضاء محدد.
3- حجم الكيان الذي تتحكم فيه القدرات التي تراكمها الوحدات المعنية .

فالأمن الإقليمي على هذا النحو يشير إلى مختلف العلاقات التبادلية بين وحدات متقاربة جغرافيا في مختلف المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية أو غيرها، بما يؤثر على استقرار أمن المجال الإقليمي، حيث مايشكل تهديدا لطرف ما من أطراف الكيان يؤثر على باقي الأطراف.

---

[1]- فؤاد جدو، "**دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017-2018، ص17.

[2]- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي،1985، ص، 55.

[3]-زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد05، ص243.

هذا السياق الأمني المتغير كان له عميق الأثر في بروز نظرية مركب الأمن الإقليمي التي هي إحدى النظريات العديدة التي ارتبطت بـ"النزعة الإقليمية الجديدة".[1]

ويعتبر باري بوزان Barry Buzan المنظر الأول الذي طرح مصطلح "مركب الأمن" عندما تطرق إلى فكرة المركبات الأمنية كمقاربة بديلة للتحليل الأمني في كتابه "الشعب، والدول والخوف" في إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية

لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي[2].

فمركب الأمن من هذا المنطلق حسب "باري بوزان"Barry Buzan هو "**مجموعة الدول التي تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة ارتباطا وثيقا فيما بينها ، بحيث أن مشاكل أمنها الوطني لايمكن أن تحل بطريقة منفصلة عن الدول الأخرى**"[3].

حسب "باري بوزان" الخاصية الأساسية في التحليل هنا هي التقارب أو الجوار الجغرافي المرتبط بمستوى عال من التهديد والخوف المتبادل بين الوحدات.

بالنسبة لباري بوزان "مفهوم مركب الأمن الإقليمي" يمنح أداة جيدة لتصور الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة،كما أنه يمنح مساهمتين هامتين،الأولى أنه يركز على أهمية تحليل النظام الإقليمي بالمقابل مع الأنظمة الأخرى الوطنية والدولية،ومستويات تحليل نظام الأمن الدولي.[4]

وتستند البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي على أربع متغيرات أساسية هي:

1- **الحدود Boundaries**: وهي مايميز بين مختلف الوحدات الأمنية الإقليمية .

2- **البنيـــة الفوضويـــة Anarchy Structure**: بمعنى أن تكون بين وحدتين مستقلتين فما فـــوق.

3- **الإستقطـاب Polarity**: مايضمن توزيع القوى بين الوحـدات.

---

[1]-عشور قشي، "**نظرية مركب الأمن الإقليمي: دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الإفريقي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03 ،2015-2016، ص65.

[2]-عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة:دار الكتاب الحديث،2013، ص294.

[3]- Barry Buzan, **People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, (London: Harvester Wheatsheaf, 1991), p. 190.

[4]-رابح زاوي، **مرجع سابق**، ص85.

4- البنـاء الاجتماعـــي Social Construction: الذي يحـدد الطبيعـة العلائقيـة بين الوحدات.[1]

جدول رقم (1) ملخص لأنواع المركبات الأمنية عند باري بوزان Barry Buzan

نوع المركب الأمني	السمات الأساسية	النموذج
المركب الأمني العام	قطبية محددة بالقوى الإقليمية	الشرق الأوسط ، أمريكا الجنوبية ، جنوب شرق آسيا ، القرن الأفريقي ، جنوب أفريقيا.
المركب الأمني المركزي		
قوة عظمى	أحادية قطبية مرتكزة على قوة عظمى	أمريكا الشمالية
قوة كبرى	أحادية قطبية مرتكزة على قوة كبرى	رابطة الدول المستقلة ، وإلى حد ما جنوب آسيا
(قوة إقليمية)	أحادية قطبية مرتكزة على قوة إقليمية	غير موجود
مؤسسي	يكتسب الإقليم صفة الفاعل من خلال المؤسسات	الاتحاد الأوروبي
المركب الأمني للقوة الكبرى	ثنائي أو متعدد الأقطاب بقوى كبرى كأقطاب إقليمية	أوروبا قبل 1945 ، شرق آسيا
المركب الأعلى	مستوى بين إقليمي ، ذي دينامية أمنية قوية ، ناشئة عن تمدد القوى الكبرى نحو الأقاليم المتاخمة	شرق وجنوب آسيا

المصدر: عشور قشي، "نظرية مركب الأمن الإقليمي: دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الإفريقي"، **مرجع سابق**، ص85.

ومن أهم العوامل المؤثرة في المقاربة الأمـنية الإقليمـية:

- **العـداوة /الصداقـــة:** العلاقات الأمنية الإقليمية تتأثر بأي شكل من أشكال الصداقة والعداوة والتعاون والتنافس بين الوحدات الإقليمية على المستوى الإقليمي لتنتقل إلى المستوى الدولي[2].
- **التقـــارب الجغرافـي:** فالقرب الجغرافي يعني التقارب في التأثير المتبادل لمفهوم الأمننة وهوماينتج عنه الأنماط الأمنية المختلفة (التوازن- التنافس الأمني-السباق نحوالتسلح)[3].
- **الإعتمـــاد الأمنـي المتبـــادل:** هذه النقطة قد تستغل للجانب السلبي كالإعداد للحـروب أو توسيع النفقات العسكريـة أو الجانب الإيجابـي مثل: التنسيـق الأمني لتحقيق الاستقرار المشترك.
- **الإختـــراق:** بمعنى إختراق القوى العظمى مركبات الأمن الإقليمية من أجل دعم حلفائها الإقليميين وحماية مصالحها عبر وضع الترتيبات الأمنية بالمشاركة مع القوى الإقليمية لكن عمليا لاتحدث إلا بدوافع نابعة من داخل المنطقة لأمن خارجها.[4]

---

[1]-عشور قشي، **مرجع سابق**، ص89.

[2]-زمن ماجد عودة، **الإعتمادية المتبادلة والأمن الإقليمي: رابطة جنوب شرق آسيا**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2020، ص64.

[3]-عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص299.

[4]-أمال ترغيني،"العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2012/2023"، **مرجع سابق**، ص 41.

وبالعودة إلى فكرة باري بـــوزان، يتميز مركب الأمن بعناصر إضافية أهمـــها:

– الطبيعة اللامتجانسة لمركب الأمن بنيويا، بحيث لايقتصر على الدول فقط كوحدات فاعلة بالإضافة إلى تنوع النشاطات والرهانات الأمنية.

– حركية مركب الأمن التي تتجدد بطبيعة العلاقات الودية أو غير الودية بين وحداته.

– مركب الأمن مرتبط بجملة التفاعلات السلبية والإيجابية التي يترتب عليها مايمكن تسميته "أثر الجوار"Léffet de voisinage .

إن المقارنة بين هذه العناصر وبين دلالات مضامين أبرز المساهمات لصياغة السياسة الأوروبية للجوار، تظهر توافقا كبيرا بين الأمرين بحيث أن الميدان الرئيسي للسياسة الأوروبية للجوار يتمثل في الحدود باعتبارها النقطة التي تتركز عندها أغلب الآثار الناتجة عن عملية الدفع نحو الخارج بما فيها الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي[1].

كما يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال سياسته للجوار نحو إيجاد فضاءات جيوسياسية مجاورة أكثر استقرار وأمنا ما ينعكس إيجابيا على الحدود الجديدة للاتحاد بعد توسعته . وهذا انطلاقا من فكرة الأمن المركب كأحد أهم المفاهيم المعتمد عليها ضمن وثائق السياسة الأوروبية للجوار ،مما يجعل أمن دول الاتحاد الأوروبي المتوسع مرتبط أساسا بدول الضفة الجنوبية للمتوسط التي ينبغي عليها أن تؤدي مهمة الوساطة الأمنية باعتبارها مناطق العزل أمام التهديدات الجديدة البارزة بعد الحرب الباردة والتي أبرزها الهجرة غير الشرعية ، المخدرات والإرهاب الأصولي والجريمة المنظمة، وهذا ما يجعلنا ننتقل من صيغة المعالجة الأمنية الذاتية إلى المعالجة الأمنية المحولة[2].

[1]– زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص244.

[2]–عبد الله بلغيث، "الجزائر– الاتحاد الأوروبي: تقاطع وتباين المواقف حول السياسة الأوروبية الجديدة للجوار ما بعد 2010"، **مجلة الحوار الثقافي**، المجلد 04، العدد02، 2015، ص02.

خلاصـة الفصـل:

خلص هذا الفصل إلى التعرف على واحدة من السياسات الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية على المستوى الأوروبي أو على المستوى الإقليمي المتوسطي في إطار ما يسمى بسياسة الجوار الأوروبية، وبلورتها في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كإحدى أبرز التهديدات الأمنية في المنطقة من خلال اشراك دول الجوار في التصدي للظاهرة باعتبارها دول مصدرة لها.

كما استعرضنا أبرز النظريات والمقاربات المفسرة لطبيعة هذه الشراكة، من خلال التطرق إلى النظرية الواقعية الجديدة، والتركيز على مفهوم المكاسب النسبية كإحدى أهم اسهامات النظرية من خلال الإشارة إلى الفوائد التي تسعى الدول لتحقيقها عند دخولها في علاقات تعاونية، ثم نظرية الاعتماد المتبادل كمحاولة لخلق التعاون في ظل فوضى النظام الدولي.

وفي الأخير تطرقنا إلى نظرية مركب الأمن الإقليمي التي تعد من أبرز الإسهامات الجديدة لمدرسة كوبنهاجن في فهم بنية الأمن الدولي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

الفصل الثاني

سياسات تجسيد التعاون الأوروبي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية

تمهيـد:

نحاول في هذا الفصل التطرق إلى سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار التعاون الأوروبي الجزائري ضمن السياسة الأوروبية للجوار من خلال التركيز على آليات التعاون والاعتماد المتبادل بين أوروبا و الجزائر كشريك هام في المنطقة المتوسطية .

وعليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول عرضا لمراحل تحول الموقف الجزائري من سياسة الجوار الأوروبية ، إنطلاقا من موقف التحفظ والترقب ثم تحول الموقف من الرفض التام للسياسة إلى القبول ثم الإنضمام النهائي. أما في المبحث الثاني تم التطرق فيه لأهم آليات تنفيذ وتجسيد استراتيجية التعاون الأوروربي الجزائري لمكافحة الهجرة الغير الشرعية كشركاء في هذه السياسة، ليأتي بعد ذلك المبحث الثالث والأخير المتعلق بتقييم سياسات التعاون الأوروربي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل سياسة الجوار الأوروبية مع الإشارة إلى أهم التحديات.

المبحث الأول: مراحل تحول الموقف الجزائري من سياسة الجوار الأوروبية

امتازت العلاقات الجزائرية الأوروبية دائما بالإرتباط، وهذا نظرا لوجود عوامل ساعدت على ذلك أهمها العامل الجغرافي، إلا أن هذا الإهتمام لا ينبع من كونها تتمتع بموقع إستراتيجي بالغ الأهمية في منطقة المتوسط وشمال إفريقيا فقط ، بل لأن الجزائر تمثل أهم مرتكزات الأمن والإستقرار على مستوى عدة دوائر جيو إستراتيجية ، والتي تمثل العمق الإستراتيجي لأوروبا[1]، ويؤرخ للعلاقات الجزائرية الأوربية رسميا منذ إطلاق الاتحاد الأوربي لما يسمى بالسياسة المتوسطية الجديدة أين تم إعادة صياغة العلاقات الأوربية بالضفة الجنوبية للمتوسط .

غير أن الجزائر خطت خطوات حذرة اتسمت في غالب الأحيان بنوع من التردد على عكس نظيرتها من البلدان المغاربية ولا أدل على ذلك من مشروع الشراكة الأورومتوسطية التي تخلفت الجزائر عنه ولم يتم تبنيه رسميا إلا عندما استفادت سنة 2005 من المساعدات المالية في إطار : برنامج **ميدا MEDA**، ليعود الالتحاق الجزائري بالمشاريع الأورو مغاربية نحو التردد ثانية بمجرد إطلاق سياسة الجوار الأوربي[2]، ومن خلال هذا الطرح سنحاول التطرق لمراحل إنضمام الجزائر لسياسة الجوار الأوروبية وتطور الموقف الجزائري منها.

المطلب الأول: مرحلة التحفظ والترقــب

إن علاقات الاتحاد الأوربي مع الجزائر والتي تمثلها فرنسا خاصة أكثر من غيرها من الدول الأوربية، تحكمها ثلاث قضايا رئيسية:

1- القضية الأولى: مرتبطة بالجانب السياسي ببعده التاريخي الذي ما زال يشكل عائقا أمام الدولتين الجزائر و فرنسا.

2- القضية الثانية: مرتبطة بالمصالح الاقتصادية الثنائية بين البلدين.

---

[1]-أمال ترغيني، "العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2023/2012"، **مرجع سابق**، ص 217.

[2]-راضية لعور،"مسار العلاقات الأورو- مغاربية بين التبعية الاقتصادية وضرورات الجوار الجغرافي"، **مجلة المفكر**، العدد15، جوان 2017، ص 587.

3- القضية الثالثة: تتعلق بتدفق الهجرة من الجنوب إلى الشمال المتوسطي وما صاحبها من الأخطار الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة وما تشكله من خطر لدول الشمال بحكم القرب الجغرافي[1].

وعليه يمكن القول أن موقف الجزائر من هذه السياسية تميز بالصمت لمدة ثلاث سنوات ما يشبه موقف: "**انتظر وراقب wait and see**"، ويمكن تفسير هذا الموقف لعدة اعتبارات:

أولا: لأن مواقف الجزائر إتجاه السياسات الأوروبية تتميز عادة بشيء من التحفظ وعدم التسرع في الدخول إلى المشاريع الأوروبية، فهى دون أن تعزل نفسها تماما عن النشاطات الدبلوماسية الأورو –متوسطية، تأخذ الوقت الكافي لتحليل مختلف الأبعاد الإيجابية والسلبية لكل عرض قبل تحديد موقفها منه، فقد إنتظرت سبع سنوات قبل أن تقرر التوقيع على إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، في حين وقعت عليه دون تردد تونس في 1995 والمغرب في 1996[2].

ثانيا: أبدت سياسة الجوار والشراكة التباسا كبيرا بينها وبين سياسة الشراكة الأورومتوسطية ، فكلاهما يعبر عن مشروع شراكة مما أربك الكثير من الدول المتوسطية حول جدوى الارتباط مع الاتحاد الأوروبي عبر عمليتين متوازيتين للشراكة .

ثالثا: أطلقت سياسة الجوار و الشراكة في 2004 ، أي في وقت لم يدخل فيه بعد اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري الذي وقع في 2002 حيز التنفيذ المرتقب في 2005 ، مما يبرر عدم الرغبة لدى الجزائر ، على الأقل في ذلك الوقت ، الدخول في تجربة جديدة للشراكة قبل حتى أن تباشر في الأولى وتدرس آثارها عليها ، عكس تونس و المغرب اللتان قطعتا أشواطا في تنفيذ اتفاقات الشراكة التي تربطها بالاتحاد الأوربي[3].

---

[1]–سليمة بن حسين، "مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية"،**مجلة العلوم القانونية والسياسية** ،المجلد:09، العدد03، ديسمبر2018،ص 196.

[2]– أمال ترغيني،"العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوارالأوروبية 2023/2012"، **مرجع سابق**، 219.

[3]–اسمهان تمغارت ،"تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2004–2013)"، **مجلة دفاترالسياسة والقانون**،العدد:09،جوان2013، ص325.

وإذا كانت المغرب تمثل البلد النجيب" بتفاعله القوي مع شروط سياسة الجوار الأوربي، فإن الجزائر تفاوض الاتحاد الأوربي بتحفظ وحذر شديد، حيث لم تجعل بعد سياسة الجوار الأوربي من ضمن أولوياتها في البداية، لأنها تعلم أنها تملك نقطة قوة لحاجة أوربا إلى الطاقة التي تملكها الجزائر[1].

وعموما يمكن القول أن التحفظات الجزائرية بشأن هذه السياسة كانت له عدة أسباب إلى أن السبب المهم في تلك الفترة هو ارتفاع أسعار البترول وكون الجزائر غنية بالموارد الطاقوية الأمر الذي يجعلها تقاوم كل السياسات الإغرائية الأوروبية، بالطريقة التي تدرك فيها مصلحتها، على إعتبار أن الإتحاد الأوروبي بحاجة ماسة إلى أهم مصدر والذي يمثل بالنسبة للإتحاد نقطة ضعف[2].

وكذلك لتراكم النقاط الخلافية خاصة مع فرنسا كعضو مهم في الاتحاد الأوربي، وعلى رأسها دعم فرنسا للمغرب في النزاع الصحراوي، وقضية مقتل الرهبان السبعة في تبحرين بالجزائر، وقضية طلب الجزائر تعويضات عن التجارب النووية التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية، وكذلك الخلافات المرتبطة بالفترة الاستعمارية[3].

فلطالما اعتبرت الجزائر شريكا تفاوضيا صعبا بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، بالعودة إلى طبيعة مسار العلاقات الأوروبية الجزائرية ، واستنادا إلى الوضع السياسي الذي لم يكن كافيا وقت توقيع اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية في عام 2002 و التي لم تدخل حيز التنفيذ سوى بتاريخ 10 أكتوبر 2005، فضلا عن السياق الاقتصادي الجزائري باعتباره عنصرا سلبيا هو الآخر؛ و هذا راجع إلى غنى البلد نسبيا، و لكن بنموذج اقتصادي تنموي يعبر عن العديد من الاختلافات الأساسية مقارنة بنموذج الاتحاد الأوروبي ، في ظل أهمية الغاز والنفط الجزائريين في توجه الدولة إلى الأسواق الدولية التي يعتبر الاتحاد الأوروبي جزءا محوريا منها[4] .

---

[1]–سليمة بن حسين، "مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية"، **مرجع سابق**، ص198.

[2]–أمال ترغيني، "العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوارالأوروبية 2023/2012"، **مرجع سابق**، ص 220.

[3]–سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار2017/2004"، **مرجع سابق**، ص266.

[4]–محمد الصديق بن زعتات، **مرجع سابق**، ص 290.

وقد كانت تحفظات الجزائر حول النهج والمحتوى، لأن الطرف الأوروبي قام بوضع اقتراح سياسة الجوار الأوروبية مع عدم وجود تشاور مسبق مع المستفيدين المحتملين للمبادرة، وهو ما اعتبرته الحكومة الجزائرية ضد روح الشراكة، كما أن التفسيرات التي قدمها الاتحاد الأوروبي لتبرير هذا الموقف لم تكن مقنعة من وجهة النظر الجزائرية، حيث قدمت حجج تفتقر للمصداقية مفادها أنهم لم يتمكنو من تنظيم مشاورات للمشروع لوسط وشرق أوروبا، والذي امتد إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط في اللحظة الأخيرة.[1] إضافة إلى ذلك أنها لازالت في مرحلة الاستفسار أكثر واستيضاح المضامين الحقيقية لهذه السياسة أكثر من ذلك فهي ترى أن هذه السياسة الأوربية تتميز بمركزية القرار للاتحاد الأوربي اتجاه جيرانه مما جعل الفاعلين في الضفة الجنوبية يتراجعون عن هذه السياسة التي لم تكن موضع تشاور كل الأطراف المعنية لذا فقد عبرت الجزائر في عديد المرات عن تحفظها عن هذه السياسة الأوربية الجديدة [2].

فمواقف الجزائر تجاه السياسات الأوروبية تتميز عادة بشيء من التحفظ وعدم التسرع، فقد أبدت سياسة الجوار و الشراكة التباسا كبيرا بينها وبين سياسة الشراكة الأورومتوسطية، فكلاهما يعبر عن مشروع شراكة مما أربك الكثير من الدول المتوسطية حول جدوى الارتباط مع الاتحاد الأوروبي عبر عمليتين متوازيتين للشراكة[3].

المطلب الثاني: مرحلة رفض الإنضمـــام

بعد هذه المرحلة من الصمت، أعلنت الجزائر رسميا رفضها الانضمام إلى السياسة الأوروبية للجوار و الشراكة ، على لسان سفيرها في بروكسل بمناسبة المؤتمر الذي نظمته المفوضية الأوربية تحت عنوان " تعزيز السياسة الأوروبية للجوار " الذي انعقد يوم 3 سبتمبر 2007 في بروكسيل ، حيث عبر السفير الجزائري بأن : " الجزائر تفضل اخذ الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق الشراكة الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي ، و لا ترغب في إلحاقه بشراكة أخرى من النوع الذي تقترحه سياسة الجوار، لان اتفاق الشراكة الموجود كافي لتحقيق التقارب والتعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي[4].

---

[1]–عبد المالك حطاب، نجية بلخثير، **مرجع سابق**، ص456.

[2]–راضية لعور، **مرجع سابق**، ص588.

[3]–عبد المالك حطاب، نجية بلخثير، **نفس المرجع**، ص457.

[4]–اسمهان تمغارت، **مرجع سابق**، ص325.

وفي رد على النقاط التي أشاد بها رئيس المفوضية الأوروبية جوزي مانويل باروزو"، حول سياسة الجوار الأوروبي ومبدأ "التمييز" الذي تقوم عليه، أضاف سفير الجزائر بأن : " اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري يشمل الأولويات الوطنية بالنسبة للجزائر بشكل يحقق جيدا مبدأ التمييز الذي تنص عليه سياسة الجوار الأوروبي، وأنها ما زالت تعمل على حسن تنفيذ الشراكة في ميادين ذات الأولوية مثل: الطاقة الصناعة الزراعة ... الخ". كما أكد بأن مسار برشلونة قد سبق وأن غطى كل الأهداف التي كررتها سياسة الجوار الأوروبي. كما عبر السفير الجزائري عن ضرورة توضيح بعض المصطلحات التي اعتمدتها سياسة الجوار الأوروبي مثل مبدأ: "الملائمة" أو "**Appropriation** "، وإيجاد ميكانيزمات عملية لتطبيقه[1].

كما صرح أيضا الرئيس السابق للدبلوماسية الجزائرية والحكومة عبد العزيز بلخادم، "**أن السياسة الأوروبية الجديدة للجوار لا تعبر عن رؤية مشتركة للمستقبل بين دول الإتحاد الأوروبي و بلدان الضفة الجنوبية .... نحن نأسف على حقيقة أن يتم إدراكنا مثل جيران جدد**"، و ما تخشاه الجزائر مثل الآخرين من بلدان المغرب العربي هو أن تكون هذه السياسية تمييعا لها لبرنامج واسع وطموح، وبالتالي هذا العرض لم يرقى إلى مستوى التوقعات الجزائرية[2] .

ومنه تؤكد التصريحات الرسمية للطرف الجزائري عدم قبوله الانضمام لسياسة الجوار على اعتبار:

- ✓ – النتائج غير المرضية في المشروع السابق : مسار برشلونة.
- ✓ عدم وضوح الرؤية كليا ووجود نوع من الغموض بالنسبة لسياسة الجوار[3].

وبمناسبة زيارة المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار الأوروبي، السيد: "ستيفان فول"، يوم 6 جوان 2010 إلى الجزائر، بهدف إعادة جس نبضها حول إمكانية انضمامها إلى سياسة الجوار الأوروبي، أكدت الجزائر نفس الموقف الذي أعلنته في 2007. حيث أفصح وزير الخارجية الجزائري أمام المفوض الأوروبي بأن الجزائر : " لن تلتحق بالسياسة الأوروبية للجوار". كما أضاف : "بأنها ستواصل الحوار مع الاتحاد الأوروبي حول مجمل فصول اتفاق الشراكة. كما أن الجزائر لن تتوانى عن طلب التكييف اللازم لمواد اتفاق

[1]– سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار2004/2017"، **مرجع سابق**، ص266.

[2]– أمال ترغيني، "العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2012/2023"، **مرجع سابق**، ص 220.

[3]– راضية لعور، **مرجع سابق**، ص588.

الشراكة بشكل يضمن توازن المصالح بين الطرفين". وهو ما عبر عنه المفوض الأوروبي بقوله إن التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يجب أن يبنى على مبدأ "الربح المشترك للطرفين" أو(**Gagnant–Gagnant**)[1].

وعموما، هناك مجموعة من الأسباب التي دعت الجزائر لرفض هذه السياسة منها :

- أن الجزائر تخوفت من المشاركة في برنامج طموح وواسع كبرنامج سياسة الجوار الأوروبية، لم تشارك في إعداده ووضعه، بل وضع على مقاس الدول الأوروبية بما يتوافق ومصالحها ولم يراعي وجهة نظر الدول المتلقية.
- إعتراض الجزائر على التعامل الأوروبي مع دول جنوب المتوسط بإعتبارها حزاما واقيا للتهديدات الأمنية النابعة من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وشبه الجزيرة العربية، حيث عبرت الجزائر عن مواقف صريحة في هذا السياق من خلال دعوة الطرف الأوروبي إلى شراكة حقيقية تتقاسم فيها الأطراف المعنية الأعباء والمسؤوليات المالية منها وحتى الإنسانية[2].
- ضرورة تفادي الآثار السلبية لإجراءات التفكيك الجمركي على الاقتصاد الوطني على أساس أن هذا الأخير سوف يعاني من عدة سلبيات على رأسها ارتفاع الواردات الأوروبية مقابل الصادرات الجزائرية نحو أوروبا، مما يؤثر على التوازن العام للموازنة العمومية . إضافة إلى تأثير النسيج الصناعي الجزائري سلبيا بسبب عدم استعداده الكامل نحو المنافسة المفتوحة بعد الدخول في منطقة التبادل الحر، مما ينتج عنه كذلك ارتفاع للبطالة بسبب إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات وتحويل العمل والتسريح الناتج عن اختفاء المؤسسات الجزائرية الأقل تنافسية[3] .
- تاريخيا كانت مواقف الجزائر تجاه مشاريع الإتحاد الأوروبي، تتسم بالتريث وعدم التسرع، وأحيانا أخرى "" بالشك و الريبة"، فهي تأخذ الوقت الكافي في تحليل أبعاد هذا المشروع و إنعكاساته على دول الجوار الموقعة عليه أولا، لذلك فقد انتظرت لما يزيد عن سبع سنوات حتى وقعت إتفاق الشراكة الأورو –متوسطي.

---

[1]–سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار 2017/2004"، **مرجع سابق** ص267.

[2]–أمال ترغيني، "العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوارالأوروبية 2023/2012"، **مرجع سابق**، ص 222.

[3]–عبد الله بلغيث، **مرجع سابق**، ص05.

- غموض الفرق بين السياسة الأوروبية للجوار ومسار برشلونة، وبما أن الجزائر وقت على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، فقد تساءلت عن جدوى الانخراط في مسارين متوازيين[1].
- أما من حيث محتوى المشروع، فالجزائر رفضت الدور الأوروبي المانح للمكافآت والتأنيب "الجزرة والعصا"، وهو ما يجعل الشروط التي تقوم عليها سياسة الجوار، تعبر عن عرض مبتذل للعلاقات بين أوروبا والشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.
- كما أعربت الجزائر في البداية عن بعض التحفظات فيما يتعلق بهذا المنطق الذي يربط المساعدات المالية وتعميق التعاون بالتقدم المحرز لاسيما في مجال حقوق الإنسان، وتبرر الجزائر موقفها أن التطور الديمقراطي هو قبل كل شيء مطلب داخلي، ينبغي أن يتم التعامل معه محليا، بغض النظر عن أي ضغوط دولية[2]. وبالتالي من بين الأسباب الأخرى لرفض الجزائر لهذه السياسة هو استنكار ميكانيزمات سياسة الجوار الأوروبي التي تتميز بالتقييم والمتابعة عن قرب لدى تنفيذ الإصلاحات والتي تشكل في حد ذاتها نوعا من الالتزامات التي لا ترغب الجزائر في التقيد بها، وبهذا التصريح، أصبحت الجزائر البلد الوحيد الذي عبر عن رفضه الصريح لسياسة الجوار الأوروبي في بداياتها[3].
- أن الغرض الأوروبي الجديد يعمل وفق منطق لا يتناسب مع طموح الجزائر على مستوى الإقليمي ويتناقض مع مشروع إندماج الدول المغاربية والثابت أن تأخر الجزائر في توقيع إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي (سبع سنوات بعد إعلان برشلونة، أدى إلى شبه تطابق بين شروطه وأهدافه، وشروط وأهداف سياسة الجوار، لذلك كان تخوف الطرف الجزائري من الوقوع في إزدواجية عمل، وكذا عدم التماس أي إضافة جديدة أو مكسب، فالجزائر ترى بأن سياسة الجوار الأوروبية لن تكون إلا وصفة قديمة في علبة جديدة، ولن تختلف محتوياتها عن محتويات عملية برشلونة[4].

ويمكن القول أن الموقف الجزائري عبر ليس فقط عن رفض سياسة الجوار للأسباب التي ذكرت من قبل، و إنما لأسباب متعلقة بالتقييم المرحلي لمسار الشراكة التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي عشية انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة يوم 15 جوان 2010 ،من بينها الصعوبات التي واجهها الاقتصاد

[1]–أمال ترغيني، منى زنودة، **مرجع سابق**، ص462.

[2]–عبد المالك حطاب، نجية بلخثير، **مرجع سابق**، ص457.

[3]–سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار 2017/2004"، **مرجع سابق**، ص266.

[4]–أمال ترغيني، "العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوارالأوروبية 2023/2012"، **مرجع سابق**، ص223.

الجزائري من جراء تحرير تجارة السلع دون أن يقابلها تحسن نوعي في صادرات الجزائر تجاه الاتحاد الأوربي و لا في استثمارات هذا الأخير فيها خارج قطاع المحروقات، وهو ما أدى بالجزائر إلى طلب إعادة النظر في رزنامة تحرير التجارة و تمديد آجالها إلى غاية 2020[1].

ويضيف "**لويس مارتينيز** " **(Luis Martinez)**، بعض العوامل الأخرى التي يراها مبررة لرفض الجزائر السياسة الجوار الأوروبي، هي:

أولا: شعور الجزائر بأن الاتحاد الأوروبي لا يدعمها بشكل كافي فيما يخص انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا : شعور الجزائر بالتحفظ المتواصل على السياسات المتوسطية للإتحاد الأوروبي، والمبني على التخوف من هيمنة هذا الأخير على قراراتها.

ثالثا : غنى الجزائر بموارد الطاقة خاصة مع ارتفاع أسعار البترول الذي يسمح لها بمقاومة السياسات الأوروبية التي تسوق نفسها عبر إعانات مالية لا تغري الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس ومصر . حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي الجزائر مصدرا هاما للأمن الطاقوي بالنسبة إليها، والذي تتفادى معه الإصرار على ملفات البعد السياسي تاركة الأولوية في الشراكة للمجالات الاقتصادية ومجالات الأمن المشترك نزولا عند رغباته[2].

أما فيما يخص الجانب الاوروبي ، بقيت أوروبا مصرة على الاحتفاظ بالجزائر ضمن الدول المعنية بسياستها للجوار رغم رفضها الرسمي الانضمام إلى هذه الأخيرة ، حيث لم تحذف الجزائر يوما من قائمة الدول المعنية بسياسة الجوار في أدبيات الاتحاد الأوروبي .

فقد أكدت السيدة بينيتا فيريرو فالندر الناطقة باسم المحافظة الأوربية للشؤون الخارجية وسياسة الجوار، أن الجزائر غيرت موقفها الرافض السياسة الجوار الأوربية وأضافت أن السلطات الجزائرية قد عبرت عن نيتها في الالتحاق بهذه الساسة خلال الزيارة التي قامت بها المحافظة الأوربية للجزائر قبل 2008 لكن

[1]–اسمهان تمغارت، **مرجع سابق**، ص326.

[2]–سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار 2017/2004"، **مرجع سابق**، ص267.

ذلك لم يتوج بعد بتجسيد رسمي ، واعتبرت أن رفض الجزائر لسياسة الجوار في مرحلة سابقة انتهى لوجود بعض الدلالات الرامية إلى رغبة هذا البلد في الاستفادة من سياسة الجوار وهو ما رحب به الطرف الأوربي الذي يلتزم بتقديم يد العون[1] .

و تنفيذا لهذا التشبث ، خصص المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار ، السيد " ستيفان فول ، زيارة للجزائر بالموازاة مع تبنى الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة ، حيث استضيف في شهر ماي من سنة 2011 في زيارة ثانية للجزائر ، أملا في استكمال حلقة جيران المغرب العربي بإقناع الجزائر بجدوى التغيير الذي طرأ على سياسة الجوار[2] .

المطلب الثالث: مرحلة المفاوضات و الإنضمام

شهدت العلاقات الجزائرية الأوروبية تحولات جديدة مع الظروف السياسية الطارئة التي شهدتها المنطقة العربية عامة والمنطقة المغاربية خاصة. حيث أنه منذ الأشهر الأولى لسنة 2011 التي صادفت " الثورات العربية " ، بدأ الاتحاد الأوروبي يفكر في إعادة تجميل سياسته للجوار تكيفا مع التغييرات التي تحدث في جواره القريب ، حيث اعتمد في 25 ماي 2011 ما سمي بـ "سياسة الجوار المجددة " التي أراد لها أن تكون المحرك الرئيسي لتقديم الدعم الدولي للتغييرات الديمقراطية التي تحدث في المنطقة" [3].

كما فوجئ الإتحاد الأوروبي بحجم الأحداث التي بدأت تتكشف تدريجيا في الضفة الجنوبية من المتوسط وكان عليه أن يستجيب لما أسماه أحد الكتاب "" بالتسونامي العربي "فعلى خلفية أحداث ثورات الربيع العربي وما أحدثته من تحولات كبيرة على مختلف الأصعدة سياسيا وأمنيا بالمنطقة العربية، تمت مراجعة السياسات الأوروبية للجوار في 2011 بهدف وضع إستراتيجيات تستجيب لأحداث المنطقة التي أدت إلى الانتفاضات الشعبية وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى عدم الاستقرار والإضطرابات السياسية[4]. فعلى سبيل المثال مثلت الأحداث الأمنية في كل من تونس وليبيا سنة 2011 منعطفا كبيرا لإرتفاع ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا، أين استغل الشباب المغاربي وحتى المهاجرون الأفارقة تدهور الأوضاع

[1]–راضية لعور، **مرجع سابق**، ص588.

[2]–اسمهان تمغارت، **مرجع سابق**، ص328.

[3]–**نفس المرجع**، ص327.

[4]–أمال ترغيني، منى زنودة، **مرجع سابق**، ص463.

السياسية والأمنية للهجرة من السواحل التونسية والليبية التي شهدت ضعفا في مراقبة خفر السواحل وأحيانا غياب المراقبة، مما وضع الدول الأوربية في مواقف متضاربة حول كيفية التعامل مع الظاهرة[1].

كما شكلت الإنتفاضات التي عرفتها الشعوب والدول العربية نقطة تحول بارزة في مسار وتطور المنطقة العربية قاطبة، حيث أثارت العديد من القضايا القديمة مثل مسألة بناء الديمقراطية في المنطقة العربية ومستقبل الوضع العربي، ويمكن القول أن هذه الأحداث دفعت الإتحاد الأوروبي إلى تقديم عروض سياسية واقتصادية ومالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بغرض التحكم في الوضع السياسي، وكانت سياسة الجوار الأوروبية المجددة إحدى أهم هذه المشاريع لكن بثوب جديد[2].

وبالتالي فسياسة الجوار المجددة جاءت لتحتفظ بالمحتوى نفسه غير أنها تحمل هذه المرة نبرة من المغازلة الموجهة لـ "الثورات العربية"، تضمنتها أول نقطة من اقتراحات "التجديد" لهذه السياسة، المتمثلة في:

1. تقديم مساعدات أكثر للشركاء الذين يعملون على ترسيخ الديموقراطية": حيث ركزت فيها وثيقة التجديد على تدعيم حق المجتمع المدني في تكوين الأحزاب، وفي انتخابات حرة ديمقراطية وقضاء عادل، وكأنها تكفر عن ذنوب أوروبا في مساندة الأنظمة التي أطاحت بها هذه "الثورات"، بل وفي تقديمها سابقا على أنها أنظمة مثلى في تجاوبها مع أوروبا الحاملة لمشاريع الديموقراطية والرفاه
2. تدعيم التنمية الاقتصادية، وتدعيم سياسة الجوار الأوروبي تجاه شرق وجنوب أوروبا.
3. تقديم والميكانيزمات والأدوات المناسبة لكل بلد لبلوغ هذه الأهداف[3].

وبعد أن دعيت الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة على جيرانه ، أفصحت منذ نهاية 2011 عن إمكانية انضمامها إليها ، عبر تصريح وزير الخارجية في ديسمبر من نفس السنة حيث قال: " قبلت الجزائر الدخول في محادثات استكشافية مع الاتحاد الأوروبي حول سياسة الجوار " ، و أضاف بأن : " قرار الانضمام سيتخذ بعد هذه المحادثات" . مذكرا في نفس السياق بأن هذه السياسة قد تعرضت خلال الأشهر السابقة لإعادة تقييم من قبل الأوروبيين ذاتهم، تنويها بأن هذا

[1]–ريمة مرزوق،" الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 07، العدد03، سبتمبر2020، ص69.

[2]–أمال ترغيني،" العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوارالأوروبية 2023/2012"، **مرجع سابق**، ص225.

[3]–سليمة بن حسين، "مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية"، **مرجع سابق**، ص199.

التجديد هو السبب الرئيسي وراء تغيير موقف الجزائر ، حيث وضح بأن هذه السياسة المجددة تختلف عن سابقتها في اقترابها من كل بلد بشكل خاص به ، و الاتفاق معه حول مخطط وطني مبني على خصوصيات و حاجيات هذا البلد [1].

وفي سنة 2012 جرت مفاوضات حول العناصر التأسيسية لمخطط العمل، تزامنت مع زيارة المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار إليها في مارس 2012 و التي تم فيها الاتفاق على استضافة الجزائر لفرقة من المراقبين الأوروبيين بمناسبة الانتخابات التشريعية التي نظمت في 10 ماي من نفس السنة، تلاها افتتاح دورة مفاوضات في أكتوبر 2013 حول الوثيقة[2] .

وبالتالي غيرت الجزائر موقفها من التحفظ إلى القبول بهذه السياسة، بعد أن عبرت قبلا عن نيتها في الالتحاق بهذه السياسة خلال الزيارة التي قامت بها المحافظة الأوربية للشؤون الخارجية والجوار للجزائر قبل2008 ، خاصة مع أخذ هذه السياسة بعين الاعتبار في اتفاقياتها وضع الدولة الشريكة. ويمكن الإشارة هنا إلى المذكرة التي تم التوقيع عليها فيما يخص البرامج المالية للفترة 2011-2013، والتي قدرت بملغ 172 مليون يورو من أجل تغطية مشاريع التعاون والتي استفادت منها الجزائر في إطار سياسة الجوار الأوربي واعتبر أن الجزائر لها الخيار في كيفية تأسيس علاقتها الجديدة ضمن سياسة الجوار[3].

وقد ازدادت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار السياسة الأوروبية للجوار كثافة منذ 2015. وتشهد على ذلك الزيارات الأوروبية على مستوى عال: زيارة الممثل السامي ونائب رئيس الاتحاد الأوروبي في الجزائر في سبتمبر 2015، فضلا عن المفوض المسؤول عن سياسات الجوار (هان) وممثل الاتحاد الأوروبي للطاقة (كانيتي)، وممثل الشؤون البيئية والبحرية (فيلا) في عام 2016، اجتماعات كبار المسؤولين ولا سيما مكافحة الامن ومكافحة الارهاب، ولجنتي الشراكة في الجزائر ماي 2015 وديسمبر 2016، وأربعة عشر اجتماع قطاعي وتقني، والتي من ضمنها غالبية اللجان الفرعية قد نص عليها في

---

[1]-اسمهان تمغارت، **مرجع سابق**، ص328.

[2]-عبد المالك حطاب، نجية بلخثير، **مرجع سابق**، ص458.

[3]-سليمة بن حسين، "**الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004-2012)**"، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3 ،2013، ص69.

اتفاقية الشراكة مثل الحوار السياسي وحقوق الإنسان والتجارة والحوار الاقتصادي والزراعة وصيد الأسماك...)، وحواران حول الهجرة والتنقل في سبتمبر 2015 وأفريل 2016، أو اجتماعات الخبراء ومنتدى الأعمال الأول في مجال الطاقة. وقد تم عقد هذه الاجتماعات في الجزائر العاصمة وفي بروكسيل[1].

خريطة رقم (4) تمثل طرق الهجرة المختلفة إلى أوروبا سنة 2015

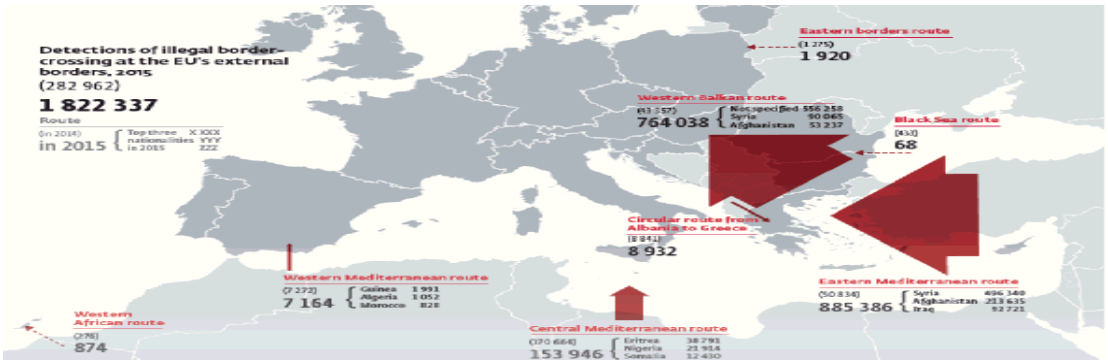

المصدر: **https://www.assemblee-nationale.fr/14/pdf/rap-info/i4451.pdf**

جدول رقم (2): حصيلة المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين لأوروبا سنة 2015

الفترة الزمنية	الحصيلـة
الثلاثي الأول من 2015	3150 جزائــري
الثلاثي الثاني من 2015	3202 جزائــري
الحصيلة الإجمالية لعام 2015	5.2% من مجمل الحراقة الموقوفين عبر القارة الأوروبية

المصدر: وسام بن مبارك، "تحديات الشراكة الأورو جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية (2023/2012)"، **مرجع سابق**، ص76.

وتوضح الظروف التي حدث فيها التقارب الجزائري الأوروبي فيما يخص سياسة الجوار أن التقارب هو حصيلة لحسابات إستراتيجية في نقطة التقت فيها مصالح الطرفين، فأوروبا قد انتهزت فرصة الاضطرابات التي تجاور الجزائر لانتزاع انضمامه لسياسة الجوار التي تفضلها أوروبا كأداة تطبيقية للشراكة التي تربطها بالجزائر، إلى جانب أنها تفضل الإستقرار في مصادر إمدادها بالطاقة[2].

[1]–سليمة بن حسين، "مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية"، **مرجع سابق**، ص201.

[2]– أمال ترغيني، منى زنودة، **مرجع سابق**، ص465.

أما فيما يخص الطرف الجزائري، فالاضطرابات التي جاورتها في البلدان العربية، والتي بدت فرصة ذهبية أمام القوى الدولية للإسقاط ببعض الأنظمة في المنطقة، عن طريق "فزاعة الديمقراطية"، دفعت بها إلى تقديم تنازل استراتيجي، ألا وهو الانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية إلى جانب إبداء حسن النية عن طريق تفعيل اللجنة الفرعية للشراكة في مجال الحوار السياسي[1]

[1]– اسمهان تمغارت، **مرجع سابق**، ص329.

المبحث الثاني: آليات التعاون الأوروبي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية

استنادا إلى عودة اهتمام الجزائر بمشروع سياسة الجوار الأوروبية كما تم ذكره سابقا، يذهب الاتحاد الأوروبي من خلال تحديد الأهداف الاستراتيجية المعلنة عبر خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية إلى توضيح وكذا الحفاظ على علاقات وثيقة ومستقرة مع كل دول الجوار بما في ذلك الجزائر انطلاقا من محاولة الاتحاد الأوروبي لنشر مفهومه المعياري القائم على ترسيخ حكم القانون والديمقراطية، تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين الحكم. والتي ستساعد كلا الطرفين على إدارة أفضل للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الاهتمام المشترك، وتسهيل الحوار المؤسسي والبحث عن حلول مناسبة لكلا الطرفين[1].

المطلب الأول: الآليـــات الأمنيـــة

تقوم الاستراتيجية الأوربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في جانبها العملياتي على ثلاث ركائز أساسية وعملية ، Frontex, Europol, Eurosur والتي تختص بدورها في محاربة الهجرة غير الشرعية وتحديدا شبكات تهريب المهاجرين ، اعتمادا على خطة عمل مشتركة بين الدول الأعضاء في الاتحاد، ففي سنة 2016 قام Europol بتنسيق عمليات مكافحة تهريب المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط، ولم تنحصر عمليات الاتحاد الأوربي على البحر المتوسط بل إمتدت إلى دول المصدر والعبور[2].

وتعد **وكالة فرونتكس Frontex** بمثابة هيئة مستقلة متخصصة مكلفة بتنسيق التعاون العملياتي بين الدول الأعضاء في ميدان حماية الحدود border security أنشأها الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2004 في إطار تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية[3].

تتمثل مهامها فيما يلي :

---

[1]–محمد الصديق بن زعتات، **مرجع سابق**، ص 293.

[2] –ريمة مرزوق، "**استراتيجية الاتحاد الأوربي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منطقة المغرب العربي 2011–2020**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2020–2021، ص228.

[3]–آسية بن بوعزيز، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة دراسات وأبحاث**، العدد:18، مارس2015، ص34.

- ✓ تنسيق التعاون العملياتي Operational cooperation بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية.
- ✓ مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود عن طريق تطوير معايير مشتركة للتدريب، عقد ندوات وورشات عمل لموظفي السلطات المختصة..).
- ✓ تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها.
- ✓ مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني والعملياتي على الحدود.
- ✓ تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة[1] .

وفي سنة 2011 تم تعديل صلاحياتها حيث أصبح بإمكانها شراء أو استئجار المعدات الخاصة بها والبدء في عمليات مراقبة الحدود البرية والبحرية وتبادل البيانات والاتصالات مع وكالة الشرطة الأوربية Europol"، يتم تمويلها من ميزانية الاتحاد ومساهمات الدول المرتبطة بمنطقة شنغن" وفي سنة 2016 شهدت الوكالة توسيعا في صلاحياتها لتصبح وكالة مراقبة الحدود وخفر السواحل الأوربية لإدارة الهجرة غير الشرعية والجريمة عبر الحدود، كما تم ادماج عمليات البحث والإنقاذ ضمن صلاحياتها [2].

قدم الإتحاد الأوروبي مجموعة من المشاريع والورشات المتعلقة بالتعاون والشراكة عبر حدوده الخارجية مع دول الجوار في الشرق والجنوب والتي تعتبر الجزائر من الدول المعنية بها وأهم هذه المشاريع:

❖ **مشروع الاتحاد الأوروبي للأمن الحدودي وحدة التعاون الدولي فرونتكس:**

يحتوي مشروع الاتحاد الأوروبي للأمن الحدودي وحدة التعاون الدولي فرونتكس على خمسة مسارات عمل يعدّ كلّ مسار منها أهدافًا خصوصيّةً (نتائج) ومخرجات متوقّعة تمثّل العناصر الأساسيّة لمجالات عمل الإدارة الشاملة للحدود والوكالة الأوروبيّة Frontex وهي:

1. التّوعية والتّشبيك فيما يتعلّق بالإدارة الشاملة للحدود.
2. التّدريب
3. تحليل المخاطر

[1]–لدمية فريجة، "**إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية أنموذجا** "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ،2009–2010، ص114.

[2]–ريمة مرزوق، **مرجع سابق**، ص 229.

4. رصد الوضع وإدارة المعلومات.
5. مراقبة وحراسة الحدود والسّواحل[1].

في سبتمبر 2019 نظمت وكالة فرونتكس بالجزائر العاصمة الورشة المشتركة لتحليل المخاطر والجريمة العابرة للحدود وهذا بالتّعاون مع آليّة الاتحاد الأفريقي للتّعاون بين أجهزة الشرطة (AFRIPOL). دارت التّظاهرة في إطار مشروع الاتحاد الأوروبي من أجل الأمن الحدودي (EU4BorderSecurity) الذي تموّله الآليّة الأوروبيّة للجوار.

حيث تمكن 40 مشاركا جاؤوا من 13 بلدًا يمثّلون شمال افريقيا وبلدان مسار نواكشوط وهيئات الاتحاد الأوروبي والمفوضيّة الأوروبيّة وجهاز العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي ووكالات أوروبيّة أخرى من مناقشة تحليل المخاطر ودوره في مناهضة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في الاتحاد الأوروبي وشمال افريقيا ومنطقة السّاحل والصّحراء. تمّ تنظيم الورشة بدعم من وكالة الاتحاد الأوروبي لإنفاذ القانون، يوروبول ووكالة الاتحاد الأوروبي للتّدريب في مجال انفاذ القانون، سيبول وهي تؤكّد على التزام الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية وآليّة الاتحاد الأفريقي للتّعاون بين أجهزة الشرطة تجاه تعميق شراكتهما في مجال محاربة الجريمة العابرة للحدود كما أبرزت الورشة أن تبادل المعلومات يمثّل أداةً محوريّةً لتعزيز العمل على مقاومة الاتجار في البشر كما جاء في الحوار بين الاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي حول الهجرة بين القارّتين[2].

وقد عقدت ورشة لدراسة هذا المشروع تحت عنوان: "**مشروع التعاون على مستوى الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي**" ،وذلك في أكتوبر 2019 في بروكسل ببلجيكا. ومع اقتراب فترة البرمجة الثالثة لسياسة الجوار الأوروبية للفترة 2021–2027، أصبح مستقبل التعاون على مستوى الحدود الخارجية للاتحاد

[1]–الجوار الأوروبي الجنوبي، "مشروع الاتحاد الأوروبي للأمن الحدودي وحدة التعاون الدولي فرونتكس" في الرابط:
https://south.euneighbours.eu/ar/project/mshrw-alathad-alawrwby-
تاريخ الإطلاع:2025/04/19، الساعة:10:50.

[2]–الجوار الأوروبي الجنوبي،" الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية (Frontex) تعقد ورشة حول تحليل المخاطر في الجزائر"، في الرابط:
https://south.euneighbours.eu/ar/news/https-euneighbours-eu-ar-south-stay-informed-news-alwkalt-alawrwb تاريخ الإطلاع:2025/04/19، الساعة:11:20.

الأوروبي يمثل أحد أهم محاور الشراكة في إطار هذه الآلية. وينص مقترح المفوضية على آلية موحدة تقدم دعمًا متماسكا لفائدة التعاون الإقليمي على مستوى الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي[1].

-الأهداف العامة للمشروع:

يتمثّل الهدف العامّ لمشروع الاتحاد الأوروبي من أجل الأمن الحدودي في المساهمة في دفع الأمن الحدودي في الجوار الجنوبي من خلال التّعاون الثنائي والإقليمي مع تيسير السّفر عن حسن نيّة. إلى جانب هذا:

- يسعى النّشاط إلى تعزيز الأمن الحدودي في الجوار الجنوبي من خلال تمتين التّعاون الثنائي والإقليمي.
- يساهم المشروع في بناء الثقة والفهم والشراكات المهيكلة وتبادل التّجارب/الممارسات بين بلدان الجوار الجنوبي والوكالة الأوروبيّة **Frontex** في مجال الإدارة الشاملة للحدود.
- يوفّر المشروع في ذات الوقت دعمًا ملموسًا لفائدة الجهود الرّامية إلى بناء القدرات الوطنيّة بناء على الاحتياجات التي حدّدتها البلدان الشريكة(بلدان الجوار – جنوب).

-الأهداف الخصوصيّة للمشروع:

1. اطلاع البلدان في منطقة الجوار الجنوبي على مهام وعمل الوكالة الأوروبيّة Frontex
2. تمكين المجموعات المستهدفة من بناء شامل لقدراتها (السّلط الوطنيّة المكلّفة بإدارة الحدود)
3. دفع قدرة بلدان الجوار الجنوبي على القيام بتحليل المخاطر والتّحليل الاستراتيجي والعملي سعيًا إلى تعزيز الأمن الحدودي في المنطقة.
4. دعم تقاسم المعلومات على الصّعيد الإقليمي باستخدام الأدوات المتوفّرة لدى الوكالة الأوروبيّة Frontex[2].

[1]–سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار 2017/2004"، **مرجع سابق**، ص295.

[2]–الجوار الأوروبي الجنوبي، "مشروع الاتحاد الأوروبي للأمن الحدودي وحدة التعاون الدولي فرونتكس"، **مرجع سابق**.

وبخصوص الجزائر فإن برنامج التعاون الأوروبي الجزائري من أجل الأمن الحدودي يقدم لتمويل المشروع 4 مليون أورو الذي تقوم بتنفيذه الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية المعروفة تحت اسم Frontex" في الفترة 2019-2021 [1].

و في إطار تصديه لظاهرة الهجرة غير الشرعية وفي مجال إدارة الحدود الخارجية، يتبني الإتحاد الأوروبي فكرة إقامة "**حزام واقي**"**(Cordon sanitaire)** على أراضي دوله المجاورة، يتم ترجمته فعليا بأن تقوم هذه الدول بلعب دور "**مناطق العزل** " **(Zones tampon)** ، حيث تتم تصفية الوافدين إلى أوربا، بمنع دخول العناصر التي تعتبرها دول الاتحاد غير مرغوبة وغير قابلة للاستيعاب. وقد صار من المعروف أن الاتحاد الأوربي منذ إطلاق سياسة الجوار يدفع دول المغرب العربي ومنها الجزائر للعب دور "حارس حدود الاتحاد الأوربي"[2].

أصبحت دوريات فرونتكس تتخذ مواقع متقدمة في حوض المتوسط كآلية للتصدي لمحاولة التسلل للمهاجرين القادمين من إفريقيا مبدئيا توغل فرونتكس في المتوسط يستدعى التنسيق لتشكيل دوريات مشتركة لمراقبة حوض المتوسط، وهو ما قامت به مع ليبيا من خلال تشكيل دوريات تشترك بينها وبين إيطاليا وبين المغرب وإسبانيا، هذا النموذج تحاول وكالة فرونتكس تصديره إلى باقي الدول المغاربية من خلال دعوة إيطاليا الجزائر وتونس والمغرب المشاركة في دوريات لمنع تدفق المهاجرين، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على سيادة الدول، فيتحول مياهها الإقليمية للتحرك لوكالة فرونتكس[3] .

يمكن اعتبار وكالة **FRONTEX** جيشا بصفة غير رسمية من حيث النشاط والصلاحيات، كما تعتبر نواة القوات الأوربية من حيث التعداد والانتشار والإمكانيات، إضافة لإمكانية إعتبار الوكالة بديلا للسياسات الأوربية الوطنية في مجال الدفاع، الخارجية والهجرة[4].

---

[1]-سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار 2004/2017"، **مرجع سابق**، ص296.

[2]-زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص248.

[3]-وسام بن مبارك، **مرجع سابق**، ص79.

[4]-عبد الحليم غازلي، "المعالجة الأمنية للهجرة السرية من منظور أوروبي: وكالة FRONTEX نموذجا"، **الملتقى الوطني حول الصراع والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية-جامعة الجزائر3، 13-14 نوفمبر 2019.

وحسب تقرير أخير كشفت بيانات أولية جديدة من فرونتكس عن انخفاض ملحوظ بنسبة 38% في عمليات عبور الحدود غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2024، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2021، عندما كانت الهجرة لا تزال متأثرة بجائحة كوفيد، رغم استمرار ضغوط الهجرة، أدى تكثيف التعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه ضد شبكات التهريب إلى انخفاض ملحوظ في عمليات عبور الحدود الخارجية لأوروبا، حيث سُجِّل ما يزيد قليلاً عن 239,000 حالة رصد العام الماضي. في حين تعكس أرقام الهجرة غير النظامية لعام 2024 تقدما ملحوظا، لا تزال هناك تحديات قائمة فشبكات التهريب تتكيف مع الظروف الجديدة، ويمكن أن تتغير مسارات الهجرة بسرعة. لا تزال رحلات عبور البحر، التي تديرها عادة شبكات الجريمة المنظمة تشكل خطرا بالغا على المهاجرين. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أن 2300 شخص فقدوا حياتهم في البحر في عام 2024، مما يبرز التكلفة البشرية المأساوية لهذه الطرق الخطرة[1].

الشكل رقم(01): عدد قوات حرس الحدود والسواحل المتوقع دعمها لوكالةFRONTEX مابين سنتي 2021-2027

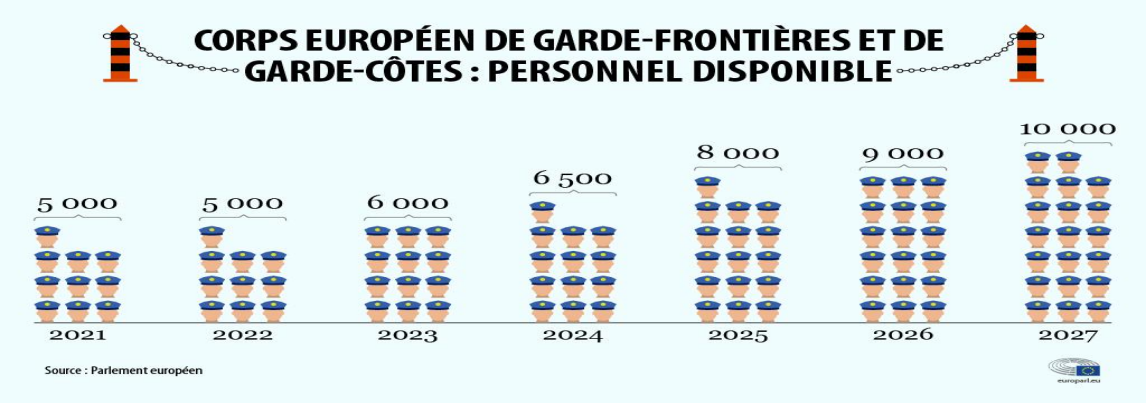

المصدر: https://www.europarl.europa.eu/news/fr/press-room/20190410IPR37530/corps-europeen-de-garde-frontieres-et-garde-cotes-10-000-agents-d-ici-2027

وفقا للشكل رقم01، من المتوقع إنشاء قوة دائمة جديدة لدعم دول الاتحاد الأوروبي على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في مهام مراقبة الحدود والعودة، وكذلك في مكافحة الجريمة عبر الحدود. وبناء على 5000 موظف تشغيلي في عام 2021، سيكون الفيلق الدائم جاهزا للعمل بحلول عام 2027 على أبعد تقدير مع 10000 موظف. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك احتياطي أيضا للانتشار في حالات

[1]-FRONTEX, Irregular border crossings into EU drop sharply in 2024,14/01/2025, in: **https://www.frontex.europa.eu/media-centre/news/news-release/irregular-border-crossings-into-**

الطوارئ، وسيتكون الفيلق الدائم من حرس الحدود والسواحل العاملين لدى الوكالة، بالإضافة إلى موظفين من دول الاتحاد الأوروبي[1].

❖ **التعاون الأمني في مجال الشرطة وتسيير الحدود:**

بفضل التطور المتزايد للبعد الخارجي لسياسة العدالة والشؤون الداخلية، " قدمت هذه السياسة للإتحاد الأوروبي وسائل جديدة يمكن أن تستعمل في مجال العلاقات الخارجية، مثل إبرام الاتفاقات من قبل الوكالات المتخصصة في مجال العدالة والشؤون الداخلية وفي مقدمتها : الأوروجيست Eurojust ، والفرونتكس Frontex ، والأوروبول Europol . يحدث التعاون في مجال تسيير الحدود والشرطة في دائرة واسعة من المجالات تهريب المخدرات، القضايا المدنية والإجرامية، الهجرة، وهو يمثل بشكل جيد العملية العابرة للركائز (Cross – pillarization) وكيف أنها تنتقل من المسائل الجمعانية (Communautarized matters)، إلى المسائل ما بين الحكومية (intergovernmental matters)، وبذلك الانصياع تحت الأنماط المختلفة لصنع السياسة[2].

وقد ارتكزت الأجندة الأوربية لمكافحة شبكات تهريب المهاجرين بعد سنة 2015 على التنسيق بين عمل الوكالات الثلاث **EUROJUSt** ,**EUROPOL**، **FRONTEX** ، من خلال مساعدة الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود الخارجية ومكافحة شبكات الجريمة المنظمة، أين اقترحت المفوضية الأوربية تبني نهج جديد لمواجهة التحديات المترتبة عن تصاعد تدفقات الهجرة غير الشرعية والمتمثل في نهج أو مقاربة النقاط الساخنة **HotSpot Approach**، والمرتكز على العمل المتناسق لمساعدة الدول الأعضاء في الخطوط الأمامية لإدارة تدفقات الهجرة[3] .

وتجدر الإشارة إلى أن معظم خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية أصبحت تتضمن قضية المشاركة في تطوير نظام المراقبة العالمية للأقمار الصناعية **Global Navigation Satellite System (GNSS)** في المتوسط، كما أن تطوير نظام المراقبة الأوروبي يؤكد الاتجاه العام في أوروبا والمتعلق بتعزيز الحدود

---

[1]– البرلمان الأوروبي، "حرس الحدود والسواحل الأوروبي:10آلاف ضابط بحلول عام 2027"، على الرابط: **https://www.europarl.europa.eu/news/fr/press-/** تاريخ الإطلاع:2025/04/19، الساعة:22:18.

[2]– آمال حجيج، "نحو قوة أورومتوسطية للشرطة وتسيير الحدود"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 12، جانفي 2015، ص 254.

[3]–ريمة مرزوق، **مرجع سابق**، ص238.

الخارجية وإضفاء الطابع العسكري والمعلوماتي عليها. حيث أصبحت تقنيات التكنولوجيا أمرا محوريا ومركزيا في بناء، تسيير و "مأسسة" الحدود المتوسطية[1].

ومن شأن إضفاء هذا البعد التقني على التعاون الاورو متوسطي في مجالي الشرطة وتسيير الحدود أن يساهم في إصلاح قطاع الأمن بشكل عام في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو الأمر الذي يستدعي اصلاح السياسات الأمنية الخاصة بالبلدان المعنية.

كما أن صياغة نماذج استراتيجية أمنية مشتركة في هذه المجال الحساس وبتقنياته التكنولوجية الحديثة وحده كفيل بدعم استراتيجيات الدفاع الوطني للدول المعنية، خاصة في ظل تنامي التحديات والتهديدات الأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي في المنطقة المتوسطية[2].

ومن هذا المنطلق وسعيا منها لإيجاد مناخ ومحيط متوسطي آمن ، طرحت الجزائر من خلال شراكتها مع الاتحاد الأوروبي برامج وآليات وخطط عمل لإستيعاب المخاطر الأمنية لمنطقة المتوسط ، موظفة في ذلك تجربتها الطويلة في مكافحة ظاهرة الإرهاب مما جعلها تملك تصورا وخطوطا عريضة للوقاية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[3]. ولعل أهم البرامج التي قدمتها الجزائر للاتحاد الأوروبي وأبرزها في هذا الميدان نذكر:

إطلاق مشروع مرصد متوسطي لمكافحة الهجرة غير الشرعية بالجزائر:

أطلق مشروع مرصد متوسطي لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر نتيجة تعاون بين وزارة التضامن الوطني، والمعهد المتوسطي للتكوين والبحث في النشاط الاجتماعي، ومنطقة توسكانا في إيطاليا، بالإضافة إلى اللجنة الدولية من أجل تنمية الشعوب. يهدف المرصد إلى إنشاء آليات تحسيسية وبرامج اتصال وبنك بيانات حول الهجرة غير الشرعية، مع التركيز على الشباب، وذلك لمواجهة الظاهرة التي

[1]–آمال حجيج، **مرجع سابق**، ص 260.

[2]–سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار 2017/2004"، **مرجع سابق**، ص306.

[3]– سليمة بن حسين،**نفس المرجع**، ص307.

أصبحت تهدد الأسر والسلطات في الجزائر. كما يساهم في صياغة استراتيجيات للتعامل مع الشباب في وضعية الهجرة غير الشرعية، بمشاركة منتخبين وممثلين عن الحركة الجمعوية من فرنسا وإيطاليا[1].

وفي خطوة تعكس مدى تطور التعاون الأمني بين ضفتي المتوسط، حل مؤخرا وفد رفيع من الشرطة الإيطالية ضيفًا على الجزائر بتاريخ **17 أفريل 2025**، حيث زار مقر جمهرة العمليات الخاصة للشرطة **(COSP)** ببودواو،كما اطلع على الهيكلة الداخلية للجمهرة، وأتيحت له فرصة متابعة عروض ميدانية وتمارين محاكاة واقعية نفذها عناصر النخبة في الشرطة الجزائرية، أبانت عن جاهزية عالية ومهارات تقنية متقدمة.

تأتي هذه الزيارة لتؤكد ايضا أن العلاقات الجزائرية – الإيطالية في المجال الأمني تجاوزت مرحلة التنسيق التقليدي نحو ما يمكن وصفه بـ"**التوأمة العملياتية**" بين وحدات النخبة. إذ تسعى روما، التي تواجه ضغوطا داخلية متزايدة لوقف تدفق المهاجرين عبر المتوسط إلى تعزيز تعاونها مع دول شمال إفريقيا، وعلى رأسها الجزائر، باعتبارها شريكا استراتيجيا يمتلك قدرات أمنية فاعلة.

كما ينظر إلى **(COSP)** على أنها من بين أبرز الوحدات الأمنية في المنطقة، حيث تصنف ضمن فرق النخبة التي يمكن أن تسند إليها مهام بالغة الدقة، سواء في مكافحة الإرهاب أو تحرير الرهائن أو مواجهة التهديدات ذات الطابع غير التقليدي.

وتسعى الجزائر من خلال تعزيز هذا النوع من الشراكات إلى تأكيد موقعها كمحور استقرار إقليمي، مستفيدة من خبرتها الميدانية وموقعها الجيوسياسي، في حين تنظر إيطاليا إلى هذا التعاون كجزء من مقاربة أمنية شاملة تهدف إلى معالجة جذور الأزمات انطلاقا من جنوب المتوسط[2].

---

[1]–محمد رضا زازة،"التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر واستراتيجيات التعاون الدولي للحد منها"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد:09، العدد:01، 2025، ص498.

[2]–نواري خزناجي، "تعاون أمني يعكس متانة الشراكة الجزائرية الإيطالية" ، في الرابط:
https://ajaneb.net/archives/238080 تاريخ الإطلاع:2025/04/25، الساعة:13:52.

المطلب الثاني: الآليـــات السياسية

تبنت الجزائر سياسة التعاون الدولي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، واعتمدت على استراتيجية تتماشى وطبيعة الهجرة غير الشرعية كونها عابرة للحدود، تعد حماية حقوق الإنسان من أولويات التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تسعى الدول إلى تبادل الخبرات والخطط لمواجهة التحديات المرتبطة بهذا الموضوع ، يتمثل أحد الجهود البارزة في هذا الإطار في الاتفاقيات الدولية مثل:

أ- **الحوار 5+5:** هو طرح للرئيس الفرنسي فرنسوا ميتيرو و وزير خارجيته كلود شيسون حيث كان هذا الطرح عام 1983 حين أعلن من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول دول غرب المتوسط، والتي تشمل التعاون بين دول الشمال فرنسا و ايطاليا واسبانيا والبرتغال ومالطا تمثل كأطراف أوروبية و 5 دول من الجنوب وهي **الجزائر** المغرب تونس ليبيا، موريتانيا تمثل كأطراف مغاربية لمكافحة التهريب وتعزيز حماية المهاجرين تتضمن هذه الاتفاقيات إجراءات متعددة للتصدي الشبكات التهريب والاتجار بالبشر، وكذلك ضمان حقوق الإنسان للمهاجرين. ومن بين أبرز المبادرات التي تسعى لتحقيق هذه الأهداف، يأتي تعزيز التعاون بين الدول في مجالات الحماية والإنفاذ القانوني وتطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة التحديات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية[1]، تجدر الإشارة إلى أنه في البداية بعد أن رفض اقتراح الجزائر إلى ضرورة توسيع الحوار لمسائل أمنية . فكرة المشروع تبناها Bettino Graxi في 1986 و F.Gonzales في نفس الفترة التي تحرك فيها المجتمع المدني اتجاه المشاكل التي تعرفها المنطقة، فجاء ملتقى مرسيليا الذي انعقد في(25-27 فيفري1988) ليناقش ثلاث محاور رئيسية المشاكل المالية والصناعية العلاقات الأورومغاربية، آفاق العلاقات المغاربية، ثم بعده ملتقى طنجة (24-27 ماي 1989) ليطرح مسألة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط ، وكتتويج لهذه المبادرات والملتقيات جاء اجتماع روما (10 أكتوبر 1990) الذي جمع تسع وزراء خارجية دول غرب المتوسط (5-4) لوضع آليات جهوية تسمح بتثمين الأفكار حول مفهوم

[1]-محمد رضا زازة، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر واستراتيجيات التعاون الدولي للحد منها"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد:09، العدد:01، 2025، ص499.

الأمن الشامل (اقتصادي، اجتماعي سياسي، ايكولوجي)، وعقد لقاء ثاني يومي 26 و 27 أكتوبر 1991 بالجزائر وشهد هذا اللقاء انضمام مالطا لتصبح الآلية معروفة (**بحوار 5+5**)[1] .

وقد خضعت قضايا الهجرة للنقاش في هيئات متعددة مثل مؤتمر وزراء الداخلية لبلدان غرب المتوسط؛ و 5+5 دفاع ومؤتمر 5+5 بشأن الهجرات الذي يجمع وزراء العمل ، وكذلك اجتماعات وزراء الشؤون الاجتماعية وحتى الخارجية. وتستخدم الصياغات نفسها تقريبا في وثائق الهيئات الثلاث الأولى أي (مؤتمر وزراء الداخلية لبلدان غرب المتوسط– 5+5 دفاع – مؤتمرات الهجرة)، وإن كانت تلك الخاصة بالأولى والثانية ذات مضامين أمنية لا تخطئها العين[2].

وتم عقد المؤتمر الوزاري الثامن لـ حوار 5+5 حول الهجرة والتنمية في "مراكش" يومي 1 و 2 مارس 2020، حيث جدد وزراء خارجية دول المغرب الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، مالطا، إيطاليا، فرنسا، اسبانيا والبرتغال تأكيد إرادتهم المشتركة لمواصلة العمل على إرساء فضاء إقليمي للحوار والتعاون لمعالجة إشكالية الهجرة قائم على التضامن والمسؤولية المشتركة، كما أكد الوزراء على تشبثهم بحوار 5+5 كإطار أساسي للتعاون الأورو متوسطي ونموذجا للشراكة شمال – جنوب، إضافة لدعوتهم لإقامة حوار منتظم ومفتوح على مستوى الخبراء بهدف التشاور لبلورة استراتيجيات مشتركة بخصوص التنقل والهجرة المنتظمة، وإبرام اتفاقيات ثنائية لهجرة اليد العاملة وضرورة النهوض بالتنمية المستدامة بدول المصدر والعبور، وقد تمحور المؤتمر الوزاري حول مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر التنسيق بين السياسات الوطنية للهجرة وضرورة ترجمتها لمشاريع عملية.[3]

ب– الحوار السياسي لسياسة الجوار الأوروبي: وقد تبنى الإتحاد الأوروبي هذه السياسة حوارا سياسيا على مستوى عالي لتنسيق السياسات لمكافحة الهجرة غير الشرعية في المتوسط الغربي من خلال عقد الإتفاقيات المشتركة، وتنسيق السياسات والإجراءات اللازمة للحد من الهجرة غير الشرعية ، وذلك من

---

[1]–مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة – دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2006، ص ص89–90.

[2]–عبد النور بن عنتر، **غرب المتوسط مركبا أمنيا: مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرات**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2023، ص 236.

[3]–ريمة مرزوق،" استراتيجية الاتحاد الأوربي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منطقة المغرب العربي 2011–2020"، **مرجع سابق**، ص 249.

خلال التركيز على العلاقات التجارية والاقتصادية والعمل مع الدول الجنوبية لإرساء أرضية مشتركة لإقامة مشاريع مشتركة[1].

وتجدر الإشارة أن الجزائر أحد الأطراف السباقة الموقعة على عدة اتفاقيات بخصوص إدارة اللاجئين واللجوء مثل اتفاقية جنيف 1951 الموقعة في عام 1963، واتفاقية منظمة الاتحاد الإفريقي 1969 التي تحكم جوانب معينة لمشكلات اللاجئين في إفريقيا ،واتفاقية العرب 1994 بشأن تنظيم وضع اللاجئين في الدول العربية. كما ينص الدستور الوطني لعام 2016 والدستور المعدل لعام 2020 أيضا على "الالتزام بسيادة المعاهدات المصدق عليها رئيس الجمهورية بموجب الشروط المتوقعة في الدستور" ومع ذلك، رغم مشاركتها في كافة هذه الاتفاقيات[2].

وعبر **بيان الرباط 2006** أعلنت الجزائر عن التزامها بالمشاركة في هذا التعاون المشترك بين الدول الأفريقية والأوروبية لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية. كما تعكس مشاركة الجزائر في البيان التزامها بتعزيز التنسيق الإقليمي والدولي في هذا المجال، شدد البيان على أهمية احترام حقوق الإنسان في سياق معالجة الهجرة غير الشرعية والجزائر باعتبارها أحد الدول المشاركة، التزمت بهذه المبادئ من خلال تطوير سياساتها وممارساتها المتعلقة بالهجرة . كان للبيان تأثير كبير على تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الجزائر، والتي تسعى لتعزيز قدراتها على مكافحة الهجرة غير الشرعية بفعالية من خلال استراتيجيات مشتركة وتبادل المعلومات[3].

[1]–سليمة بن حسين، "الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004–2012)"، **مرجع سابق**، ص123.

[2]–خيرة عروشي، "إدارة الهجرة في الجزائر: التحديات والاهتمامات والآفاق المستقبلية"، في الرابط: **https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2022/12/8.-EuroMeSCo-Survey_Arrouche_AR.pdf** تاريخ الإطلاع:2025/04/25، الساعة:22:35.

[3]–محمد رضا زازة، **مرجع سابق**، ص500.

وهو ماتم تأكيده في "مؤتمر الرباط" سنة 2013 الذي شاركت فيه الجزائر إلى جانب دول المغرب العربي ودول الساحل إضافة لمنظمة الهجرة الدولية ووكالة FRONTEX، وتم فيه مناقشة التدابير الفعالة لمكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتنظيمات الإرهابية[1].

كما هدف الاتحاد الأوربي لتحقيق علاقات متميزة مع "الجزائر" لتعزيز الاستقرار لمنطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء رغم عدم تحديد ضوابط لحرية تنقل الأشخاص[2]، فالجزائر تساهم مساهمة مهمة في إحلال السلام، الاستقرار والأمن في المنطقة، ولا سيما في منطقة الساحل، من خلال تأمينها الحدود والاعتماد على دبلوماسيتها الملتزمة كدولة مجاورة، في إدارة الوساطة الدولية في مالي وفي ليبيا. ومع الأخذ في الاعتبار دورهم في الإطار الإقليمي، اتفقت الجزائر والاتحاد الأوروبي على تعزيز الحوار من أجل تطوير الشراكة من أجل السلام والأمن بما في ذلك داخل المحافل الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو في إطار الحوارات القائمة بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وأوروبا وأفريقيا والحوار 5+5 ، والاتحاد من أجل المتوسط ، ومؤسسة أنا ليند ومنتديات مثل: "منتدى الإرهاب"[3].

وكجزء من الجهود المستمرة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وفي إطار التعاون الدولي أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري "**الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (OCLCIC)**". وهو جهاز متخصص يلعب دورا محوريا في تنسيق العمليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر مختلف مناطق الجزائر ، وخاصة في المناطق الحدودية التي تعتبر نقاط عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين ، يسعى **OCLCIC** إلى تعزيز التعاون مع الدول المجاورة والدول الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. هذا التعاون يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ عمليات مشتركة لملاحقة شبكات التهريب الدولية[4]. كما يتفق الاتحاد الأوروبي والجزائر على إقامة مشاورات وثيقة حول القضايا الإقليمية وذات الاهتمام الدولي بهدف المساهمة في الحل السياسي للأزمات وتعزيز السلام والأمن

---

[1]–ريمة مرزوق، "الاستراتيجية الاتحاد الأوربي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منطقة المغرب العربي 2011–2020"، **مرجع سابق**، ص 248.

[2]– ريمة مرزوق، **نفس المرجع**، ص255.

[3]–سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار2004/2017"، **مرجع سابق**، ص284.

[4]–محمد رضا زازة، **مرجع سابق**، ص497.

في المنطقة ،إذ تتمثل المجالات السياسية للتعاون في الحكم الراشد وسيادة القانون والحقوق الأساسية بما في ذلك تعزيز النظام القضائي ودور المجتمع المدني، والحوار الاستراتيجي والأمني والتعاون والتكامل الإقليمي في مكافحة الإرهاب والتطرف والهجرة واللجوء مع الحوار حول جميع القضايا المرتبطة بها[1].

المطلب الثالث: الآليـــات الإقتصادية والإجتماعية

من أهداف سياسة الجوار الأوروبية التي تمت مراجعتها ،المساهمة في الاستقرار في البلدان المجاورة، من خلال التنمية الاقتصادية. فالأسواق المفتوحة والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة، ولا سيما الآفاق المتاحة للشباب هي عوامل أساسية لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المجاورة، حيث لاتزال بلدان الجوار تشير إلى الحاجة المتزايدة إلى الدعم المالي والاقتصادي الدولي لدعم عملية الانتقال والاستقرار الضرورية[2]، فتنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية تعد إحدى الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة غير الشرعية ، أو على الأقل التقليل منها إعتمادا على التنمية باعتبارها العامل المساعد في توفير مناصب الشغل ،و إزالة الفوارق في المعيشة بينها و بين الدول المستقبلة مما يؤدي إلى إيقاف ضغط الهجرة ، و تتم التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية و الاقتصادية و تشجيع دعم الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة المتوسطية و كذا تحرير المبادلات التجارية[3].

وفي إطار سعي الاتحاد الأوربي لمعالجة الأسباب الجذرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على المدى المتوسط والطويل، قام بتوجيه الاهتمام مباشرة لدول المصدر وتحديدا دول المغرب العربي عبر وضع برامج تهدف لتطوير البنية التحتية وتعزيز الفرص الاجتماعية والاقتصادية[4].وهذا من خلال:

❖ **الآلية الأوروبية للجوار والشراكة:**

تمثل الآلية الأوربية للجوار والشراكة أداة التمويل الرئيسية لسياسة الجوار الأوربية، حيث تمر من خلالها معونات الدعم لفائدة البلدان الأعضاء في سياسة الجوار الأوربية ، وتعد أداة التعاون، ويديرها قسم

---

[1]–سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار2004/2017"، **مرجع سابق**، ص284.

[2]–وسام بن مبارك، **مرجع سابق**، ص41.

[3]–آسية بن بوعزيز، **مرجع سابق**، ص38.

[4] – ريمة مرزوق، **مرجع سابق**، ص242.

المعونات الأوربية للتنمية، والذي يتم من خلاله تجسيد القرارات السياسية وترجمتها على أرض الواقع. وتعد الآلية الأوربية للجوار والشراكة، ومنذ افتتاح نشاطها في جانفي 2007، آلية ميدان حيث كانت تضمن تمويل الشراكة الأوربية المتوسطة، وحلت أيضا محل آلية المساعدة التقنية لفائدة مجموع البلدان المستقلة في وسط وشرق أوربا، وكذلك محل آليات مالية أخرى.; من أهدافها:

- ✓ دعم التحول الديمقراطي وتشجيع حقوق الإنسان.
- ✓ تيسير الانتقال إلى اقتصاد السوق وتشجيع التنمية المستدامة
- ✓ تشجيع التعاون في السياسات ذات المصلحة المشتركة، كالهجرة غير الشرعية[1].

وقد وجد تقييم منتصف المدة لآلية الجوار الأوروبية (الذي يغطي الفترة 2014–2017) أن "آلية الجوار الأوروبية، بصيغتها المُطبقة حتى الآن، قد همّشت مجال منع الأزمات والنزاعات على المديين القصير والمتوسط، وهو مجال بالغ الأهمية في منطقة الجوار التي تشهد تقلبات متزايدة، وذلك للمساعدة في حماية المصالح الحيوية للاتحاد الأوروبي. وحتى عند دمجها مع أدوات التمويل الأوروبية الأخرى (وخاصةً برنامج الشراكة الاستراتيجية المتكاملة) وغيرها من الأدوات المتاحة لجهاز العمل الخارجي الأوروبي والمديرية العامة للشؤون الأوروبية، لا يُمكن تعويض هذا النقص في التغطية بشكل كامل".

وتتمثل الأولويات الرئيسية الثلاث للإنفاق المتعلق بالهجرة في إطار الآلية الأوروبية للجوار في:

1 .تعزيز الحقوق وتقديم الدعم.

2 .التطوير المؤسسي للهجرة.

3 .تصميم استراتيجيات وطنية وإقليمية[2].

❖ **مجالات التعاون لأداة الجوار والشراكة الأوروبية والجزائر:**

[1]–آمال عقابي،"دور الإتحاد الأوروبي في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد:05، العدد:03، 2023، ص417.

[2]-Catherine Woollard, Josephine Liebl and others, EU migration and asylum funds for third countries, European parliament, December 2022, available on the link : **https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2022/737870/IPOL_STU(2022)737870_EN.pdf**

حددت الورقة الاستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبية الخاصة بالجزائر للفترة 2007-2013 ثمانية مجالات للتعاون، وهي: الإصلاح في مجال حقوق الإنسان، ومجالات العدالة والهجرة والإرهاب، وتنويع الاقتصاد والتنمية المستدامة، والتعليم، وتدعيم البرامج الاجتماعية، وتسهيل التبادل التجاري، وتطوير البنية التحتية، وتشكل **الآلية الأوروبية للجوار** الأداة المالية الرئيسية لتمويل تعاون الاتحاد الأوروبي مع الجزائر. كما تستفيد الجزائر أيضا من آليات موضوعية، على غرار الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان والبرنامج الخاص بمنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية الممول من آلية التعاون التنموي[1].

في هذا السياق، أجرى مرصد يوروميد، ويوروميد رايتس، وصندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني، والاتحاد الدولي للشراكات من أجل الهجرة، ومنظمة أوكسفام إنترمون، وإيريديا، تحليلاً لتأثير إضفاء الطابع الخارجي على الحدود والتعاون من أجل التنمية المرتبط بمراقبة الهجرة في الجزائر[2].

وقد رصدت المبالغ الأكبر في الفترة 2007-2013 لتشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأولوية أولى ثم قطاع الصحة والتعليم العالي، ثم قطاع التشغيل والإدارة الجزائرية، وأقل مبلغ مخصص كان من نصيب قطاع العدالة أم بالنسبة للفترة 2018-2020 فقد رصدت أعلى المبالغ للحوكمة الاقتصادية والتنويع الاقتصادي بهدف تمكين الجزائر من الخروج من التبعية لقطاع النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري ، كما رصدت المبالغ المحددة في إطار الآلية الأوروبية للجوار لتهيئة الاقليم وذلك من خلال تشجيع التنمية المحلية وضمان مشاركة جميع فئات، ورصدت مبالغ أخرى لتمويل برامج في مجالات الطاقة والبيئة والمناخ في إطار المساهمة الدولية في المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة[3].

---

[1]-سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار2004/2017"، **مرجع سابق**، ص278.

[2]-Repot of CEA (R), Border externalization and migration control in AlgeriamRisks for development cooperation, 2022, Mérida,Spanish, available on the link :
https://www.cear.es/wp-content/uploads/2022/04/INFORME-ARGELIA_EN_05-04_baja.pdf

[3]-سهام حرفوش،" آليات التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المجلد 19، العدد 01، ديسمبر 2019، ص 259.

جدول رقم (3): المخصصات المالية للدول الشريكة للاتحاد الأوروبي حسب القطاعات للفترة:2007-2013

	الجزائـــــر	المغـرب	تونــس	المجموع للدول العربية الشريكة
دعم الإصلاحات السياسية	27	66	169	262
دعم الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية، والتنمية المستدامة	339.1	1256	541	2136.1
البيئـــــة	/	85	/	85
البنية التحتية واعادة الاعمار	/	/	/	/
تنمية الموارد البشرية	/	/	/	/
دعم لـ UNRWA	/	/	/	/
دعم مالي مباشر وغير مباشر	/	/	/	/
مبادرات القدس الشرقية	/	/	/	/
خطط عمل خاصة	/	25	65	/
المجمـــوع	366.1	1432	775	2483.1

المصدر: سهام حرفوش،" آليات التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المجلد 19، العدد 01 ، ديسمبر 2019 ، ص 256.

وفي شهر جويلية 2018 ، وخلال المؤتمر السنوي الخامس عشر لـ **IMISCOE** في مدينة برشلونة، تم إطلاق شبكة أبحاث أورو متوسطية حول الهجرة تتكون مبدئيا من 18 دولة عضو في اللجنة التوجيهية، من بينها الجزائر ، حيث تلقت هذه المؤسسة دعما مؤسسيا من الاتحاد من أجل المتوسط والمعترف به أكاديميا كشبكة إقليمية لـ **IMISCOE** ، أين تم إطلاق عدة برامج أهمها "**Erasmus**" و " **Jean Monnet Network**" بعنوان رسم خرائط دراسات الهجرة الأورو متوسطية"، الغرض الرئيسي من سلسلة عمل هذه الشبكة هو نشر البحوث الجارية التي قد تساهم في تطوير دراسات الهجرة المتوسطية وتجاوز المركزية الأوربية، تعزيز تبادل المعرفة وأبحاث الهجرة بين الباحثين من ضفتي المتوسط وما وراءه، إضافة لتعزيز التنمية الإقليمية بالمتوسط ووضع دراسات الهجرة المتوسطية ضمن جدول أعمال الهجرة العالمية، بما في ذلك الهجرة المتوسطية وأنظمة الحكم ضمن العلاقات الجيوسياسية المتوسطية[1] .

وفي إطار آلية الجوار الأوروبية تنوعت المخصصات المالية الموجهة للجزائر لهذا الغرض على عدد من القطاعات بحسب الأولويات التي توليها كل دولة، كما يلي:

[1]-ريمة مرزوق، "الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو – مغاربية"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 08، العدد:02، جوان2023، ص386.

- **قطاع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية:**

والتي ترتكز حسب المقاربة الأوروبية حول مجالات رئيسية للعمل يمكن حوصلتها في :

تطوير استراتيجيات التنمية المحلية وهذا يشمل تطوير مجموعة من أنشطة التدريب والمساعدة التي تهدف إلى تعزيز تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية المحلية، التي يحددها سكان المناطق المستفيدة وينسقها المشروع، وهذا يشمل تحديد الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات السكان من حيث البنية التحتية والخدمات الأساسية لتحسين نوعية ومستوى المعيشة، مع تطوير فرص خلق فرص العمل[1].

إن تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والإدارية المعلنة يجب أن تكون مصحوبة بتدابير دعم مناسبة على المستوى المحلي، وهذا لترسيخ هذه الإصلاحات في مجموع الديناميكيات الاجتماعية والإقتصادية في كل إقليم، بحيث يمكن للإتحاد الأوروبي المساهمة فيه إستنادا إلى خبرته الطويلة في مجال السياسات الإقليمية والتي تركز على التماسك الاجتماعي، بحيث سعى هذا النهج إلى تقريب السكان المحليين من الإدارة ويتماشى إختيار هذا القطاع مع أولويات الشراكة من خلال مداخل التنمية الاجتماعية والإقتصادية الشاملة والحوكمة وسيادة القانون، وكذا الأسباب الجذرية للهجرة[2]. بالإضافة إلى إلغاء التعريفات والقيود المفروضة على التجارة في السلع، رفع مستوى الإطار التشريعي والتنظيمي وتقوية المؤسسات المسؤولة في المجالات ذات الأولوية بالإصلاحات الاقتصادية والسياسات التجارية، والطاقة، وحركة الأفراد.

والهدف من ذلك يرمي إلى تعزيز نجاح الشراكة التي بدأت بين الاتحاد الأوروبي والجزائر من خلال تنفيذ اتفاقية الشراكة ومن خلال تسهيل تكييف اقتصاد الجزائر باعتبارها مستفيدا من مساعدات الاتحاد الأوروبي انطلاقا من إنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين، والاعتراف بحق التأسيس وتحرير الخدمات وفقًا للجدول الزمني المنصوص عليه في الاتفاقية[3].

---

[1]–محمد الصديق بن زعتات، **مرجع سابق**، ص 291.

[2]–أمال ترغيني، "العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية في فترة 2012/2023"، **مرجع سابق**، ص234.

[3]–محمد الصديق بن زعتات، **نفس المرجع**، ص 292.

وفي إطار دبلوماسية اقتصادية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر فإن تعزيز آفاق الشراكة الأوروجزائرية في الشق الاقتصادي استوجب من الإتحاد الأوروبي صياغة برامج ذات طابع اقتصادي تعمل على تحقيق أهداف التنمية الشاملة من هذه البرامج نجد:

-برنامج PADSEL-NOA:

هو برنامج لدعم التنمية المحلية المستدامة والإجتماعية في شمال غرب الجزائر من طرف الإتحاد الأوروبي، بدأ في هذه المنطقة من أجل إجراء تدريب وتكوين الشباب لمشاريع ريادة الأعمال الإجتماعية والريفية خاصة في ولايتي المدية وتيارت، بحكم أن لهذه المشاريع تأثيرا قويا على التنمية الاقتصادية المستدامة في قطاع الزراعة وتعزيز الحرف والسياحة الريفية والخدمات الإجتماعية ،تم إطلاقه في نوفمبر 2018 ، وقد بلغت تكلفة البرنامج بشكل إجمالي 43.5 مليون يورو منها 20 مليون يورو كمساهمة من الإتحاد الأوروبي، لقد كانت نتائج هذا البرنامج الإقتصادي مشجعة للغاية، فقد تم تدريب أكثر من 500 شخص في الأنشطة المدرة للدخل، 40% منهم من النساء، كما عمل البرنامج على دعم المدربين بهدف زيادة وتوسيع جداول أعمال البرنامج والأنشطة المرتبطة به من جهة أخرى فإن البرنامج قد تأخر بسبب الوباء وهو ما تطلب تمديد عام واحد من أجل تحقيق جميع الأهداف في 2021 .[1]

- **قطاع سوق العمل والتوظيف:**

تعتبر البطالة من المشاكل الرئيسية في الجزائر خاصة بالنسبة للشباب، حيث يعبر معدل البطالة بين الشباب أكثر من ضعف المعدل العام، مع احتمالية زيادة المعدل مستقبلا ؛ و وفقا للرؤية الأوروبية، يرتبط سوق العمل بمدى فاعلية نظام التعليم، الذي يتضمن إصلاحًا معمقا لنظام ضمان الجودة والذي يأخذ في الاعتبار بشكل صريح احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي ، باعتباره أساس الاندماج المهني للشباب، و لذلك، تتجه الإجراءات المقترحة في الاعتبار تجربة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في هذا القطاع ، ولا سيما من خلال برنامج دعم قطاع التدريب المهني، و دمج الخريجين الشباب في سوق العمل كأحد مكونات برنامج دعم إصلاح التعليم العالي، تطوير نظام معلومات موثوق به لسوق العمل وتعزيزه بوكالة التشغيل الوطنية. بالإضافة إلى العديد من البرامج الثنائية التي تشمل بطريقة أو بأخرى

[1]-إلياس بوغالم، راضية ياسمينة مزاني، البرامج الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في الجزائر: دفعة نحو دبلوماسية إقتصادية، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد 17، العدد 01، 2022، ص 537.

قضية التوظيف للقطاعات المستهدفة؛ فإن برامج دعم الحفاظ على البيئة وحماية التراث الثقافي وتعزيزه[1]، يمكن أن تساعد أيضا في توسيع فرص العمل المتاحة للشباب تجربة التعاون الإقليمي في هذه المجالات، ولا سيما تلك المتعلقة ببرامج التبادل في صورة برنامج **إيراسموس موندوس** على سبيل المثال، باعتباره استراتيجية مساهمة في التحديث وتنمية القدرات والانفتاح الدولي للتعليم العالي في الجزائر . إذ يعزز البرنامج التنقل الأكاديمي من وإلى الاتحاد الأوروبي والتعاون مع الجامعات ودعم السياسات القطاعية، ودعم التنقل الجامعي على تطوير مهارات الخريجين والتي من شأنها تعزيز التشغيل ومكافحة البطالة، وتحسين نظام التعليم والتدريب الوطنيين[2].

كما قدم الاتحاد الأوروبي الدعم من خلال البرامج المتنوعة الهادفة إلى تعزيز مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية الاقتصادية. نفذ الاتحاد برنامج دعم مهارات التوظيف والتدريب **(AFEQ)**، وبرنامج دعم توظيف الشباب **(PAJE)** وبرنامج دعم التنمية المستدامة والنشاطات الاجتماعية في شمال وغرب الجزائر **(PADSEL-NOA)** هذا بالإضافة إلى البرنامج الذي يدعم مشاركة الشباب وتوظيفه في قطاع السياحة **(جيل – سياحة)**[3]. وخلال الفترة 2007 – 2010، الدعم المالي المقدم للجزائر في إطار الآلية قدر بـ 30 مليون أورو لقطاع التعليم العالي لمعالجة مشكلة البطالين من خريجي الجامعة وتكييفها مع سوق العمل، كما تم تدعيم قطاع التشغيل بمبلغ قدره 24 مليون أورو وبالمثل لدعم الإدارة الجزائرية[4].

- **قطاع دعم الإدارة والتنويع الاقتصادي:**

إن المبدأ الأساسي الذي يجب الانتباه إليه هو أن أي دعم من الاتحاد الأوروبي في هذا القطاع سيتوجه بالدرجة الأولى إلى هدف التنويع الاقتصادي المستدام والتوجه نحو اقتصاد مستدام بعيد عن مفهوم التبعية الطاقوية، وذلك انطلاقا من تعزيز دور القطاع الخاص، تحسين مناخ الأعمال والتوجه نحو التكوين التدريجي لاقتصاد السوق الحقيقي. من خلال التركيز على مجموعة نقاط محورية يمكن تلخيصها في:

[1]–محمد الصديق بن زعتات، **مرجع سابق**، ص 294.

[2]– محمد الصديق بن زعتات، **نفس المرجع**، ص 295.

[3]–خيرة عروشي، " إدارة الهجرة في الجزائر: التحديات والاهتمامات والآفاق المستقبلية"، **مرجع سابق**.

[4]–سهام حرفوش، **مرجع سابق**، ص 256.

- تحسين بيئة الأعمال من خلال تفعيل دور وأهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة
- تعزيز الإدارة والتنمية البيئية والمناخية المتكاملة المستدامة، انطلاقا من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الأخضر من أجل التنمية المستدامة و انطلاقا من التعاون في مجال التنمية الريفية والزراعية في سياق التنمية المستدامة على مستوى أول من خلال البرنامج الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية [1].

لقد ركز برنامج الدعم المالي المقدم للجزائر في إطار الآلية خلال الفترة 2007 – 2010 على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ قدر بـ 40 مليون أورو، ، أما ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية فقد خصص لها ما يقدر بـ 25 مليون أورو[2].

ومن أهم البرامج في هذا الميدان نذكر:

-برنامج PASA:

هو برنامج معنى بدعم قطاع الزراعة بما في ذلك تسيير الموارد المائية والصناعة الزراعية ومكافحة التلوث الزراعي، تمويله متعدد الأطراف من الإتحاد الأوروبي والوزارة الإتحادية الألمانية للتعاون الإقتصادي والتنمية إضافة إلى الوكالة الفرنسية EF بمبلغ 16550000 يورو ليتم تنفيذه ما بين أكتوبر 2018 وسبتمبر 2022، فالمجموعات المستهدفة هم صغار المزارعين المنخرطين في جمعيات وتعاونيات والمؤسسات الصغيرة جدا وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء، وبخصوص الأقطاب الجغرافية التي يمولها البرنامج فهي متركزة على قطب الصومام لولايات بجاية والبويرة وتيزي وزو حيث تدعم مؤسسة Expertise France قطاع زيت الزيتون الإستراتيجي، أما القطب الثاني فهو المتمركز جنوبا بولايتي بسكرة ووادي سوف حيث تدعم GIZ الألمانية قطاعات التمور والبطاطا والفلفل الحار. إذن وقوف الإتحاد الأوروبي على هذا البرنامج يساعد بشكل كبير في التسويق للتمور الجزائرية وزيت الزيتون خاصة وأن أغلب المؤسسات المسؤولة عن استغلال هذين الموردين هي مؤسسات صغيرة وناشئة، وهو ما يدخل في إطار دعم المشاريع والإبتكارات التي تساهم في تحسين الظروف الاجتماعية والإقتصادية وكذا البيئية[3].

---

[1]–محمد الصديق بن زعتات، **مرجع سابق**، ص 295.

[2]–سهام حرفوش، **نفس المرجع**، ص 256.

[3]– إلياس بوغالم، راضية ياسينة مزاني، **مرجع سابق**، ص 539.

- **قطاع الحوكمة الإقتصادية ودعم التنويع الاقتصادي:**

سعى الإتحاد الأوروبي إلى دعم المشاريع الكبرى في الجزائر و التي تهدف إلى التنويع الإقتصادي المعلن نحو إقتصاد ما بعد الهيدروكربون، بحيث يشمل هذا الدعم المستمر في تحسين إدارة المالية العامة مع تحسين مناخ الأعمال وتنويع الاقتصاد ، كما يعمل هذا القطاع على إمكانية توظيف الشباب وإدماجهم في النموذج الإقتصادي الجديد، ويتماشى إختيار هذا القطاع مع أولويات خطة العمل الأورو – جزائرية وفقا للحوكمة، التنمية الاجتماعية والإقتصادية الشاملة، الهجرة والتنقل[1].

كما أن التنويع الاقتصادي باعتباره حجر الأساس في تطور اتفاقيات الشراكة وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبية الموجهة للجزائر يهدف للانتقال لتنفيذ نموذج اقتصادي جديد أقل اعتمادا على الموارد الطاقوية ، انطلاقا من تسهيل الاستثمارات ذات المنفعة المتبادلة، للتوجه نحو منظمة التجارة العالمية[2].

فالجزائر والاتحاد الأوروبي لديهم مصلحة مشتركة وعاجلة في تحديد تدابير الحوكمة الاقتصادية في كل من القطاعين العام والخاص، وتشجيع المبادرة الخاصة، وإعادة إطلاق الاستثمار في النسيج الإنتاجي، وبالتالي، فإن اتفاقية الشراكة، التي تلزم الطرفين، توفر إطارا يساعد على زيادة التجارة والاستثمار التي ينبغي استخدامها لتحقيق أفضل ميزة من أجل التغلب على الوضع الاقتصادي الغير مناسب. وقد جعلت الحكومة الجزائرية التنويع الاقتصادي أولوية وطنية، وإجراءات الإصلاح التي تم اتخاذها هي فرصة لتعزيز التعاون في المجالات التي تساهم في الامتثال لأحكام اتفاقية الشراكة والتنويع والقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، ولا سيما الصادرات من غير المحروقات إلى سوق أوروبي واحد[3].

وسعيا لدعم التنويع الاقتصادي وبمساهمة من الإتحاد الأوروبي صاغت الجزائر إستراتيجيات تنموية اقتصادية بتنفيذ البرامج التي تركز على تنشيط القطاعات خارج المحروقات من بينها:

-برنامج DIVECO1 وبرنامج DIVECO2:

[1]- أمال ترغيني، "العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية في فترة 2012/2023"، **مرجع سابق**، ص233.

[2]-محمد الصديق بن زعتات، **مرجع سابق**، ص 297.

[3]-سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار 2004/2017"، **مرجع سابق**، ص286.

تم اختيار فرع الزراعة والصناعات الغذائية والسياحة للإستفادة من برنامج **DIVECO1** الذي تم إطلاقه في جانفي 2011 وإغلاقه في مارس 2015 بمساهمة من الإتحاد الأوروبي قدرها 17.5 مليون يورو مع مراعاة تأثيره على التوظيف وكذا النمو ، لذا، هدف هذا البرنامج إلى تحسين الأداء الإقتصادي القدرة التنافسية، خلق فرص العمل . و فيما يخص برنامج **DIVECO2** فهو الآخر يركز على دعم التنويع الاقتصادي في قطاع الصيد البحري عبر صيد الأسماك وتربية المائيات والذي يساهم بشكل مباشر في تحقيق برنامج Aquapêche 2020 التابع لوزارتي الفلاحة والصيد البحري، فقد بدأ البرنامج في أكتوبر 2015 بتخصيص 15 مليون يورو وينفذ في ولايات عين تموشنت وسكيكدة وسطيف، وقد مكن البرنامج من حشد عدد كبير من بعثات الدعم للقطاع من خلال تدريب الموظفين وتسليم أجهزة الكمبيوتر ومعدات المختبرات ومقتنيات تربية المائيات[1].

وفي الفترة 2018-2020 خصص للجزائر في إطار الآلية الأوروبية للجوار ما بين: 43,2 و 52,8 مليون أورو مليون أورو لدعم الحوكمة الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، وما بين 27-33 مليون أورو لتهيئة الإقليم من خلال التنمية المحلية ومشاركة المجتمع، كما خصص مبلغ ما بين 16.2-19.8 مليون أورو لتمويل البرامج في مجالات الطاقة والبيئة والمناخ ، ونفس المبلغ خصص للدعم الجانب المؤسساتي، وخصص مبلغ ما بين 5,4-6,6 مليون أورو لمشاركة المواطنين والدعم الاجتماعي للشباب[2].

جدول رقم (4): خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية – الجزائر مابين 2018-2020

ميدان تدخل الاتحاد الأوروبي	مؤشر المساعدات المالية بالمليون أورو	النسبة المئوية من مجموع المساعدات الأوروبية
الحوكمة الاقتصادية ودعم التنويع الاقتصادي	ما بين 43,2 و 52,8 مليون أورو	40% من مجموع قيمة المساعدات
قطاع التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية	ما بين 27 و 33 مليون أورو	25% من مجموع قيمة المساعدات
قطاع الطاقة، البيئة والعمل المناخي	ما بين 16,2 و 19,8 مليون أورو	15% من مجموع قيمة المساعدات
قطاع تكميلي لدعم القدرات المؤسساتية الجزائرية	ما بين 16,2 و 19,8 مليون أورو	15% من مجموع قيمة المساعدات
دعم المجتمع المدني في الجزائر	ما بين 5,4 و 6,6 مليون أورو	5% من مجموع قيمة المساعدات

المصدر: محمد الصديق بن زعتات، "التحديات الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب"، **مرجع سابق**، ص297

[1]-إلياس بوغالم، راضية ياسينة مزاني، **مرجع سابق**، ص ص 593-540.

[2]- سهام حرفوش، **مرجع سابق** ، ص 259.

قطاع الطاقة والبيئة والعمل المناخي:

باعتبار الجزائر ثالث أكبر مورد غاز إلى الاتحاد الأوروبي، وباعتباره المصدر الرئيسي للدخل للدولة الجزائرية، وفي ظل التقلب المستمر لأسعار المواد الطاقوية على المستوى العالمي، يرتبط النموذج الجزائري الجديد للنمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بنجاح مفهوم تحول الطاقة، مرتبطة بأنماط إنتاج واستهلاك جديدة تهدف إلى استغلال إمكانات النمو الهائلة لقطاعات الطاقة. كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة في الجزائر، والذي يسمح بالتخفيف من مخاطر الاقتصاد الكلي المرتبطة بالاعتماد المفرط على الموارد الطاقوية، وهو ما يتماشى مع أولويات خطة العمل المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، البيئة والطاقة والتنمية المستدامة، وكذلك مع شراكة الطاقة الاستراتيجية[1] . وعلى هذا النحو يعتبر الاتحاد الأوروبي الجزائر شريكا استراتيجيا موثوقا لإمدادات الطاقة ، ليس فقط من حيث الغاز الطبيعي، ولكن أيضا فيما يتعلق بالنفط الخام. كما تغطي هذه الشراكة جميع المواضيع ذات الاهتمام المشترك المحروقات الطاقات المتجددة، كفاءة الطاقة إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي التكامل التدريجي لأسواق الطاقة، تطوير البنى التحتية ذات الاهتمام المشترك نقل التكنولوجيا وتطويرها محلياً. ويولى اهتمام خاص لتسهيل وتشجيع الاستثمارات الأوروبية في قطاعات الغاز الطبيعي والطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في الجزائر.

وقد أعلنت الجزائر في يناير 2015 عن رغبتها في زيادة الطاقة الإنتاجية لمشاريعها للطاقة المتجددة. وقد حددت حصة الطاقات المتجددة في مزيج طاقتها عند 22% بحلول عام 2030، وقد تم وضع برنامج استثمار بقيمة 60 مليار دولار، مفتوح لمشاركة الاتحاد الأوروبي، لدعم هذا الهدف، وفي أفريل 2017 أطلقت أول دعوة لتقديم عطاءات للمستثمرين لبناء محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة إجمالية تبلغ 4050 ميجاوات، ودعت إلى دعم الاتحاد الأوروبي لتشجيع الشركات الأوروبية على المشاركة[2].

[1]–محمد الصديق بن زعتات، **مرجع سابق**، ص 299.

[2]–سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار2004/2017"، **مرجع سابق**، ص ص287–288.

المبحث الثالث: مستقبـل التعاون الأوروبي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية

أدت تدفقات الهجرة غير الشرعية من المنطقة المغاربية نحو أوروبا، إلى تبني الاتحاد الأوربي استراتيجية متعددة الأبعاد للحد من تصاعد الظاهرة ومواجهتها، إلا أن هذه شهدت ولا تزال تشهد الكثير من الانتقادات بسبب استمرار الظاهرة منذ سنة 2011، إضافة لمجموعة من التحديات والعوائق سواء أكانت داخلية أو خارجية والمتعلقة أساسا بالأوضاع الداخلية بدول المنطقة المغاربية وبالأخص الجزائر، وهو ما يدفع للبحث عن سبل كفيلة لضمان مرونة هذه الاستراتيجية أمام تلك التحديات[1].

الهدف العام لبرامج التعاون للاتحاد الأوروبي مع جيرانه لمكافحة الهجرة، هو دعم الدول الثالثة في جهودها لضمان إدارة أفضل لتدفقات الهجرة بجميع أبعادها. علاوة على ذلك، تنطوي بعض البرامج الداخلية، حسب موضوعها، على بُعد خارجي. كما تهدف هذه البرامج المشتركة إلى تنفيذ السياسات المشتركة، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، ولتعزيز استراتيجيتها للإصلاح والتنمية[2].

المطلب الأول: تحديات التعاون الأوروبي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية

تصطدم الشراكة الأوروبية الجزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبي، بمجموعة من العقبات والتحديات التي تعيق سياسات التعاون المشترك في مجال مكافحة الهجرة التي نذكر من أبرزها:

- **التشريعات الأوروبية الجديدة المتعلقة بملف الهجـرة واللجـوء:**

لقد أقر الاتحاد الأوروبي مجموعة من التشريعات الجديدة المتعلقة بملف اللجوء والهجرة، لتكون هذه التشريعات التي تم إقرارها منتصف عام 2024 أول تعديلات في هذا الموضوع لأكثر من عقد من الزمن، كما تسمح التشريعات الجديدة للاتحاد الأوروبي ودوله بمعالجة ملف اللجوء والهجرة من خارج الحدود،

[1]–ريمة مرزوق، **الهجرة نحو أوروبا: المعضلة واستراتيجية المواجهة**، الجزائر: دار الأمة،2022، ص249.

[2]-Rossana Casasanta, "CO-OPERATING ALONG BORDERS: Cooperating along borderd, european commission, 22– 25 February 2010 , available on the link :**https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-UDT(2010)007-e**

بإنشاء معسكرات خاصة لفحص الشروط ومطابقة المعايير، وممارسة حق القبول أو الرفض وفق قوانين جديدة من المفترض أن تصبح إجراءاتها العملية واضحة عام 2026[1].

ويواجه الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء أكثر من تحد، يمكن حصرها في ثلاثة مستويات أساسيـــة، هي:

1. على المستوى التنفيذي : يكمن مفتاح الثقة في سياسات الاتحاد الأوروبي والسياسات الوطنية في الاتساق في التنفيذ، وفي ظل وجود تباين أيديولوجي بشأن قبول الأجانب بين حكومات الاتحاد ستكون مسألة تنفيذ بنود الميثاق، لاسيما الجوانب التقنية منه، اختبارا حقيقيا لنجاحه.

2. على المستوى الجيوسياسي : تمثل الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة تدفقات الهجرة الأوروبية بالنسبة للاتحاد فرصة لتحميل دول الجوار جزءا من الأزمة، ولكنها في الوقت نفسه ستصبح ورقة ضغط سياسي في يد المصدر الخارجي .

3. على المستوى الحقوقي: يواجه الميثاق الجديد معارضة قوية من منظمات حقوق الإنسان، لأنه يضع مسألة العودة على رأس أولوياته، وذلك من خلال تنفيذ عمليات الإرجاع بعد إبرام اتفاقيات جديدة ستكون أوسع بكثير من تلك القائمة حاليا[2].

وقد صار من المعروف أن مؤسسات الاتحاد الأوربي أصبحت منذ إطلاق سياسة الجوار تدفع دول المغرب العربي وبشكل أقل دول البلقان للعب دور حارس حدود الاتحاد الأوربي،فتفعيل هذه "الوساطة الأمنية" الخارجية يبدو الحل الأنسب أيضا لتفادي ارتفاع حدة الانتقادات حيال تزايد اللجوء إلى وسائل الضبط العنيف تجاه العناصر المتسللة على حدود أوربا، حيث أن خيار الدفع بالعنف نحو الخارج تجاه

[1]–محمد عصام العروسي، "السياسات الأوروبية في قضايا الهجرة واللجوء وفق التشريعات الجديدة"، على الرابط: **https://www.dimensionscenter.net/ar/**، تاريخ الاطلاع: 2025/04/28، على الساعة:19:44.

[2]–أحمد نظيف، "إعادة معايرة السياسات الأوروبية للهجرة : التداعيات الداخلية والخارجية للميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء"، على الرابط:-**https://epc.ae/ar/details/featured/eiaadat-muayrt-alsiyasa**
تاريخ الاطلاع: 2025/04/28، على الساعة:21:58.

المهاجرين غير الشرعيين، يمكن دول الاتحاد من تحميل دول الضفة الجنوبية للمتوسط لأعباء الإنزلاقات المحتملة في عملية الضبط والرقابة [1].

ولهذا نجد الجزائر رغم التزامها بالمشاركة في "الحوار المنتظم حول القضايا المتعلقة بالتنقل والهجرة واللجوء " المنصوص عليه في الشراكة مع الاتحاد الأوربي سنة 2017، إلا أنها لم تقم بالتفاوض بشأن شراكة التنقل، ولم تدعم اتفاقيات الهجرة ولا تشارك في أي مشروع ممول من صندوق الطوارئ الائتماني لأجل إفريقيا باستثناء المشاريع الإقليمية الموسعة، ويمكن تفسير الموقف الجزائري من التعاون مع الاتحاد الأوربي بشأن الهجرة باستقلالية سياستها الخارجية[2].

- **عودة الشعبوية وخطاب اليمين المتطرف:**

إن إدراك أوروبا للأهمية الجيوسياسية للمتوسط حتم عليها منذ الستينات من القرن الماضي أن تكون لها سياسة موحدة تجاه المنطقة المتوسطية، ، هذا الاهتمام كان في البداية إهتماما إقتصاديا بحتا وبقي متواصلا إلى نهاية فترة الثمانينات وبداية التسعينات، أين برزت الهواجس الأمنية في المقدمة وأصبحت تشكل مقاربة جديدة للعلاقات الأورو متوسطية، وهو ما فرض على أوروبا أن تعيد ترتيب أولوياتها تجاه هذه الدول خاصة الجنوبية منها، آخذة في الإعتبار خطابات الأحزاب اليمينية المتطرفة، وقد انعكست هذه الخطابات فيما بعد على مشاريع التعاون بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية إلى الحد الذي أوقع دول أوروبا في تناقض مع نفسها[3]. وعلى نحو متزايد، يبدو أن هذه الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة تركز اهتماماتها في الأزمات التي تواجه غالبية الدول الأعضاء على غرار قضايا الهجرة والارهاب، وتدفق اللاجئين والمهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي وتداعياتها على الهوية الأوروبية. لكن تأثيراتها تتباين من دولة لأخرى. وهي بذلك تعبر عن وجهات نظر ومواقف مختلفة حول مستقبل الاتحاد الأوروبي ومؤسساته،

[1]–زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص248.

[2]–ريمة مرزوق، "استراتيجية الاتحاد الأوربي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منطقة المغرب العربي 2011–2020"، **مرجع سابق**، ص261.

[3]–وسام بن مبارك، **مرجع سابق**، ص97.

بينما تدعو الأخرى إلى إجراء إصلاحات جذرية بسبب سيطرة بعض الدول الفاعلة في الاتحاد على قرارات الاتحاد سواء داخليا او خارجيا[1].

كما ساهم إنتصار أحزاب اليمين المتطرف في انتخابات البرلمان الأوروبي سنة 2024 وقبلها في العديد من الانتخابات التشريعية في الدول الأوروبية في نقاش أفكار هذه الأحزاب ورسائلها، من محاربة الهجرة والمهاجرين وكراهية الأجانب والتمييز العنصري والعرقي والديني وتمجيد القوميات الغربية؛ وقد كان تأثير اليمين المتطرف على سياسة الهجرة واضحا بشكل كبير حتى قبل تقدمه في انتخابات البرلمان الأوروبي عام 2024، فعلى مدار عام 2023 تبنى حزب الشعب الأوروبي مواقف سياسية يمينية متطرفة بشأن معالجة الهجرة غير الشرعية، ، ولعل العداء تجاه الهجرة والمهاجرين نحو الاتحاد الأوروبي هو القضية السياسية الوحيدة التي تتفق عليها الفصائل اليمينية المتطرفة المختلفة[2].

- **الاستراتيجية الأوروبية ومبـدأ السيـادة :**

إن التدخل المستمر لمؤسسات الإتحاد الأوروبي في إدارة الحدود الأوروبية ومواجهة الهجرة غير الشرعية من خلال اللوائح والتشريعات من طرف المجلس والبرلمان الأوربيين،إضافة للمراقبة المستمرة للمفوضية الأوروبية حول تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية وحثها الدول الأعضاء على تقاسم الأعباء المادية وفتح حدودها أمام اللاجئين والتضامن مع الدول المطلة على البحر المتوسط،كل ذلك شكل ضغطا وتقييدا لبعض الدول الأعضاء وتم اعتباره تدخلا في

قراراتها السيادية،مما يدفعها لرفض تطبيق بعض القرارات التي تجدها متعارضة مع مصالحها وسياستها الداخلية أو الخارجية[3]. و بالرغم من أن الجزائر قد صادقت سابقا على الصيغة النهائية للميثاق العالمي للهجرة غير أنها اعتبرت أن آليات التنفيذ و المتابعة لابد أن تحظى بموافقة مسبقة من الدول مع ضرورة احترام مبدأ سيادة الدول و أن لا يتم استخدام ملف الهجرة غير الشرعية كذريعة للتدخل في الشؤون

[1]–أيمن بلجيلالي، عبد الحليم غازلي، "سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد:08، العدد:01، 2020، ص316.

[2]–محمد عصام العروسي، "السياسات الأوروبية في قضايا الهجرة واللجوء وفق التشريعات الجديدة"، **مرجع سابق**.

[3]–ريمة مرزوق، **الهجرة نحو أوروبا: المعضلة واستراتيجية المواجهة، مرجع سابق**، ص 259.

الداخلية للدول[1] . وفي إطار أمننة أوروبا للهجرة شكلت دوريات فرونتكس Frontex والتي يتركز دورها في مراقبة وإدارة الحدود الخارجية للدول الأعضاء أصبحت تتخذ مواقع متقدمة في حوض المتوسط كآلية للتصدي لمحاولات تسلل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا، فهذه الآلية من شأنها أن تؤثر على سيادة الدول، فتتحول مياهها الإقليمية إلى فضاء لتحرك حر لهذه الوكالة وهو ما يعني نقل حدود أوروبا إلى الجنوب وتحويلها إلى مسرح العمليات المحاربة ضد المهاجرين، وما يثير الخوف أكثر هو إقدام هذه الوكالة على عقد إتفاقيات ملزمة مع دول الجنوب والتي ستصبح بموجبها خاضعة لهذه الوكالة[2].

ومن هذا المنطلق الجزائر تتحفظ على بعض التدابير والمقترحات الأوربية والتي تعتبرها تهديدا غير مباشر لسيادة الدولة في إدارة قضية الهجرة، وهو ما انعكس في رفضا المطلق الاقتراح الأوروبي بإنشاء "مراكز احتجاز" أو "منصات إنزال" على أراضيها، إضافة لرفضها إدارة حدودها البحرية لمراقبة الظاهرة بالتنسيق مع الاتحاد وتفضيل القيام بذلك بمفردها أو بالتنسيق مع جيرانها من الدول المغاربية[3].

- **إنعـدام التنميــة جنوب المتوسط كتحدي لاستمـرار الهجــرة:**

إن الواقع يكشف لنا أن سياسات التنمية التي اتبعت في جل دول جنوب حوض المتوسط وبمافيها الجزائر لم تستطع تحقيق الأهداف المرسومة، فحصيلة هذه السياسات التي تمتد على طول السنوات الأخيرة إن لم تكن سيئة كليا فهي على الأقل لم ترقى إلى درجة تضمن لهذه الدول تحقيق توازناتها الاقتصادية الكبرى، وهو ما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي الاجتماعي لهذه الدول. فالاختلافات الشديدة بين اقتصاديات دول الضفة الجنوبية للحوض ومثيلاتها الأوربية تطرح تساؤلات عديدة عن طبيعة هذه الشراكة، هل تكون أفقية في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب ، أم تفاعلية في إطار سياسات الاعتماد المتبادل و تقسيم العمل بين الطرفين[4].

---

[1]–سعاد مباركي، "المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية مابين السياسات الوطنية و آليات التعاون الثنائي و الدولي"، على الرابط:**https://www.researchgate.net/publication/339182030**
تاريخ الاطلاع: 2025/04/28، على الساعة:23:33.

[2]–أمال ترغيني، "العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2012/2023"، **مرجع سابق**، ص260.

[3]–ريمة مرزوق، "استراتيجية الاتحاد الأوربي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منطقة المغرب العربي 2011–2020"، **مرجع سابق**، ص262.

[4]–مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص109.

هذا من جهة ومن جهة أخرى العراقيل المرتبطة بتصنيف المشاريع ذات الأولوية، من طرف الإتحاد الأوروبي[1]. حيث منح الإتحاد الأوروبي الأولوية للجانب السياسي والأمني، على حساب الجانب التنموي للمنطقة المتوسطية، وعليه فإن الخوف الأوروبي من وجود خطر قد يأتي من الضفة الجنوبية للمتوسط جعل مسائل التنمية في حيز ضيق مقارنة مع الحيز الذي يحتله الجانب الأمني[2]. كما أن غياب مؤشرات التنمية الاقتصادية جنوب المتوسط وتحديدا بالدول المغاربية، يظل من أبرز الأسباب الدافعة لاستفحال مختلف التهديدات الأمنية بالمنطقة ومن بينها ظاهرة الهجرة غير الشرعية المرتبطة ارتباطا وثيقا بفئة الشباب، وانتقالها لدول الجوار وتحديدا دول الاتحاد الأوربي نظرا للقرب الجغرافي ولعوامل أخرى عديدة[3].

- **مبدأ المشروطيــة تجاه دول جنوب المتوسـط:**

أظهرت التقييمات التي أجراها الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى الدراسات الأكاديمية والمراجعات المتعاقبة لسياسة الجوار، أن إعتماد الاتحاد على المشروطية، ، كانت له تأثيرات محدودة في دعم الإصلاحات الديمقراطية في بلدان الجوار. وأحد التفسيرات على ذلك، هو أنه في العديد من هذه البلدان كان ينظر للتكاليف المحلية للإصلاحات الديمقراطية المدعومة من الاتحاد الأوروبي على أنها تفوق الحوافز أو الفوائد التي يمنحها هذا الأخير[4]. وهو ما قابلته الحكومات الوطنية لبلدان الجوار بالامتناع عن تبني الإصلاحات، كما أن التركيز على العمل في إطار ثنائي بين دول الاتحاد مجتمعة مقابل دولة واحدة من الجوار، يتسبب في إضعاف صوت الدولة، وقدراتها التفاوضية مع الفوارق الاقتصادية، وبذلك ضمان ترجيح كفة نفوذ الاتحاد وتنافسيته[5].

---

[1]- أمال ترغيني، "العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2023/2012"، **مرجع سابق**، ص263.

[2]-يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، **الصعوبات التي تواجه اتفاقية المشاركة العربية –الأوروبية: حالة مصر والمغرب**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015، ص103.

[3]-ريمة مرزوق، "استراتيجية الاتحاد الأوربي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منطقة المغرب العربي 2011-2020"، **مرجع سابق**، ص326.

[4]-أيمن بلجيلالي،"**السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03 ،2020-2021، ص337.

[5]-سليمة الغربي، كمال موهوبي،" آليات تنفيذ ومتابعة سياسة الجوار الأوروبية، وفعاليتها"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد:06، العدد:02، 2022، ص501.

إضافة إلى ذلك فإن المتتبع لنتائج مبدأ المشروطية الأوروبية يجدها أنها دائما تخضع لمبدأ المصلحة للجانب الأوروبي خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية في الضفة الجنوبية للمتوسط، فالإتحاد الأوروبي يهدف بها إلى ضرورة حماية أمنه واستقراره لأنه يرى في المنطقة المصدرة للمخاطر والتي تهدد حدوده الآمنة[1]. كما يعود الاختلاف في حجم المبالغ المرصودة والمدفوعة من الاتحاد الأوروبي نحو دول المغرب العربي المجاورة لعوامل عديدة، حيث أن الدعم المقدم عادة ما يكون مشروطا ومرتبطا بمدى التقدم في مسائل خاصة بإرساء الديمقراطية واحترام دولة القانون بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة، والملاحظ أن حجم المبالغ المرصودة للجزائر فعليا هي ضئيلة مقارنة بجيرانها تونس والمغرب، وذلك أن الجزائر لم تقدم برامج مشاريع التنمية في إطار الاستفادة من التمويل في إطار آليات الجوار والتي تقوم أساسا على التنافس بين الدول في تقديم المشاريع بأفضل الامتيازات التي تدفع بالاتحاد الأوروبي لإختيار مشروع على حساب مشروع آخر، وهذا ما تجد فيه الجزائر نوعا من الضغط غير المباشر على دول جنوب المتوسط لتقديم تنازلات من أجل الاستفادة من تمويل هذه المشاريع. بالإضافة إلى أن الوضع المالي الذي كانت تتميز به الجزائر أنذاك مكنها من عدم القبول بكل الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي لتمكن الدول من الاستفادة من التمويل، مما يجعلها تملك حرية أكبر في اختيار المشاريع التي تناسبها دون الرضوخ لإملاءات المجموعة الأوروبية، حيث تجد الجزائر أن المشاريع يجب أن تقوم على مبدأ **رابح رابح**[2].

المطلب الثاني: آفاق التعاون الأوروبي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية

نظرا للتطورات الذي عرفتها العلاقات الأوروبية الجزائرية في الفترات الأخيرة ، وبناءا على مجموعة من التحديات التي تحكم العلاقة التعاونية بين الطرفين للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، سنحاول في هذا الإطار عرض أهم السيناريوهات لما ستكون عليه العلاقات الأوروبية الجزائرية في ظل سياسة الجوار الأوروبية والتي تتمثل فيما يلي:

❖ سيناريو استمرار الوضع القائم كماهو:

[1]–أمال ترغيني، منى زنودة، "مبدأ المشروطية في سياسة الجوار الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد:10، العدد02، 2022، ص90.

[2]–سهام حرفوش، **مرجع سابق**، ص259.

ينطلق هذا المسار من الإعتبار أنه وبرغم التقاطعات والتوتر الذي شهدته علاقات الشريكين أبقت الجزائر وبعض الدول الأوروبية جسور الحوار قائمة بينهما من أجل تطبيع العلاقات، وكما يرى محللون بأن التغيرات الدولية الراهنة وسعي الجزائر لتعزيز دورها الإقليمي، تشكل حوافز للتقارب بين الشريكين، وهو ماتحتاجه الجزائر لتعزيز دورها الإقليمي وخصوصا في صراعها المفتوح مع المغرب حول ملف الصحراء من جهة، وفي محاولاتها إستخدامها للطاقة كسلاح ديبلوماسي[1]. كما يقوم هذا السيناريو على احتمال دخول تحسينات كمية ونوعية على أبرز المتغيرات المتحكمة في تطور التجربة التعاونية في المستقبل، ومنه فالسيناريو الإصلاحي مرتبط بمجموعة من الشروط الأولية التي يؤدي توفرها إلى إمكانية إدخال إصلاحات معتبرة على الوضع الحالي ، للوصول إلى إنسجام أكبر بين أعضائها، وهو ما يساهم في تعظيم مصالح الأطراف المعنية بهذه المسارات[2].

وإذا تحقق هذا المسار ستستمر حالة الشك والحيطة في التعامل بين الطرفين ، فالاتحاد الأوربي يبقى محكوم بهواجسه الأمنية ومخاوفه من دول جنوب المتوسط ومنها الجزائر. أما دول جنوب المتوسط فستبقى تنظر للاتحاد الأوربي نظرة شك و ارتياب اتجاه نواياه الحقيقية المرتبطة بسياسات الاحتواء و الهيمنة، وستستمر كذلك حالة التبعية التي تحكم العلاقات الأورمتوسطية اليوم[3].

وبخصوص التشريعات الأوروبية الجديدة المتعلقة بملف الهجرة واللجوء، مع أن الميثاق صودق عليه، إلا أنه لن يدخل حيز التنفيذ إلا في عام 2026. وفي ظل الصعود المتوقع لليمين المتطرف في المؤسسات الأوروبية في خلال السنوات المقبلة، ربما يتعرض الميثاق إلى التعديل أو حتى إلغائه تماما. ومن ثم، تفرض حالة اللايقين السياسي التي تعيشها أوروبا هذه الأيام ضرورة توقع كل المسارات الممكنة[4].

❖ **سيناريو تطور إيجابي للسياسة التعاونية المشتركة :**

[1]–وسام بن مبارك، **مرجع سابق**، ص 106.

[2]–سليمة بن حسين، "العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار 2004/2017"، **مرجع سابق**، ص253.

[3]–مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص143.

[4]–أحمد نظيف، "إعادة معايرة السياسات الأوروبية للهجرة: التداعيات الداخلية والخارجية للميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء"، **مرجع سابق**.

يقدم هذا المسار نظرة إيجابية حول آفاق العلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية والقائم على أن الشراكة القائمة وفق هذه السياسة قد تحدث تحولات مهمة في طبيعة العلاقة بين البلدين خاصة بعد تحول الخطاب الأوروبي بضرورة أن الشراكة التي تفرضها عوامل تاريخية وجغرافية مشتركة من الممكن أن تحقق الأمن والإستقرار على الطرفين[1].

وبالعودة لميثاق الهجرة واللجوء الجديد فعلى المستوى الجيوسياسي، ستكون تأثيرات الميثاق جذرية، لأنه يضع للمرة الأولى إطارا تشريعيا للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وبالتالي سيتعزز دور دول جنوب المتوسط وشرقه، ودول البلقان، بوصفها جزءا من سياسات الاتحاد المتعلقة بالهجرة واللجوء، بما يعنيه ذلك من توفر أوراق جديدة في يد هذه الدول (ومنها الجزائر) لتحسين مواقعها التفاوضية مع الكتلة الأوروبية. وفي المقابل، يوفر الميثاق الجديد أوراقا للاتحاد لمزيد ضبط علاقات القوة اللامتكافئة مع جواره، حيث يركز الميثاق بقوة على إدارة أفضل للحدود الخارجية والعودة، وبالتالي زيادة تعزيز البعد الأمني، وهو أمر يتطلب بالضرورة تحالفات قوية مع دول الجوار، التي من خلالها ستتم عمليات الفرز والترحيل[2].

من المتوقع أن يؤدي الميثاق الجديد دورا أساسيا في تغيير طبيعة العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي وبلدان شمال إفريقيا وتركيا، لأنه يعطي هذه الدول دورا مركزيا في سياسته للتحكم في تدفقات الهجرة. فهذه الدول تمثل دول انطلاق، كما أن جزءا منها دول هجرة، حيث يتجه الآلاف من مواطنيها سنويا نحو أوروبا، لأسباب اقتصادية، مثل تونس والمغرب والجزائر ومصر. وما ابتكر الميثاق الجديد فكرة تفويض إدارة الحدود لطرف من خارج الاتحاد الأوروبي، لكنه جاء ليضع لها إطارا قانونيا فقد دأبت الحكومات الأوروبية منذ سنوات على توقيع اتفاقيات ثنائية مع دول جنوب المتوسط والبلقان للتعامل مع تدفقات الهجرة. وتقوم آلية التفويض على أن تقوم دولة أو كيان على حدود الاتحاد الأوروبي باستقبال المهاجرين وطالبي اللجوء في معسكرات مغلقة، وهناك يقوم الأوروبيون بفحص طلبات الدخول، التي تنتهي بدخول قطاع منهم وإعادة ترحيل المرفوضين وفقا لاتفاقيات إعادة القبول مع دولهم الأصلية، أو إعادة توطينهم في الدولة المجاورة للاتحاد، مقابل امتيازات تنموية[3].

---

[1]–أمال ترغيني، "العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2012/2023"، **مرجع سابق**، ص275.

[2]–أحمد نظيف، **مرجع سابق**.

[3]– أحمد نظيف، **نفس المرجع**.

❖ **سيناريو الإخفـــاق:**

أظهرت الأحداث السياسية في الدول المغاربية مدى تبني الاتحاد الأوربي ودوله الأعضاء لسياسة براغماتية وفقا للطرح الواقعي القائم على المصلحة، فمصالح الاتحاد الأوربي فوق كل اعتبار عندما يتعلق الأمر بتهديد الأمن الأوربي بمختلف أبعاده[1]، وبالرجوع إلى الميثاق الجديد ،قد تقود عمليات تجميع المهاجرين وطالبي اللجوء على أراضيها، أو حتى إعادة توطينهم، إلى اختلالات اجتماعية واقتصادية وسياسية داخلية، تؤدي إلى إضعاف استقرار هذه الدول. كما قد تقود إلى حصول انتهاكات إنسانية على أساس عرقي : ومن ثم فإن الريع المالي والسياسي الذي يمكن أن تجنيه تلك الدول ومنها (الجزائر) من السياسات الأوروبية، قد يكون زهيدا أمام الثمن الذي يمكن أن تدفعه بسببها[2].

وعلى الرغم من الالتزام الثنائي بالانخراط في "حوار منتظم حول القضايا المتعلقة بالتنقل والهجرة واللجوء"، فإن حوافز الاتحاد الأوروبي فشلت في حث الجزائر على ضمان التعاون على الرغم من المصالح المتقاربة[3].

و ما يزيد أكثر في هذه التخوفات هو غياب تكتل في الجنوب مواز للتكتل القائم في الشمال، وهو ما يعني غياب إطار للمساومة الجماعية، و هو الأمر الذي يضع كل دولة من دول جنوب المتوسط في كفة و الاتحاد الأوربي في الكفة الأخرى، والأكيد هنا أن الكفة ستميل لصالح الاتحاد الأوربي مهما كانت نباهة المفاوضين، و هذا بالطبع على حساب مصالح دول جنوب المتوسط، وهو ما قد يولد شعور بالظلم مرة أخرى، و يدعو للتمرد والرفض، و ينمي بالمقابل سياسات المواجهة والاحتواء[4].

وعلى الرغم من الالتزام بالانخراط في "حوار منتظم حول القضايا المتعلقة بالتنقل والهجرة واللجوء" المنصوص عليه في أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لعام 2017، وخلافًا لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى، فلم تتمكن حوافز الاتحاد الأوروبي من الاستفادة من الجزائر لتأمين التعاون،

---

[1]–ريمة مرزوق،" استراتيجية الاتحاد الأوربي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منطقة المغرب العربي 2011–2020"، **مرجع سابق**، ص346.

[2]–أحمد نظيف، **مرجع سابق**.

[3]-Federica Zardo, EU-Algeria (non)cooperation on migration: A tale of two fortresses, 1 May 2020, available on the link :
https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629395.2020.1758453

[4]–مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص141.

باستثناء المشاريع الإقليمية الواسعة ذات المشاركة الجماعية لدول الجوار الأوروبي. يمكن للتفسيرات القائمة على الاستقلال الاقتصادي أن تفسر بشكل محدود السياسة الخارجية الجزائرية الانعزالية؛ وهذا أكثر صحة في دبلوماسية الهجرة، حيث يبدو أن للاتحاد الأوروبي والجزائر مصالح متقاربة. يُعد التنقل البشري وإدارة الحدود، تاريخيًا، جزءًا من الأجندة السياسية الجزائرية، ويبدو أن النهج الموجه نحو الأمن يظهر في كل من الطرق الأوروبية والجزائرية للتعامل مع هذا التحدي[1].

كما أنه يمكن القول أنه وفي ظل التحديات التي تواجه الطرفين الأوروبي و الجزائري إلا أن مسار التعاون الأوروبي الجزائري للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية يبقى مرهون بمدى توافق وجهات النظر بين الجانبين خاصة في الجانب الإقتصادي والأمني، بالإضافة إلى أن ما ينقص هذه العلاقة هو إدراك الشريكين بأن الشراكة قائمة فعلا على مبادئ الحوار وتبادل المنفعة، أي بمعنى أنه على الطرف الأوروبي تشديد الانتباه على الجانب الإقتصادي أكثر من الجانب الأمني والسياسي خاصة في ظل ظهور تكتلات إقليمية جديدة كتجمع (البريكس) مثلا والقادرة على أن تمنح الدول الجنوبية للمتوسط وخاصة الجزائر وزن أعلى ومكانة سياسية إقليمية ودولية على غرار شراكتها مع التكتل الأوروبي[2].

[1]-Federica Zardo,**Op.Cit.**

[2]-أمال ترغيني،"العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2023/2012"، **مرجع سابق**، ص279.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الثاني من دراستنا انطلاقا من مراحل تحول الموقف الجزائري من سياسة الجوار الأوروبية من الرفض إلى القبول، ثم عرض أهم آليات التعاون بين أوروبا و الجزائر كشريك في السياسة في المنطقة المتوسطية لتوقيف حركة الهجرة غير الشرعية. وصولا إلى أبرز التحديات التي تواجه هذه السياسات والإجراءات، أهمها تحدي الموازنة بين ما تحمله هذه المضامين والسياسات الأمنية والسياسية مع التأكيد على تحدي المقاربة التنموية في التقليل من تبعات هذا الملف على أمن أوروبا. والأمر لا يتوقف عند وجود هذه التحديات فقط، إنما وجود رهانات جديدة تسعى أوروبا لكسبها في معركتها ضد الهجرة غير الشرعية ، ولعل أبرزها ما تجسد في التشريعات الأوروبية الجديدة المتعلقة بملف الهجرة واللجوء،وهو ما يجعلنا نتوقع سيناريوهات لما ستؤول إليه سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار التعاون الأوروبي الجزائري مستقبلا.

خاتمـــة

خاتمــة:

إهتمت أكثر السياسات التعاونية بين الدول بمكافحة التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود ولعل أبرز هذه السياسات سياسة الجوار الأوروبية الموجهة إلى الدول المتوسطية الشرقية والجنوبية منها. وقد فرضت الظروف الدولية والإقليمية على الجزائر الدخول مع الاتحاد الأوروبي في شراكة في إطار هذه السياسة بعد مراجعتها سنة 2012، وقد تناولت هذه الدراسة عرضا للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار هذه السياسة، من خلال برامج عملها وأدواتها وآلياتها للحد من احدى الظواهر الأمنية التي تعرف إنتشارا واسعا في الضفتين، كما حاولنا تقديم حوصلة لهذه الشراكة ونظرة مستقبلية تساعد في إستشراف آفاق التعاون في إطار هذه السياسة.

ومن خلال ما تطرقنا له في دراستنا لموضوع الشراكة الأوروبية الجزائرية للحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية وأهم التحديات التي واجهتها، نخلص إلى النتائج والاستنتاجات التالية:

– إرتكزت الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على البعد الخارجي والمتمثل في أهمية التعاون مع دول المصدر والعبور، من خلال التنسيق مع الدول الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط و خصوصا الجزائر للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

– تبنى الاتحاد الأوربي استراتيجية متعددة الأبعاد، تشمل الجوانب السياسية والأمنية و الاقتصادية والإجتماعية ، إلا أنه من خلال تحليلنا لهذه الاستراتيجية نخلص إلى أن الآليات ذات الطابع الأمني غلبت على باقي الحلول أو الجوانب الأخرى، مقارنة بالآليات الإقتصادية والإجتماعية كمحاولة لخلق فرص التنمية بالدول المصدرة للهجرة ، فالاتحاد الأوروبي يتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية كمسألة أمنية بالدرجة الأولى بدلا من التركيز على الحلول الجذرية المتمثلة في مساعدة الدول المصدرة للظاهرة ومنها الجزائر في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

– تقوم الإستراتيجية الأوروبية على تقديم مساعدات مالية معتبرة للدول الشريكة في مكافحة الظاهرة وتحديدا دول المغرب العربي والدول الإفريقية المعنية بالظاهرة أي استعمال تلك المساعدات كحوافز مادية لترغيب الدول على التعاون في الحد من الهجرة غير الشرعية. ويمكن القول أن الشراكة الأوروبية الجزائرية حققت بعض الإنجازات المتواضعة فيما يتعلق بالحوافز المالية والتقنية مقارنة بما جاء في خطط هذه السياسة، وبالتالي فهي غير كافية. وإلى جانب أنها زهيدة فهي مركزة على بعض البلدان.

– إن الهدف من مبادرة سياسة الجوار الأوربية هو إنشاء إعتماد متبادل مشترك يعمل على مساعدة الدول الشريكة في تطوير إقتصادها بالإضافة إلى محاربة أي تهديد يمس كلا الطرفين، إلا أنه من الناحية التطبيقية نجد أن سياسة الجوار الأوروبية لم تعبر على نجاح كبير كما كان متوقع وبالتالي التساؤل هنا يتمحور حول حقيقة أهداف الإتحاد الأوروبي من إطلاقه هذه السياسة ومدى إستفادة الجزائر من فرص الشراكة مع الإتحاد في إطار هذه السياسة. نظرا للجانب الغير إلزامي لخطط العمل ولعامل المشروطية في حد ذاته.

– إن مشروع المشاركة الجزائرية– الأوروبية يعكس عدم التكافؤ الكبير في علاقات القوة بين الإتحاد الأوروبي من جهة والدول العربية المتوسطية، من جهة أخرى فالإتحاد الأوروبي يفاوض ككتلة قوية عسكريا وسياسيا واقتصاديا بينما تفاوض الدول العربية، بصورة متفرقة فالاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية المتوسطية، تجري بين شركاء غير متساوين على كافة الأصعدة و بالتالي ستفضي إلى مزايا غير متساوية و إذا أنتجت هذه المشاركة مزايا متبادلة، يكون ذلك من محض الصدفة تقريبا، ما دامت أوروبا تمارس في الوقت نفسه قيادة هيكلية أي أنها تقترح وتمتلك وتقرر وتوجه وذلك دون مشاركة كافية للبلدان المتوسطية في التصور والإنجاز والإدارة والرقابة على مجمل عملية المشاركة.

– الاستراتيجية الأوروبية الجزائرية تواجه عدة تحديات داخلية وخارجية، أبرزها ضعف مؤشرات التنمية الاقتصادية وإستمرار تدهور الأوضاع الأمنية بالدول المجاورة ما يشكل عائقا كبيرا أمام التعاون الإقليمي وبالتالي إستمرار تدفقات الهجرة بالطرق غيرالشرعية.كما يمكن القول أن إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية وإن نجحت في تحجيم هذه الظاهرة في بعض المراحل، غير أنها لم تستطع القضاءعليها نهائيا.

– كما يمكن القول أن الإستراتيجية الأوروبية الجزائرية يمكنها تجاوز أكبر المعوقات التي تواجهها في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة ، من خلال تحقيق جملة من الشروط ومن الطرفين، التي نذكر منها:

–على الاتحاد الأوروبي إعادة مراجعة بنود إتفاقيات الشراكة مع الجزائر وإعادة تقييمها بما يضمن تساوي المصلحة للطرفين.

– ضرورة توفر الإرادة السياسية للطرفين المتعاقدين وكذا تحقيق التكافؤ في الشراكة وعدم التمييز، بالإضافة إلى التشاور مع الشركاء، بخصوص فحوى إتفاقيات الشراكة ومشاورتهم أثناء التفاوض وعند التطبيق وإقناعهم أيضا بما توفره هذه الإتفاقيات من مزايا لهم.

– على الاتحاد الأوروبي التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية كقضية إنسانية إجتماعية بالدرجة الأولى ذات أبعاد أمنية بدلا من إعتبارها قضية أمنية بالأساس، إنطلاقا من البحث في الأسباب الحقيقية الدافعة للهجرة وتفعيل الآليات والأساليب بما يتناسب مع التحديات الداخلية من جهة والخارجية المتعلقة بالأوضاع الداخلية لدول المصدر والعبور من جهة أخرى.

– على الجزائر السعي نحو تنويع الشراكات الاقليمية خارج الاتحاد الأوروبي مثل إتحاد المغرب العربي ، الدول الإفريقية، وذلك لإكتساب الخبرة التفاوضية والتنسيقية، وتحقيق أهداف وفق نظرة سيادية بعيدة عن المشروطية.

– ضرورة الإستفادة من المساعدات الفنية والمالية التي يقدمها الجانب الأوروبي في التصدي للمشاكل والتحديات الداخلية مع مواصلة سياسة الإصلاح الاقتصادي للتخلص من التبعية.

– تقوية الإصلاحات وتشجيع الاستثمارات بمساهمة الطرفين الأوروبي والجزائري، فبدون إستثمارات جديدة وخلق قيم مضافة لا تستطيع هذه الدول الحصول على موارد جديدة. كمحاولة لخلق فرص التنمية للدول المصدرة للظاهرة.

–إصلاح التشريعات، إذ ينبغي على الدولة أن تكيف إطارها القانوني من أجل جلب الاستثمار والاستفادة من دخول رؤوس الأموال التي تمكنها أو تسمح لها بإقتناص الفرص والمزايا التي توفرها اتفاقيات الشراكة، وذلك بتقديم الإمتيازات اللازمة للمستثمرين كالتسهيلات والإعفاءات الجبائية وتوفير الضمانات الكافية لهم.

قائمة المصادر والمراجع

1-قائمة المصـادر

-القواميس والموسوعات

1-الجبالي صقر وآخرون، **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية**، رام الله: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس،2014.

2-فيرإيكه اندرياس وآخرون، **أطلس العلوم السياسية**، تر: سامي أبو يحي، بيروت: المكتبة الشرقية،2012.

2-قائمة المراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية

1) الكتـب:

1-السبعاوي يوسف خليل إبراهيم، **الصعوبات التي تواجه إتفاقية المشاركة العربية-الأوروبية: حالة مصر والمغرب**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015.

2-المخادمي عبد القادر رزيق، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2012.

3-بخوش مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة – دراسة في الرهانات و الأهداف**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

4-بن خليف عبد الوهاب، **الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009.

5-بن عنتر عبد النور، **غرب المتوسط مركبا أمنيا: مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرات**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2023.

6-حلال أمينة، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، الدوحة: مركزالجزيرة للدراسات،2021.

7-حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي،1985.

8-فرج أنور محمد، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007.

9-عودة زمن ماجد، **الإعتمادية المتبادلة والأمن الإقليمي: رابطة جنوب شرق آسيا**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2020.

10-غربي محمد وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع،2014.

11-محمود عبد اللطيف، **الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي**، مصر: مركز الحضارة العربية،2003.

12-مصباح عامر، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2013.

13-مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط5، الكويت: منشورات ذات السلاسل،1987.

14-مرزوق ريمة، **الهجرة نحو أوروبا: المعضلة واستراتيجية المواجهة**، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،2022.

2) المجـــلات والدوريـات:

1-الغربي سليمة، كمال موهوبي،" آليات تنفيذ ومتابعة سياسة الجوار الأوروبية، وفعاليتها"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد:06، العدد:02، 2022.

2-برد رتيبة، "حلقة الجوار الأوروبي: سياسة لأمننة المركز والسيطرة على المحيط"، **حوليات جامعة الجزائر1**، المجلد:36، العدد: 04، ديسمبر2022.

3-بلجيلالي أيمن، غازلي عبد الحليم، "سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد:08، العدد:01، 2020.

4-بلغيث عبد الله،" الجزائر-الاتحاد الأوروبي: تقاطع وتباين المواقف حول السياسة الأوروبية الجديدة للجوار ما بعد 2010"، **مجلة الحوار الثقافي**، المجلد 04، العدد02، 2015.

5-بن بوعزيز آسية، "سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة دراسات وأبحاث**، العدد:18، مارس2015.

6-بن حسين سليمة، "مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد:09، العدد03، ديسمبر2018.

7-بن قيطو مراد، "إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة"، **السياسة العالمية**، العدد:02، ديسمبر2018.

8-بوعكومة مهدي، "واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الأورو-متوسطية"، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 04، جوان2018.

9-بوعمامة زهير، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد05، 2010.

10-بوغالم إلياس، راضية ياسينة مزاني، "البرامج الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في الجزائر: دفعة نحو دبلوماسية إقتصادية"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد 17، العدد 01، 2022.

11-ترغيني أمال، زنودة منى، "السياسة الأوروبية للجوار والموقف الجزائري منها"، **مجلة المفكر**، المجلد17، العدد01، 2022 .

12-ترغيني أمال، زنودة منى، "مبدأ المشروطية في سياسة الجوار الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد:10، العدد02، 2022.

13-ترغيني أمال،"الهجرة غير الشرعية في سياسة الجوار الأوروبية المتجددة"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد:11، العدد:01، 2023.

14-تمغارت اسمهان، "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2004-2013)"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد:09، جوان2013.

15-حجيج أمال، "نحو قوة أورومتوسطية للشرطة وتسيير الحدود"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 12، جانفي 2015.

16-حرفوش سهام،" آليات التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المجلد 19، العدد1، ديسمبر 2019.

17-حروري سهام، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد05.

18-حروري سهام، "سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"، **مجلة المفكر**، العدد 08.

19-حطاب عبد المالك، بلخثير نجية، "تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد:06، العدد:1، 2022.

20-زازة محمد رضا، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الجزائر واستراتيجيات التعاون الدولي للحد منها"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد:09، العدد:01، 2025.

21-زنودة منى، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم الديمقراطية في الدول العربية بعد الربيع العربي"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد163، 2020.

22-طويل نسيمة، "سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط"، **مجلة المفكر**، العدد:08.

23-عديلة محمد الطاهر، "الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد:15، جوان2016.

24-عقابي أمال، "دور الاتحاد الأوروبي في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد:05، العدد:03، 2023.

25-عودة زمن ماجد، "الإعتمادية المتبادلة في إدارة المخاطر الأمنية: مكافحة الإرهاب أنموذجا"، **مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، المجلد:07، العدد:02، نوفمبر 2024.

26-فاروقي رضوان، "آداء الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة والجوار الأورومتوسطية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد391، سبتمبر 2011.

27-لعورراضية، "مسار العلاقات الأورو- مغاربية بين التبعية الاقتصادية وضرورات الجوار الجغرافي"، **مجلة المفكر**، العدد15، جوان 2017.

28-مرزوق ريمة، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 07، العدد03، سبتمبر 2020.

29-مرزوق ريمة، "الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو-مغاربية"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 08، العدد:02، جوان2023.

30-وهبان أحمد محمد، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد01، العدد02، جوان2016.

3) الدراســات غير المنشــورة:

أ- الرسائل والأطروحات الجامعية:

أولا: مذكرات الدكتوراه

1-بلجيلالي أيمن،"**السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط: دراسة حالة سياسة الجوار**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2020-2021.

2-بن حسين سليمة، "**العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للجوار2004/2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2019-2020.

3-بن زعتات محمد الصديق، "**التحديات الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،2021-2022.

4-ترغيني أمال، "**العلاقات الأوروجزائرية في ظل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2012/2023**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2023-2024.

5-جدو فؤاد، "**دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017-2018.

6-خليفي عبد النور، "**الشراكة الأورو-متوسطية: من اعلان برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3 ،2010-2011 .

7-زاوي رابح، "**الترتيبات الأمنية في حوض المتوسط وانعكاساتها على الدول المغاربية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2018-2019.

8-قشي عشور، "نظرية مركب الأمن الإقليمي: دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الإفريقي"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03 ،2015-2016.

9-مرزوق ريمة،" استراتيجية الاتحاد الأوربي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منطقة المغرب العربي 2011-2020"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2020-2021.

ثانيا: مذكرات الماجيستير

1-بتقة خديجة، "**السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014.

2-بن حسين سليمة، "**الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004- 2012)**"، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3 ،2013 .

3-عكروم ليندة، "**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،2009-2010.

4-فريجة لدمية، "**استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة- الهجرة غير الشرعية أنموذجا**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،2009-2010.

5-ساعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2011-2012.

6-يحياوي سهام، "أمننة الهجرة في العلاقات الأورو- متوسطية: دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورو- مغاربي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014.

ثالثا: مذكرات الماستر

1-بن مبارك وسام، "**تحديات الشراكة الأورو جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية (2023/2012)**"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2023-2024.

ب- الملتقيات العلمية:

1-غازلي عبد الحليم، "المعالجة الأمنية للهجرة السرية من منظور أوروبي: وكالة FRONTEX نموذجا"، الملتقى الوطني حول **الصراع والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية -جامعة الجزائر3، 13-14 نوفمبر 2019.

4) التقاريـــــر:

1- سياسة الجوار الأوروبية، **الوثيقة الاستراتيجية**، البيان 373 لعام2004، ماي2004.

5) مواقع الأنترنـــت:

1- البرلمان الأوروبي، "حرس الحدود والسواحل الأوروبي:10آلاف ضابط بحلول عام 2027"، في الرابط:-**https://www.europarl.europa.eu/news/fr/press**

تاريخ الإطلاع:2025/04/19.

2-الجوار الأوروبي الجنوبي،" الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية(Frontex) تعقد ورشة حول تحليل المخاطر في الجزائر"، في الرابط:

https://south.euneighbours.eu/ar/news/https-euneighbours-eu-ar-south-stay-informed-news-alwkalt-alawrwbتاريخ الإطلاع:2025/04/19.

3-الجوار الأوروبي الجنوبي، "مشروع الاتحاد الأوروبي للأمن الحدودي وحدة التعاون الدولي فرونتكس" في الرابط:-**https://south.euneighbours.eu/ar/project/mshrw-alathad-alawrwby**

تاريخ الإطلاع:2025/04/19.

4-العروسي محمد عصام، "السياسات الأوروبية في قضايا الهجرة واللجوء وفق التشريعات الجديدة"، على الرابط: https://www.dimensionscenter.net/ar/، تاريخ الإطلاع: 2025/04/28.

5-بالة صباح، "النظرية الواقعية في تفسير الدراسات الأمنية" في الرابط:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/تاريخ الاطلاع: 2025/04/02.

6-حمزاوي جويدة،" سياسة الجوار الأوروبية: نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية1"، في الرابط:
https://caus.org.lb، تاريخ الإطلاع: 2025/03/20.

7-خزناجي نواري، "تعاون أمني يعكس متانة الشراكة الجزائرية الإيطالية"، في الرابط:
https://ajaneb.net/archives/238080 تاريخ الإطلاع:2025/04/25.

8-عروشي خيرة،" إدارة الهجرة في الجزائر: التحديات والاهتمامات والآفاق المستقبلية"، في الرابط:
https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2022/12/8.-EuroMeSCo-Survey_Arrouche_AR.pdf تاريخ الإطلاع:2025/04/25.

9-عطوان خضر عباس، صفاء ابراهيم الموسوي، "الإعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي" في الرابط:
https://political-encyclopedia.org/library/1510 تاريخ الإطلاع: 2025/04/02.

10-سعاد مباركي، "المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية مابين السياسات الوطنية وآليات التعاون الثنائي و الدولي"، على الرابط:
https://www.researchgate.net/publication/339182030
تاريخ الإطلاع: 2025/04/28.

11-سياسة الجوارالأوروبية ،" سياسة الجوار الأوروبية هي إطار السياسة الخارجية الذي يهدف إلى تقريب الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الشرق والجنوب إلى المنفعة والمصالح المتبادلة"، في الرابط:
https://www.eeas.europa.eu/eeas/%D8%B3%D9%8A%D8%A7
تاريخ الإطلاع:2025/04/03.

12-نظيف أحمد، "إعادة معايرة السياسات الأوروبية للهجرة : التداعيات الداخلية والخارجية للميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء"، على الرابط: https://epc.ae/ar/details/featured/eiaadat-muayrt-alsiyasa-تاريخ الإطلاع: 2025/04/28.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبيـــة

أ-باللغة الفرنسية

1- Charles philippe David, Afef Benessaieh, «**La paix par l'intégration théories sur l'interdépendance et les nouveaux problemes de sécurité**» Revue Etudes Internationales ,vol XXVIII,N°2, 1997.

ب-باللغة الإنجليزية

1-Barry Buzan, **People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, (London: Harvester Wheatsheaf, 1991).

2-Comelli Michele and otherd, The European neighbourhood policy and the southern Mediterranean, Midde East Technical University Press,Ankara– Turkey, July 2009, available on the link
https://www.files.ethz.ch/isn/126126/european_neighbourhood_policy.pdf

3-Casasanta Rossana,"CO-OPERATING ALONG BORDERS: Cooperating along borderd, european commission, 22– 25 February 2010 , available on the link
:**https://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-UDT(2010)007-e**

4-FRONTEX, Irregular border crossings into EU drop sharply in 2024,14/01/2025, in :**https://www.frontex.europa.eu/media-centre/news/news-release/irregular-border-crossings-into-**

5-Repot of CEA (R), Border externalization and migration control in AlgeriamRisks for development cooperation, 2022, Mérida,Spanish available on the link : **https://www.cear.es/wp-content/uploads/2022/04/INFORME-ARGELIA_EN_05-04_baja.pdf**

6-Woollard Catherine, Liebl Josephine and others, EU migration and asylum funds for third countries, European parliament, December 2022, available on the link :
https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2022/737870/IPOL_STU(2022)737870_EN.pdf

7-Zarhloule Yasmine, Migrants at the Gate: Europe Tries to Curb Undocumented Migration, CARNEGIE, February 28, 2025, available on the link :
https://carnegieendowment.org/research/2025/02/migrants-at-the-gate-europe-tries-to-curb-undocumented-migration?lang=en

8-Zardo Federica, EU-Algeria (non)cooperation on migration: A tale of two fortresses, 1 May 2020, available on the link :

https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629395.2020.1758453

قائمة الأشكـال والجداول والخرائـــط

1) الأشكـــــال:

الشكل رقم:01: عدد قوات حرس الحدود و السواحل المتوقع دعمها لوكالةFRONTEX مابين سنتي 2021-2027.....49

2) الجداول:

جدول رقم (1) ملخص لأنواع المركبات الأمنية عند باري بوزان Barry Buzan 27
جدول رقم (2): حصيلة المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين لأوروبا سنة 2015 42
جدول رقم (3): المخصصات المالية للدول الشريكة للاتحاد الأوروبي حسب القطاعات للفترة:2007-2013 60
جدول رقم (4): خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية – الجزائر مابين 2018-2020.....66

3) الخرائـــــط:

خريطة رقم (1) تمثل دول سياسة الجوار الأوروبية والدول المرشحة للإنضمام..... 6
خريطة رقم (2) تمثل سياسة الجوار الأوروبية ، الوضع في سنة 2012 12
خريطة رقم (3) حصيلة الهجرة غير القانونية إلى الإتحاد الأوروبي(2021-2022) 16
خريطة رقم (4) تمثل طرق الهجرة المختلفة إلى أوروبا سنة 2015 42

فهرس المحتويات

فهـرس المحتويـات

شكر وعرفان..... I
إهداء II
مقدمـــة:..... أ
الفصـــل الأول: الإطـــار المفاهيمـــي والنظـــري للدراســـة
تمهيـــد: 2
المبحث الأول: تصور سياسة الجوار الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية– مقاربة مفاهمية 3
المطلب الأول: مفهوم سياسة الجـوار الأوروبيـة 3
المطلب الثاني: مفهوم سياسة الجوار الأوروبـية المراجعـــة.....10
المطلب الثالث: مفهوم مكافحة الهجـرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبـية 13
المبحث الثاني: النظريـات المفسرة لسياسة التعـاون الأوروبـي الجزائري في ظل سياسـة الجوار الأوروبيـــة 18
المطلب الأول : الواقعيـــة الجديـدة 18
المطلب الثاني : الإعتمـــاد المتبـادل.....20
المطلب الثالث: مركب الأمـن الإقليمـي 24
خلاصـــة الفصـل: 29
الفصـــل الثاني: سياسات تجسيد التعاون الأوروبي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية
تمهيـــد: 30
المبحث الأول: مراحل تحول الموقف الجزائري من سياسة الجوار الأوروبية 31

المطلب الأول: مرحلة التحفظ والترقـب.....31
المطلب الثاني: مرحلة رفض الإنضمـام 34
المطلب الثالث: مرحلة المفاوضات و الإنضمام.....39
المبحث الثاني: آليات التعاون الأوروبي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية 44
المطلب الأول: الآليـات الأمنيـة 44
المطلب الثاني: الآليـات السياسية 53
المطلب الثالث: الآليـات الإقتصادية والإجتماعية.....57
المبحث الثالث: مستقبـل التعاون الأوروبي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية 68
المطلب الأول: تحديات التعاون الأوروبي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية 68
المطلب الثاني: آفاق التعاون الأوروبي الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار سياسة الجوار الأوروبية 74
خلاصة الفصل: 79
الخاتمـة: 80-82
قائمـــة المصادر والمراجـــع 84-91
قائمة الأشكال والجداول والخرائــط.....92

ملخص:

نظرا للتحولات السياسية والأمنية في بعض دول جنوب البحر المتوسط بعد عام 2011، وما تبعها من زيادات معتبرة في أعـداد المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا، فإن الاتحاد الأوروبي سارع لوضع استراتيجيات مشتركة مع الدول المصدرة لهذه الظاهرة، باعتبارها تمثل تهديدا مباشرا لأمنه، وهذا من خلال الاعتماد على آليات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة.

والجزائر كشريك في سياسة الجوار الأوروبية رغم تحفظها في البداية على بعض الاجراءات الأوروبية في إدارة قضية الهجرة، إلا أنها أصبحت بعد مفاوضات مع الاتحاد الاوروبي ترحب التعاون معه في هذا المجال، بل واستطاعت أن تقنع الاتحاد الأوروبي في إطار مراجعته لهذه السياسة، بضرورة مراعاته لخصوصية الجزائر في إطار هذه السياسة. ومع ذلك، لاتزال سياسة الجوار الأوروبية تواجه تحديات تعيق عملية التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار هذه السياسة.

ومن خلال هذه الدراسة، توصلنا إلى أن هذا التعاون رغم الصعوبات والتحديات التي واجهته، إلا أنه ساهم في مكافحة الهجرة غير الشرعية، رغم استمرار وجود هذه الظاهرة بشكل كبير. لكن هذا التعاون، لا يزال يتطلب تكثيفا أكثر للتنسيق المشترك، كما يتطلع الطرفان الأوروبي والجزائري مستقبلا إلى إزالة هذه العراقيل في هذا المجال، لأن مكافحة الهجرة غير الشرعية تتطلب تظافر جهود كل الأطراف المعنية، لكونها ظاهرة عابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الهجرة غير الشرعية، الاتحاد الأوروبي، الجزائر، سياسة الجوار الأوروبية.

Abstract :

Due to the political and security transformations in some southern mediterranean countries after 2011, and the subsequent significant increases in the number of illegal immigrants to Europe, the European Union, hastened to develop joint strategies with the countries exporting this phenomenon, considering it represents a direct threat to its security, this is done through reliance on joint security, political, economic and social mechanisms.

Algeria, as a partner in the European Neighborhood Policy, despite its initial reservations about some European measures in managing the migration issue, has become, after negotiations with the European Union, welcoming cooperation with it in this area, and has even been able to convince the European Union, as part of its review of this policy, of the need to take into account Algeria's unique characteristics within this policy, However, the European Neighborhood Policy still faces challenges that hinder cooperation in combating illegal migration.

Through this study, we concluded that this cooperation, despite the difficulties and challenges it faced, it has contributed to combating illegal immigration. Although this phenomenon continues to exist significantly. However, this cooperation still requires greater joint coordination. And both the European and Algerian sides also look forward to removing these obstacles, because combating illegal immigration requires the combined efforts of all the concerned parties, given its cross-border nature.

Keywords : Combating illegal immigration, the European Union, Algeria, the European Neighborhood Policy.